جامعة محمد بوضياف.المسيلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

الرقم التسلسلي:
رقم التسجيل:

واقع تحقيق النصوص الوسيطية للغرب الإسلامي في الجزائر المستقلة بين الهواية والاحتراف

مذكرة مكملة للحصول شهادة ماستر في التاريخ
تخصص: تاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط

إعداد الطلبة:
قلمين أوريدة

إشراف الأستاذ:
د. بركات إسماعيل

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	المؤسسة الجامعية	الصفة
د. بودرواز عبد الحمد	جامعة محمد بوضياف.المسيلة	رئيسا
د. بركات إسماعيل	جامعة محمد بوضياف.المسيلة	مشرفا ومقررا
د. بن حسين مصطفى	جامعة محمد بوضياف.المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021 . 2022م

الإهداء:

إلى والدي الكريمين اللذين كانا لي سندا في إعداد هذا العمل أطال الله في عمرهما.

إلى كل أفراد عائلتي صغيرا وكبيرا.

إلى كل طلبة الماستر تاريخ دفعة2022

إلى كل أصدقائي دون استثناء

إلى كل باحث غيور على التراث المخطوط

إلى من ساعد في إنجاز هذا العمل من بعيد أو قريب

إليهم جميعا أهدي هذا العمل

والحمد لله أولا وآخرًا.

rawpixel

شكر وتقدير

نشكرك يا رب هديتنا لهذا و ما كنا لنهتدي لولا هداك

ثم الشكر الجزيل للدكتور **بركات إسماعيل** على أدبه الجم، وعلى علمه الكريم، وملاحظاته التي لم يبخل بها علي طوال مراحل هذا البحث وصبره الجميل.

والشكر للدكتور **بولطيف لخضر** الذي زودني بالمادة العلمية والتوجيه

كما لا يفوتني توجيه كل آيات الشكر لأعضاء لجنة المناقشة الذين سيتجشمون عناء قراءة هذا البحث.

قائمة المختصرات:

الرمز	المعنى
ج	الجزء
ط	الطبعة
ص	الصفحة
مج	المجلد
د.ت	دون تاريخ النشر
د.م	دون مكان النشر
ت	توفي
م	ميلادي
هـ	هجري

مقدمة

أهمية الموضوع:

إن السعي في تحقيق الكتب التراثية سعي في إعادة إعمار ما عَدَت عليه عوادي الزمان من كتب تقادم عهدها وخفيت معالمها وخَفَت ضوئها في حياتنا العلمية حتى عادت كالأرض الموات تنتظر زرّاع المعرفة، لتؤتي أكلها كل حين علًما نافعًا، يصل حاضرنا بماضينا، وينير الضوء أمامنا نحو مستقبل نؤمِّل أول ما نؤمِّل أن يكون فيه الخير والفلاح لأمتنا العربية الإسلامية.

لهذا يغدو تحقيق المخطوطات زادًا معرفيًا يؤكد هويتنا ويوضح معالمها، ويضع أمام مجتمع العولمة تجربة علمية ثرَّة في علوم الدنيا والدين، وهذه المخطوطات أمانة في أيدي المتخصصين المخلصين لا يكون أداؤها إلا بالتحقيق العلمي الصحيح السليم، جمعًا وعناية وتوثيقًا ونشرًا، فهي شاهد ناطقٌ على ما حققه عبر العصور من ازدهار وتقدم، وعن طريقه نكتشف كثيرًا من الجوانب العلمية والعملية، وأي أمة لا تحفظ تراثها وتستلهمه فهي أمة محكوم عليها بالفشل.

إن ما خلفه القدامى من مخطوطات ما زال معظمها قابعًا في مراكز المخطوطات والمكتبات، يحتاج لمن ينفض عنه الغبار، ويبعث فيه الحياة من جديد، وقد اعتنى علماؤنا المُحدَثِين بتحقيق المخطوطات وإرساء قواعده وضوابطهفي التوثيق، وقاموا بتطبيقها تطبيقًا علميًا في كتبهم، والتي بقيت منهجًا لمن بعدهم.

لو أن الكثير من المشتغلين في تحقيق المخطوطات لم يتجاوزوا بعد متطلبات هذا الفن بنظرياته وأصوله في عملهم، ناهيك عن متطلباته كعلم، لذلك نرى هواة التحقيق وما وفرته لهم الميكنة المتطورة من وسائل طباعة حديثة مزاولة مهنة تحقيق المخطوطات، أو تأطير لهذه المهنة بأطر علمية تحفظ لمن يزاولونها شخصيتهم العلمية في المجتمع العلمي.

وتراثنا الجزائري يزخر بآلاف المخطوطات في شتى ألوان العلوم والمعرفة، وما تبقى لنا من هذه المخطوطات إلا القليل لأن عوادي الزمن والاستعمار والحروب المختلفة، قضت

على الكثير من هذا التراث، وما هو موجود منها فهو حبيس الرفوف والزوايا والدهاليز، تتعرض للتلف والضياع وفقدان القيمة كلما مرت السنين.

ومع أن الأمة الجزائرية سعدت بمحققين متميزين، إلا أنها تعست بهواة أكاديميين وغير أكاديميين، سوّلت لهم أنفسهم الاتجار بتحقيق المخطوط، لا سيما في العقدين الأخيرين أين شكل التوسع في التعليم وتزايد حركة التنمية الثقافية في الجزائر مطلبًا متزايدًا على الكتاب، ناهيك عن اعتماد عدد من الجامعات الجزائرية « تحقيق المخطوط » كرسائل علمية تفتقد ميزة التخصص وبالتالي تُفقِد التحقيق بريقه.

وهو ما دفعني إلى البحث في « **واقع تحقيق النصوص الوسيطية للغرب الإسلامي في الجزائر المستقلة بين الهواية والاحتراف** »، واستقراء مادته وعناصره المفهرسة وفق قاعدة بيانات محوسبة، لإستجلاء هوية وملامح شخصية المحقق الجزائري المحترف أولاً في خدمة النصوص، ثم في الدواعي العلمية غير المقبولة لبعض الهواة الذين أسهموا . حسب تعبيرهم . في التأكيد على الذات وإحياء التراث، وإنما هي قفزوا فوق المستلزمات الأساسية واللازمة لتحقيق المخطوط، متناسين موقف المحقق الغربي حول واقع تحقيق نصوص مخطوطاتنا بقوله: « مكرورٌ معادٌ، لا قيمة له من الناحية العلمية، ولا يفيد في تقدم البحث الذي يدرسه، ولذلك فإن قراءة أعمال هؤلاء الباحثين توشك أن تكون إضاعة للوقت، والوقت أثمن من أن يُهدر فيما لا كثير جدوى من ورائه...، ورغم أن بعض هذه التحقيقات ليست في المستوى المطلوب من ناحية التدقيق أو الطباعة، فإنها لا تفقد قيمتها فقدانًا تامًا، إذ يظل أسهل علينا أن نرى النص مطبوعًا أمام أعيننا من أن نسافر تطلبًا له مخطوطًا في مكتبات العالم المتباعدة »[1]!

[1] وداد القاضي، **قضية المرجعية بين الشرق والغرب ومستقبل الدراسات العربية والإسلامية في العالم الجديد**، مجلة التسامح، السنة الثانية، ع*6*، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، عمان، *31* مارس . آذار *2004*، ص*11*.

إشكاليات الموضوع:

يفرض البحث في واقع تحقيق المخطوطات بالجزائر الإشارة إلى مسائل في غاية من الأهمية تتعلق بتجربة المدرسة التاريخية الجزائرية في التحقيق وإحياء التراث وإرساء أصوله العلمية، وتصاعد منحى اهتمام المؤسسات الجامعية الجزائرية بتحقيق المخطوطات الوسيطية لجغرافية الغرب الإسلامي في الآونة الأخيرة دون اعتماد ميزة التخصص، وهي كفيلة بإثارة العديد من الأسئلة حول ما هو كائن! وما ينبغي أن يكون حول تحقيق المخطوطات، بحيث يتلاءمان مع منطق المرحلة التي نعيشها ومنطق العصر، ويجسدان علاقة جديدة تُسهم في تجسيد الأهداف المنشودة من التفاعل مع التراث.

فإلى أي مدى استطاعت التجربة الجزائرية التأسيس لمناهج وقواعد تحقيق المخطوط نظريًا وعلميًا التي من خلالها يمكن فك لغته المستعصية وإشكالاته المنهجية؟ أم أنها حافظت على إخراج نصوص المخطوطات والتعريف بأصحابها والتعليق عليها وفهرسة بعض محتوياتها؟

وهي إشارة إلى بعض التساؤلات الفرعية التي من شأنها توضيح **مفهوم الكتاب المحقق؟ وما ينطوي عليه من تصورات ومفاهيم في معرفة مناهج محققات النصوص الوسيطية؟ وواقع الظروف والبيئات التي تكونت فيها الرؤى والآفاق حول اعتماد المؤسسات الجامعية الجزائرية لتحقيق المخطوطات كرسائل علمية؟ والأسباب الكامنة وراء تورم بعض الأكاديميين الهواة في رسم صورة الكتاب المُحقق بالجزائر؟**

المنهج والرؤية:

استدعت طبيعة الموضوع الاعتماد على أدوات منهجية، فتحرت الوصف والاستقراء والتحليل كرؤية طموحة في رصد واقع محققات المدرسة التاريخية الجزائرية، وتتبع منهجها وعملها في التحقيق، انطلاقًا من قواعد وأصول التحقيق العلمي، ثم الكشف عن آليات إعادة تحقيق ما يقابلها من عمل بعض الأكاديميين الهواة من زاوية غير الزاوية التي تؤكد الغاية من التحقيق.

خطة الـموضوع:

أملت الدواعي المنهجية أن أهيكل موضوع الدراسة في فصلين وتنظيم في مبحثين وخمسة مطالب يتصدرهم فصل تمهيدي بأربعة مباحث وتسعة مطالب، وصولاً إلى خاتمة تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها.

اقتضى الفصل التمهيدي « **التحقيق لوازمه وبداياته وآفاقه**»، مفهوم مصطلحات وتبيان شروط وميزات تدل جميعها على المادة التي يبحث فيها التحقيق لغويًا واصطلاحيًا عند القدامى والمحدثين، واختلاف المحققين وتباينهم في العناية بنص المؤلف، أو العناية به وخدمته في آن واحد، وما يترتب عنه من استعمال تعبير التحقيق لمن يتناول مخطوطة فينسخها ويصححها ويضبطها ويقدم لها بدراسة، وهي صفات دالة على العقل والروية والفطنة والذكاء، والتثبت وعدم التسرع والعدالة والإنصاف وغيرها، مرورًا بميزة التخصص إذ يكون المؤلف خبيرًا في مادته مكينًا في علمه، وصولاً إلى ما حول الكتاب المحقق وعلم التحقيق من صعوبات وإشكالات.

وأفصح الفصل الأول « **الأصول العلمية لتحقيق النصوص الوسطية عند القدامى والمحدثين** » عن منهج التحقيق عند القدامى والمحدثين، ورصد القواعد التي اعتمدوها في التحقيق والتي تمثلت في ستة مراحل تراوحت بين المقابلة بين النسخ واختيار أصحها وأوثقها، وبين إخراج النص وضبطه وتزويده بفهارس فنية تيسيرًا لقارئه.

بينما كشف الفصل الثاني« **محققات النصوص الوسيطية للغرب الإسلامي بالجزائر بين تجربة المدرسة التاريخية وأفق الأطاريح الجامعية** » عن مدى مساهمة المدرسة التاريخية الجزائرية في التأسيس لفن التحقيق،وجهود روادها وباحثيها الجزائريين في تحقيق المخطوطات وإخراجها إلى النور وحفظها من التلف والضياع، وقد عزمت بعض الجامعات على تحقيق المخطوطات كرسائل في مرحلتي التدرج وما بعده لا جيدة وفق ميزة التخصص.

مصادر ومراجع أساسية (عرض وتحليل) :

أفرزت القراءة الواسعة لمختلف المصادر والمراجع التي تم اعتمادها في الإفصاح عن حيثيات موضوع الدراسة إلى تحديد أهمها عرضًا وتحليلاً، أمكنت من رسم الإطار العام لهذا البحث.

أما المصدرية فيمكن الإشارة إلى مظان كتاب « **علوم الحديث** »لابن الصلاح أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ت 643 هـ / 1245م)[1]، و«**الإلماح إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع** » للقاضي عياض (ت 644هـ / 1246م)[2] وقد أفادنا هذان المصدران في معرفه أسس وقواعد التحقيق لدى القدامى المحدثين، والتي قاموا بتطبيقها علميًا في كتبهم حفاظًا على صحة النص.

أما المرجعية فيمكن الإشارة إلى كل من: « **مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين** » لرمضان عبد التواب[3]، و« **تحقيق النصوص ونشرها** » لعبد السلام هارون[4]، و« **أصول نقد النصوص ونشر الكتب** » لبرجستراسر[5]، و« **تحقيق نصوص التراث في القديم الحديث**» للغرياني الصادق عبد الرحمن[6].

وقد أفادتنا هذه الكتب في معرفه منهج التحقيق لدى القدامى والمحدثين العرب من خلال تجاربهم الشخصية في تحقيقهم للمخطوطات، ومنهج التحقيق عند المستشرقين، فضلاً عن مراحل تحقيق المخطوط جمعًا وترتيبًا ومفاضلة ومقابلة وضبطًا وإخراجًا.

بالإضافة إلى بعض المقالات العلمية المحكمة كان من أبرزها مقالين، الأول بعنوان« **محققات التراث التوازني في الأطاريح الجامعية الجزائرية بين الإشكالات المنهجية واللغة**

---

[1] تحقيق وشرح: نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت . لبنان، دار الفكر . دمشق، *1986*.

[2] تحقيق: السيد أحمد صقر، ط*1*، دار التراث . القاهرة، المكتبة العتيقة . تونس، *1970*.

[3] ط*2*، مكتبة الخانجي، الشركة الدولية للطباعة، القاهرة، *2002*.

[4] ط*7*، مكتبة الخانجي، القاهرة، *1997*.

[5] إعداد وتقديم: محمد حمدي البكري، مطبوعات مركز تحقيق التراث، دار المريخ للنشر، الرياض، *1982*.

[6] منشورات مجمع الفاتح للجامعات، ليبيا، *1989*.

الفقهية المستعصية الدرر المكنونة في نوازل مازونة أنموذجًا » للباحث إسماعيل بركات[1]،والذي كشف عن تفسح صاحبه في تضاعيف مدونات المخطوطات خاصة التاريخية والفقهية منها، والتعاطي العلمي المنهجي مع نصوصها من خلال تجربة التخصص على مستوى النوع والكم، والدفاع عن ميزتها، وقد أبان المقال عن مستوى ودقة المنهج من خلال ضبط المصطلحات وطرح الأسلوب وتحليل محققات التراث التطبيقية، فضلاً عن تقويم ما هو رائج في مفهوم نصوصها.

والثاني « **تجربه وإسهام المدرسة التاريخية في تحقيق المخطوط**» للباحث عبد القادر قوبع[2]، وقد أبان المقال عن العديد من المسائل الجزئية فيما يتعلق بجهود الباحثين الجزائريين في تحقيق المخطوطات والمناهج المتبعة في ذلك، وقد تمثلنا هذه الدراسة في التعريف بروادها ومناهجها الأصيلة.

صعوبات الموضوع:

يمكن حصر العقبات التي واجهتني في إنجاز هذا البحث من خلال النقاط التالية:

. ما يفرضه موضوع البحث من شروط تخص قواعد وأصول التحقيق العلمي.

. استقصاء نصوص بعض المخطوطات ومقابلتها بالمطبوع خاصة ما تعلق بأعمال الأكاديميين الهواة.

. الحكم على مخطوط محقق ليس بالأمر الهين، حيث يحتاج إلى النقد والتحري والتثبت من ذلك في مضانه، وأن هناك بعض المخطوطات التي حُققت . وإن كان تحقيقها مبتسر نظرًا لأهميتها في البحث . وعلى الرغم من الاطلاع عل بعضها، مثل « **العلوم الفاخرة في الأمور الآخرة** » لمؤلفه الثعالبي أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف (ت 875هـ 1470م)[3]، و« **الدرر المكنونة في نوازل مازونة**» لمؤلف أبي زكريا يحي بن موسى بن

---

[1] مجلة البحوث التاريخية، ع*2*، جامعة محمد بوضياف . المسيلة، الجزائر، ديسمبر، *2021*.

[2] مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مج*12*، ع*1*، جامعة حسيبة بن بوعلي . الشلف، الجزائر، *2019*.

[3] تحقيق: مالك بن محمد مصطفى كرشوش، ج*2*، دار الكتاب العربي، الجزائر، *2005*.

عيسى المغيلي المازوني (ت 883هـ / 1478م)[1]، والتي أعارها المحقق . إسماعيل بركات . لبعض الباحثين الجزائريين منذ سنوات، وقد قام بالاتصال بهم لكن دون جدوى، ولم يحالفني الحظ لاستعادها إلا بعد جهد جهيد.

ولم يكن هذا العمل بهذه الصورة المنهجية والعلمية لولا استناده إلى محقق علمي رصين تابع نقائصه، وهذّب لغته، واستغرق جهده الروحي قبل المادي فكان إسماعيل بركات مشرفًا وموجِّهًا، ناصحًا ومساعدًا، فأحيا الأمل بعد الكَلَل، وجدَّد العزم على العمل، ليعجز القلم عن وصفه بالاحترام والتقدير خُلقًا وعملاً .

كما لا يفوتني أن أوجه خالص شكري لأعضاء اللجنة العلمية الموقرة على تكبدهم استقراء هذا العمل المتواضع لجميل تصويباتهم واقتراحاتهم من أجل التصحيح والتهذيب فلهم مني واجب الاحترام والتقدير.

[1] تحقيق: مختار حساني، مخبر المخطوطات، جامعة الجزائر، *2004*.

الفصل التمهيدي

التحقيق لوازمه وبداياته وآفاقه

المبحث الأول: مفهوم التحقيق
المطلب الأول: التعريف اللغوي للتحقيق

استعمل العلماء . غير هذا المصطلح . مصطلحين آخرين للدلالة على هذه المادة هما « تحقيق النصوص » و« تحقيق المخطوطات »، ولجلاء هذه الحقيقة فإننا نقف عند هذه المفاهيم لنخلص منها على تعريف علمي يدل عليها، فقد أشار العلماء في مادة « حقَّقَ » إلى الأصل اللغوي في استعمالهم الفعل المجرد، إشارة يمكن أن نشتق منها المعنى المفهوم من « التحقيق » اليوم خاصة من الناحية التطبيقية، فهم يسندون الفعل في حقيقته إلى الله ﷻ، لأن إثبات الأمور ووجوبها تبدأ من عنده ﷻ، قال ابن منظور: « حَقَّ الأمر يَحُقُّه حَقًّا وأَحَقَّه: كان منه على يقين »[1]، والدليل على ذلك ما ورد في التنزيل قوله تعالى: **(ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ)**[2]،أي: ثبت...،وحَقَّ يَحُقُّه حَقًّا وأَحَقَّه كلاهما أثبته، وصار عنده حَقًّا لا يشك فيه، وأَحَقَّه: صَيَّره حَقًّا، وحَقَّه وحَقَّقَه: صدقه...،ويقال: أحققتُ الأمر إحقاقًا: إذا أحكمته وصححته، وحَقَّقَ الأَمْرَ يُحَقِّقُه حَقًّا وأَحَقَّه: كان منه على يقين...،وكلام مُحَقَّقٌ أي: رصين.

و**التحقيق في عرف أهل العلم** إثبات المسألة بالدليل، ومحقق: أي محكم، يقال: كلام مُحَقَّقٌ، أي: محكَمٌ منظَّم، وحَقَّ الأمر يَحِقُّ(بكسر الحاء وضمها في المضارع) ثبت له أو أثبت له، وأحق الله الحق، أي: أظهره وأثبته للناس، والحق هو الثابت الصحيح وهو ضد الباطل، ومعناه العام لا يخلوا من معنى الثبوت والمطابقة للواقع[3].

وكان أسلافنا لم يستعملوا هذه الكلمة « التحقيق » بالذات للدلالة عليه، بل استعملوا بدلا منها كلمة « التحرير »، فقالوا إن تحرير الكتاب حوصلته وتقويمه وحق الأمر: صار حَقًّا وثبت وأحققتُ الأمر إحقاقًا: أحكمته وصححته[4].

المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي للتحقيق

ليس ثمة كبير خلاف حول معنى التحقيق، حيث يتفق جل المحققين على أنّ مفهوم الكتاب المحقق هو: « تَقْدِيمُ نَصٍّ تَقْدِيمًا صحيحًا، يَتَوَخَّى المُحَقِّقُ فِيهِ أن يكونَ مُقَارِبًا لِنَصِّ مُؤَلِّفِهِ، وَيَشْمَلُ ذلكَ تحقيقَ عُنوانِ الكِتَابِ، واسمِ مُؤَلِّفِهِ ونِسبَةُ الكِتَابِ إليه تحقيقًا لازمًا مع

---

[1] ابن منظور جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي بن أحمد (ت *711*هـ / *1311*م)، **لسان العرب**، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، *1981*، ص*940*.

[2] سورة القصص: *63*.

[3] عبد المجيد دياب، **تحقيق التراث العربي منهجية وتطوره**، دار المعارف، القاهرة، *1993*، ص *135*.

[4] ابن منظور، المصدر السابق، ص*941*.

الاعتناءِ بِضَبطِ ما يحتاُج إلى ضبطِ كلمات النَّص وترقيمِه وإثباتِ الاختلافات بين ذ ُسَخِه »[1].

إلا أنّ **جـواد مصـطفى** يضـع بعـض الإضـافات، حيـث يقـول: « إن التحقيـق هـو الاجتهاد في جعل النصوص مطابقة لحقيقتها في النشر كما وضعها صاحبها ومؤلفها، من حيث الخط واللفظ والمعنى »[2].

بينما تضع إحدى الدراسات[3] تحفظاً إزاء ما قدّمه جواد مصطفى بمطالبة المحقق بأن يـُظهر النص على نحو ما وضعه مؤلفه من حيث الخط، فأساليب الخط والإملاء تطرأ عليها تطـورات عديـدة، فكثيـر مـن المـؤلفين والنسـاخ يخففـون الهمـزات فـي مثـل: « البدائـة »، « المسائل »، فيكتبون: « البداية »، « المسايل »، والإبقاء عليها على هذه الشاكلة لا يفيد وقد يوقع في اللبس، كذلك فإن النصوص الأندلسية والمغربية عادة ما تأتي فيها الفاء بنقطة واحدة من أسفل، والقاف بنقطة واحدة من أعلى، وهذا يوقع في صعوبات كثيرة بالنسبة للقراءة والطبع.

وعلى ذلك فإن الجهود التي تبذل في كل مخطوط أن تتناول البحث في تحقيق عنوان الكتاب، وتحقيق اسم المؤلف، وعنوان الكتاب، وتحقيق متن الكتاب حتى يظهر بقدر الإمكان مقارباً لنص مؤلفه[14].

بينما يرى هادي نهر هو: « إخراج المخطوط بالاعتماد على منهج علمي يحكم سير عملية التحقيق، وليس فنا يختلف المحققون حول آلياته وإجراءاته، إن كان الأولى أن التحقيق علم من وجه، وفن من وجه آخر ولا أدل على ذلك من تنوع طرقه وأساليبه، وخضوعها لبراعة المحقق واجتهاده، فهو علم عميق وفن دقيق، ولذلك يتطلب شخصية مميزة تتوفر فيها صفات مخصوصة »[1].

---

[1] عبد السلام محمد هارون، **تحقيق النصوص ونشرها**، ط7، مكتبة الخانجي، القاهرة، *1997*، ص*42*. المنجد صلاح الدين، **قواعد تحقيق المخطوطات**، ط7، دار الكتاب الجديد، بيروت، *1987*، ص*15*. مطلوب أحمد ، **نظرة في تحقيق الكتب: علوم اللغة والأدب**، مج*1*، ج*1*، مجلة معهد المخطوطات العربية، الكويت، *1980*، ص*153*، *154*.

[2] مصطفى جواد أمالي ، **في فن تحقيق النصوص**، مجلة المورد، بغداد، ع*1*، مج*6*، *1977*، ص*117*.

[3] زكرياء عناني محمد ورمضان محمد سعيدة، **في مناهج البحث وتحقيق المخطوطات**، ط: *1*، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، *1999*، ص*189*، *190*.

[4] عبد السلام محمد هارون، المرجع السابق، ص*42*.

[1] هادي نهر، **تحقيق المخطوطات والنصوص ودراستها**، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، *1426*هـ، ص*17*.

ويشترط هادي نهر . ليتم مفهوم التحقيق . ضرورة التقيد بمنهج علمي دقيق منذ بداية التحقيق، وحتى نهايته فيكون تحقيق المخطوط عندهم يعني: قراءته قراءة صحيحة، وإحكام تحريره وضبطه وإخراجه على الوجه الصحيح الذي وضعه عليه مؤلفه أو على أقرب وجه يطابق الوضع الأصيل الذي تم على يد مصنفه، كل ذلك بالاعتماد على منهج علمي، يحكم سير علمية التحقيق"، يلازمها منذ مراحلها المبكرة وحتى نضجها وتمامها[2].

فيكن التحقيق في اصطلاح أهل الفن بذل الجهد واستقصاء البحث بغية الوصول إلى حقيقة ما قاله مؤلف النص،فهو عملية مركبة تقتضي إخراج نص مضبوط يكون على الصورة التي قاله عليها صاحبه، أو ما يكون إلى ذلك على الأقل، وأن يؤدي نص الكتاب أداًعصادقً ا، كما وضعه مؤلفه كًلموكيفً ا بقدر الإمكان[3].

ويقول **أحمد مطلوب:** « هو بذل العناية بالمخطوطات لتكون أقرب إلى الصورة التي كتبها مؤلفها دقة وسلامة، مما يجعل الإفادة منها كبيرة »[4]، ويقول **عبد الهادي الفضلي:**« هو العلم الذي يبحث عن قواعد نشر المخطوطات »[5]، ويعرفه **محفوظ حسين** بقوله: « هو إخراج الكتاب مطابقا لأصل المؤلف أو الأصل الصحيح الموثوق إذا فقدت نسخة المصنف .»

ونخرج من هذه التعاريف بأن التحقيق هو: « تقديم النص المخطوط كما يريده مؤلفه أو على وجه يقرب منه ويفهمه قارئه ».

المبحث الثاني: مفهوم المخطوط

المطلب الأول: التعريف اللغوي للمخطوط

أشار العلماء في مادة «خطّ » إلى الأصل اللغوي في استعمالهم لفظ « المخطوط »، قال الزمخشري: «خطّ الكتاب يخُطُّه خطًّا »[1]، أي: سطّره وكتبه بقلمه أو بيده[2]، بمعنى:

---

[2]فارس لزهر، " **قضايا تحقيق المخطوطات عند الأستاذ هادي نهر** "، مجلة تنوير للدراسات الأدبية والإنسانية، العدد *4*، جامعة زيان عاشور . الجلفة، ديسمبر *2017*، ص*13*.

[3]عبد المجيد دياب، المرجع السابق، ص*134*.

[4]أحمد محمد الخراط، **محاضرات في تحقيق النصوص**، دار المنارة للنشر والتوزيع، السعودية، *1988*، ص*10*.

[5]عبد الهادي الفضلي، **تحقيق التراث**، مكتبة العلم، جدة، *1983*، ص*36*.

[1] الزمخشري أبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد (ت *538*هـ / *1143*م)، **أساس البلاغة**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ج*1*، ط*1*، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، *1998*، ص*256*. مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، ط*4*، جمهورية مصر العربية، *2004*، ص*244*.

[2] ابن منظور المصدر السابق، ص*1198*.

صوَّر اللفظ بحروف هجائية[3]، والدليل على ذلك قوله تعالى: (ژ ڑ ڑ ک)[4]، وجمعه: مخطوطات، والمخطوطة هي النسخة المكتوبة بخط اليد[5].

المطلب الثاني: التعريف الإصلاحي للمخطوط

اختلف العلماء في مفهومه اختلافاً من حيث اللفظ والبناء المعرفي للمصطلح، وخلاصة قولهم في تعريفه أنه كل وثيقة أو كتاب كتب بخط اليد، في أي نوع من أنواع الأدب سواءً كان ورق، أو على أية مادة أخرى؛ كالجلود والألواح الطينية القديمة والحجارة وغيرها »[6].

ويتسع مدلول كلمة « مخطوط » ليشمل كل ما كتب بخط اليد حتى لو كان رسالة أو عهدًا أو نقشًا على الحجر أو رسمًا على القماش، ويضيق حتى يقتصر على « الكتاب المخطوط »[7] بخط عربي في شكل لفائف، أو صحف على هيئة دفاتر، أو كراريس[8].

أما معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب فقد كان أكثر دقة في تعريفه المخطوط بهذا المعنى بإضافة كلمة الأصيل فيقول: « المخطوط الأصيل النسخة الأم «*Auto grab h Holograbh* » مخطوطة أصلية مكتوبة بخط المؤلف، والمخطوطة « *Manu script* »، أي نص مكتوب باليد على رق أو ورق »[1].

ويصعب على الباحث في الوقت الراهن تحديد أول نص عربي ظهر فيه اللفظ، لأن ذلك يدعو إلى استقراء شامل لكل النصوص الحديثة المتعلقة باكتشاف الطباعة، غير أن

---

[3] بطرس البستاني، **محيط المحيط**، مكتبة لبنان، بيروت، *1987*، ص*342*.

[4] سورة العنكبوت: *48*.

[5] النشار السيد السيد، **في المخطوطات العربية**، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية، *1997*، ص*5*.

[6] عليان ربحي مصطفى، **المكتبات في الحضارة العربية الإسلامية**، ط*1*، مطابع الأرز، عمان، *1996*، ص*102*.

[7] أطلق العرب تسميات متعددة على « الكتاب المخطوط » باختلاف العصور، فقد أطلقوا عليه في القرن الأول الهجري (الرقيم، الزبور، المصحف، السفر، الرسالة، الكراسة، الجلد، المجلدة، الكناش، الدفتر)، وفي عصر التدوين والتأليف (المؤلف، المصنف) ، وابتداءً من القرن *4*هـ / *10*م أطلقوا عليه (كتب الأصول، كتب الأمهات، الكتب الأساسية وغيرها)، بالإضافة إلى استعمال مصطلحات مثل التقييد، الفهرسة، الكشكول. ينظر: أحمد شوقي بنبين، **دراسات في علم المخطوطات والبحث الببليوغرافي**، ط*2*، المطبعة والوراقة المحمدية، مراكش، *2004*، ص*15*، *16*.

[8] عبد الستار الحلوجي، **المخطوط العربي**، ط*2*، مكتبة مصباح، المملكة العربية السعودية، *1989*، ص*15*.

[1] **المعجم المفصل في الأدب العربي**، ج*1*، ط*2*، دار الكتب العلمية، بيروت . لينان، *1999*، ص*230*، *231*.

الذي ظهر حسب الدراسات المتخصصة أن الفيلولوجيين[2] لا يقبلون استعمال اللفظة إلاّ إذا ألحق بكلمات « الكتاب المخطوط » لأنه ليس كل ما كتب باليد يعتبر بالضرورة مخطوطاً، فشواهد القبور وما نقش على الأحجار وما نقر على الصخور لا يمكن اعتبارها مخطوطات، أما الفرنسيون فقد استعملوا لأول مرة مصطلح « *manu scriptum* » سنة *1594*م، وكانوا قد استعاروه من اللغة الإيطالية التي أطلقت عل المخطوط لفظة « *libri* »[3]، وأن اللفظ المتداول في العصور الوسطى يطلق على الكتاب الذي لم يكن إلاّ مخطوطاً فهو الكراس *Codex*، وهو لفظ لاتيني ويعني: كتاب، فهم يسمون الكتاب الذي لم يدخل المطبعة يعد مخطوطة ويعنون أنها بخط يده[4].

المطلب الثالث: تحقيق المخطوطات والكتب والنصوص

فرع من فروع البحث العلمي، يراد به التثبت من سلامة النص، عن طريق جمع النسخ المختلفة له، ومعرفة تأريخها ومقابلة بعضها ببعض، وذكر الاختلافات بينها واختبار الأقرب للصواب[5]، وهو إخراجها وتيسيرها للاستفادة منها في الصورة التي أرادها لها مؤلفها أو أقرب ما تكون إلى ذلك ولا يدرك ذلك إلا بعناء وصبر على البحث والتمحيص[1]، ويرى في محاولة العثور على دليل يؤيد القراءة التي اخترناها، وقد وقر في أذهان الناس خطأ أن المراد بتحقيق النص وإعداده للنشر حسب القواعد المتبعة فحسب، وليس الأمر كذلك تماما فإن أي باحث في العلوم الإنسانية مطالب بتحقيق النص، الذي يستنبط منه نتائج معينة قبل أن يقدم على استنباط هذه النتائج وليس من اللازم أن يكون ذلك النص مخطوطا.

فكثير من الكتب المطبوعة التي بين أيدينا لا تفرق كثيرا عن المخطوطات، إذن إن الذين تولوا طبعها ونشرها طائفة من الوراقين وبعض الأدعياء الذين لا يدرون عن فن تحقيق

---

[2] الفيلولوجيا بالمفهوم الألماني هي الدراسة العلمية للنصوص الأدبية، وتعني العناية بتوثيق النصوص وتحقيقها ونشرها والتعليق عليها، وليس المقصود بها فقه اللغة الذي يدرس اللغة على المستويات الصوتية والصرفية والتركيبية، أو النحوية والدلالية والأسلوبية والبلاغية والوزنية والشعرية. ينظر: أحمد شوقي بنبين، المرجع السابق، ص*13*.

[3] لفظ لاتيني أصله *liber* ، وهو (*liver* في الفرنسية الحديثة) والمعنى التأثيلي للفظ *libri* قشرة الشجرة التي كانت إحدى مواد اللاتين، ولفظ *Biblo* التي تعني كتاب في اليونانية. ينظر: أحمد شوقي بنبين، المرجع السابق، ص*14*.

[4] **المعجم المفصل في الأدب العربي**، ج*2*، ص*772*، *773*.

[5] **أحمد مختار**وآخرون، **المعجم العربي الأساسي**، المنظمة العربية للتربية والثقافية والعلوم، تونس، *2003*، ص*337*.

[1] حفيظة طالب، "**مناهج تحقيق المخطوطات عند العرب والمحدثون**"، مجلة متون، العدد 01، جامعة وهران، أفريل 2019، ص*5*.

النصوص شيئا، ولذا جاءت هذه المطبوعات في كثير من الأحيان مليئة بالتصحيف والتحريف، نصوصها مضطربة مشوشة تبعد كثيرا عن الأصل الذي كتبه مؤلفها[1].

فالنص الذي يطبع محرفا يصيب الناس منه ضرر وبال، لأنه إن كان في علوم الشرع والحديث ربما أدى إلى تحليل الحرام وتحريم الحلال، أو الكذب على رسول الله ﷺ، وإن كان في غيرها من العلوم ربما أعطى أحكاًما خاطئة في بعض القضايا[2].

ويمكن القول إن تحقيق المخطوطات: « هو العلم الخاص بدراسة الفيولولوجيا والكوديولوجيا لكتب غير مطبوعة ».

المبحث الثالث: صفات وشروط المحقق

المطلب الأول: صفات المحقق

إن تحقيق النصوص المخطوطة علم وفن يوجب على المحقق أن يلتزم بمبادئ البحث العلمي، وأن يتصف بصفات الباحث العلمي[3]فلا يستطيع أحد أن يكون محققًا جيدًا ما لم تتوفر فيه بعض الصفات الخلقية والفكرية[4].

ولذلك يظن الكثيرون أن عملية التحقيق أسهل من إعداد بحث فهي ظاهرها القريب نسخ لمخطوط جميل يضاف إليه بعض التعليقات البسيطة، والواقع أن المحقق عندما يلتقي بمخطوط عليه توثيق عال أو كتبه أحد العلماء وتوفر له الخط الجميل، وكان خالًيا من الخروم والسقط،فإن ذلك يعد توفيقًا كبيرًا يسهل على الباحث عمله من شك، ومع ذلك فإن هناك أمورًا جوهرية لا بد من توفرها على كل حال، ثم إن الخط الجميل قد يوقع المحقق في كثير من الأوهام، إن لم يكن صاحب الخط رجل علم، فتلتبس الحقيقة على المحقق، ومن هنا فإن ثمة شروط ينبغي أن تتوفر بكل من يصح عزمه على تحقيق النصوص وهي من أهم الشروط[5]:

---

[1] رمضان عبد التواب، المرجع السابق، ص*5*.

[2] حفيظة طالب، المرجع السابق، ص*5*.

[3] أحمد مولاي، **المخطوط والبحث العلمي: دراسة تقييمية لنشاطات مخابر البحث في المخطوطات بالجامعات الجزائرية**، وهران، الجزائر، قسنطينة، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الإنسانية، جامعة وهران، *2008 . 2009*، ص*95، 96*.

[4] سعيد فهمي وطلال مجذوب، **تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق**، عالم الكتب، بيروت، 1993، ص*20 . 22*.

[5] أحمد محمد الخراط، المرجع السابق، ص*23، 24*.

1 ـ الالتزام والرغبة بتحقيق المخطوطات:

تجعل الباحث يقبل على تحقيق المخطوط بكل محبة ورغبة فتسهل عليه الصعاب التي تواجهه ويهون السهر والتعب سعيًا وراء تفسير كلمة أو تدقيق جملة[1]، وعدم الرغبة والاقتناع لن يؤدي إلى تحقيق دقيق، بل إلى تحقيق هامشي ثم إن الالتزام الحضاري بالتراث المخطوط هو من العوامل الهامة في التحقيق، لأن هدف التحقيق لا يكمن فقط في **نشر المخطوطات**، أو **نيل درجة علمية** على عمل التحقيق، وإنما يهدف أيضًا لإحياء هذا التراث، ونشره والاستفادة من علوه ودرجاته واختيار الصالح لنشره[2].

2 ـ دقة الملاحظة والخبرة:

لا شك أن تحقيق مخطوط تحقيقًا جادًا أصعب من تأليفه، ولذا فإن المحقق يحتاج إلى ملاحظة دقيقة في معرفة التصحيف والتحريف وفي تصحيح الأخطاء، كما أنه بحاجة إلى خبرة واسعة بأسماء رجال العصر، وواقع الحياة في العصر الذي كتب فيه المخطوط، وكذلك بتاريخ الخط وظروف كتابة المخطوط إذ أمكن[3]، والتمرس بتحقيق المخطوطات وذلك بالاطلاع على أعمال المحققين السابقين للاستفادة من تجاربهم وأساليبهم العلمية في عملية التحقيق، كما لا بد للمحقق خاصة المبتدأ من العودة إلى الكتب المهتمة بقواعد وأساليب التحقيق للاعتماد على منهجيتها في التحقيق ولا مانع مطلقا بل من واجب المحقق أن يستعين إذا اضطر بذوي الخبرة والاختصاص فيسأل عن بعض الأمور الغامضة أو التي تحتاج إلى توضيح أو تفسير لم يستطع المحقق أن يصل إليها.

3 ـ الصبر والأناة وسعة الصدر:

من المعروف أن التحقيق يحتاج إلى جهد علمي متواصل إلى وقت طويل، وإلى بحث وتنقيب وجمع المعلومات[4]، وإن المخطوطات بسبب قدم عهدها وتداولها بين أيدي ملاك كثيرين وتناوب أكثر من ناسخ عليها، وقد تكون غالبًا مطموسة في بعض كلماتها وجملها، أو متهرئة ممزقة في بعض أوراقها، أو ناقصة في أولها وآخرها، أو فقد بعض صفحاتها،وكل هذا يتطلب من المحقق وهو يقوى أن يبعث الحياة في المخطوط شكلاً

---

[1] سعيد فهمي وطلال مجذوب، المرجع السابق، ص22، 23.

[2] أحمد مولاي، المرجع السابق، ص 95، 96.

[3] سعيد فهمي وطلال مجذوب، المرجع السابق، ص23، 24.

[4] أحمد مولاي، المرجع السابق، ص 96، 97.

ومضمونًا،والتحلي بالصبر والجلد وسعة الصدر[1]، فكم من عبارة مغلقة محرفة يصادفها ولا يجد لها أثرًا في المراجع التي أمامه، فيمضي في سبيل تقويمها أيامًا، وكم من قول لأحد العلماء يحاول أن يخرجه في كتبه المطبوعة، فلا يجد له في تلك الكتب رائحة، وقد قطع أيامًا يحاول ويحاول، إن المحقق الحفيف الذي يروقه أن يأخذ المسألة من بابها السهل لن يقدم شيئًا ذا بال وسوف تكون بضاعة مزجاة[2].

ومن مستلزمات الصبر أيضًا الأناة وطول النفس، لأن العجلة تورث السهو والخطأ، والتحقيق بحاجة إلى تدقيق وإعادة التدقيق، والمقارنة والمقابلة حتى يشعر المحقق أنه وصل إلى الكمال، أو ما هو أقرب إلى الكمال[3].

4 ـ الأمانة في أداء النص صحيحًا دون تزيد أو نقصان[4]:

المحقق بمثابة رواية الكتاب الذي يروي بطريقة الوجادة[5]، والأمانة المطلوبة أيضًا من المحقق أن يجيز لنفسه التصرف في المخطوطات التي بين يديه، فيعدل في عباراته وأساليبها، لأن المؤلف قد استعمل أسلوبًا من الأساليب التي يراها الباحث ضعيفة، فيقوم بتصحيحها أو تحسينها وهو يضع في ذهنه خدمات القارئ[6].

وهذا يتنافى مع الأمانة العلمية من العبث بالتراث تحريفًا وتغييرًا وتبديلاً انطلاقًا من الأهواء الشخصية أو المذهبية أو العبث بإخراجه على أي صورة وشكل رغبة في الاستكثار وتحقيق المكاسب المادية أو بالسطو على جهود الآخرين، وإخراج الكتاب باسم مزيف لم يخط فيه حرفًا[7].

5 ـ المؤهلات العلمية:

---

[1] سعيد فهمي وطلال مجذوب، المرجع السابق، ص *23*، *24*.

[2] أحمد محمد الخراط، المرجع السابق، ص *22*، *23*.

[3] سعيد فهمي وطلال مجذوب، المرجع السابق، ص*24*، *25*.

[4] مطاع الطرابيشي، **في منهج تحقيق المخطوطات**، دار الفكر، سوريا، *1983*، ص*31*.

[5] إياد خالد، الطباع، **منهج تحقيق المخطوطات**، دار الفكر، دمشق، *2003*، ص*43*.

[6] أحمد محمد الخراط، المرجع السابق، ص*25*.

[7] عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، **تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل**، مكتبة الملك فهد، الرياض، *1994*،ص*42*.

هي التمكن من العلم الذي يخوض غماره والخبرة بالعمل الذي يمارسه وحسن الفهم لما يقرأه[1]، فكيف يريد أن يحقق كتابًا في النحو لأحد علماء السلف في القرن الثالث هجري، ولم يتمرس الرجل على الأساليب القديمة وطريقة عرض المادة لدى علماء هذا القرن من حيث الاستطراد، وتوارد الخواطر والمعلومات المختلفة، والإيجاز واستعمال مصطلحات قد انسحبت من كتب القوم في العصور التالية[2]، لذلك فإن من تمام آلة المحقق أن يكون ذا اختصاص، أو ما يشبه الاختصاص في الكتابة ومادته أن يكون[3]:

أ . ذا ثقافة عامة المعرفة الشاملة والكاملة بالمادة المحققة.

ب . عارفا بأنواع الخطوط العربية وتاريخ تطورها.

جـ . على دراية كافية بالبيبليوغرافيا العربية وفهارس الكتب وقوائمها.

د . عارفا بقواعد تحقيق المخطوطات وأصول نشر الكتب.

هـ . له الخبرة والتمرس بتحقيق المخطوطات والدراسة الواسعة لأصول تحقيقها ومعرفة أصولها، وما كتبت به من خطوط متنوعة مشرقية، مغربية، فارسية.... ويرفق ذلك المتمرس بنهج النساخ ومصطلحات القدماء في الكتابة.

المطلب الثاني: شروط تحقيق المخطوط

يذكر العلماء شروط عامة ومحددة يجب توفرها، فلا يصح أن يكون المخطوط صالحًا للحصول على درجة علمية عليا، ما لم تتوفر فيه شروط تحقيق المخطوطات:

1 . وجود أكثر من نسخة واحدة للمخطوطة حتى يمكن المقابلة بينهما.

2 . أن تكون مخطوطة قيمة ومادتها علمية مما تستحق التحقيق، ومن ثم النشر فيما بعد.

3 .أن يكون حجمه مناسبًا بحيث يكون نص المخطوط مع شروحه وتذييله بحيث يسهل على القارئ مطالعته.

4 . تكون المخطوطات محققة، ولكن بها أخطاء كثيرة فيجوز في هذه الحالة تحقيقها[4].

المبحث الرابع: ميزة التخصص وصعوبات التحقيق

المطلب الأول: ميزة التخصص في تحقيق المخطوط

---

[1] مطاع الطرابيشي، المرجع السابق، ص31.

[2] أحمد محمد الخراط، المرجع السابق، ص24.

[3] عبد الهادي الفضلي، المرجع السابق، ص37.

[4] سعيد فهمي وطلال مجذوب، المرجع السابق، ص20.

إن التخصص العلمي في أي علم من العلوم كالدراسات الإسلامية أو الاجتماعية أو التاريخية أو الأدبية أو غيرها مطلب مهم للمحقق في تحقيق النصوص لعدة أمور تتلخص في سهولة التعرف على نص موضوع المخطوط، وهو يفيد في معرفة المصطلحات المتعلقة بالعلم الذي ينتمي إليه المخطوط، ويمكن الباحث من الدراسة العلمية الجيدة للمخطوط وصاحبه وأهمية تخصص المحقق في تحقيق المخطوطات، وما يضفي عليها من فوائد عدة نذكر منها:

1 . سهولة قراءة المحقق لنص المخطوط وكتابته صحيحة.

2 . الوقوف على غوامظه دون الوقوع في التصحيف والتحريفوالتخصص يفيد معرفة المصطلحات المتعلقة بالعلم الذي ينتمي إليه المخطوط.

3 . التعرف على موضوعه ومعرفة المصادر والمراجع التي تساعده على استكمال التحقيق وما يتطلبه هذا النوع من النصوص فينتج عنه إخراج المخطوط بأقرب صورة لما كتبه المؤلف.

4 . مراعاة التخصص في التحقيق تمكن الباحث من الدراسة العلمية الجيدة للمخطوط وصاحبه، بحيث لا يقع في الخلط بين المؤلفين المتشابهين في الكنية والأسماء ويمكنه بسهولة استنباط ما يمكن استنباطه لتقويم المخطوط وإظهار موقعه في العلم الذي ينتمي إليه، وكذلك تساعده في موضوعيته لنقد ما جاء به المؤلف في كتابه والمقارنة بينه وبين المتقديمين عنه والمتأخرين بيان مكانته من خلال مؤلفه مما يكتسبه من خلال دراساته السابقة في تخصصه.

إن مراعاة الخلفية العلمية والثقافية للمحقق مهمة جدًا، لكن مراعاة التخصص وأخذه بعين الاعتبار قليل جدًا في ممارسة التحقيق، خصوصًا في الجامعات اليوم لأنهم يهتمون بالتخصص في منهج التحقيق، أكثر من التخصص في علم النص المحقق، وأن يضع الباحث يده على المخطوطات التي في ميدان اختصاصه لأنه يعرف منهجية الرجوع إلى كل ماهو مستلزم لتحقيق النص[1].

[1] فاطمة جموني، " **ثقافة التخصص في تحقيق المخطوطات**"، مجلة دراسات، (دم)، العدد *05*، ديسمبر *2014*، ص *175-178*.

إن المتخصص يعرف حركة النشر في العلم الذي هو مجال تخصصه، وما كان مهما ولم ينشر بعد، وما نشر وكان رديء التحقيق، وله الملكة لنقد ما يؤلف وما يحقق في مجال تخصصه.

نحن لا نعني بالتخصص في التحقيق الذي قد اعتمدته بعض الجامعات لتخريج أصحاب الشهادات مختصين في تحقيق المخطوطات: لأن همهم التأطير في فن التحقيق، وبهذه الطريقة يستحيل عليهم أن يحققوا أي مخطوط لبعدهم عن نوعية التخصص الذي ينتمي إليه نص المخطوط: لذا يجب أن يكون المحقق متخصصًا في فن موضوع المخطوط.

لكن هناك من يتطاول من الباحثين على تحقيق مخطوط ليست من تخصصهم، أو لأنها في خزانتهم يريدون إخراجها إلى النور،لكن أن يخرج المخطوط محققاً تحقيقً ا علمًيا مضبوطً ا أفضل للنشر وللباحث سواء الأكاديمي أو غيره[1].

المطلب الثاني: صعوبات التحقيق

إن الصعوبات التي تعترض في سبيل نشر المخطوط وتحقيقه لا يمكن أن توضع لها حدود خاصة، فكل مخطوط طبيعته التي ينفرد بها، واستغلاقا ته التي يختص بها على أنه يمكن القول بأن هناك مصاعب عامة تقوم في وجه من يتصدى لهذا العمل:

1 .رداءة المخطوط من حيث نوع الخط الذي كتب به، فقد يكون غير متميز أو غير واضح النقط والإعجام، أو مكتوبا بخط تتصل فيه الحروف اتصالا مبالغا فيه، أو ملتزما فيه قاعدة غريبة لا يمكن معرفتها إلا بالدربة المتواصلة، والمعالجة الصابرة، وأخص بالذكر من ذلك المخطوطات ذات الخط المغربي أو الأندلسي.

2 . غموض بعض أجزاء المخطوط من حيث التحريف والتصحيف الذي يقع فيه كاتبه، أو من حيث السقط أو البتر التي تحيل فهم النص أحيانًا،أو تجعله عسرًا مستعصيًا.

3 . تعرض المخطوط لعوامل البلى والتآكل، أو انطماس بعض كلماته، أو اندثار بعضها بسبب جهل القائمين بصناعة التجليد، إذ يتجاوزون الحد المعقول في تسوية أطراف المخطوط، وقد يجني هؤلاء القوم على نظام الكتاب فيضعون بعض أوراقه في غير موضعها، فيوقعون قارئ النص في لبس كبير.

[1] فاطمة حموني، "**ثقافة التخصص في تحقيق المخطوطات** "، المرجع السابق، ص *176-177*.

4 ـالموضوع الذي يعالجه المخطوط، ولا سيما إذا لم يجد المحقق نظيرًا لمخطوطه في موضوعه.

5 . لغة المخطوط ونحن نجد لبعض قدماء المؤلفين أساليب خاصة، وألفاظا تلزمهم ويلزمونها، وتفهمهم ويفهمونها[1].

[1] عبد السلام محمد هارون، المرجع السابق، ص*100*، *101*.

الفصل الأول:
الأصول العلمية لتحقيق النصوص الوسيطية عند القدامى والمحدثين

المبحث الأول: التحقيق عند القدامى والمحدثين

المطلب الأول: التحقيق عند القدامى

تحقيق النصوص ليس وليد العصر الحديث، بل يعود تاريخه إلى عصر الحضارة الإسلامية وازدهار العلوم العربية[1]، وكان لعلماء الحديث الفضل الأول في وضع قواعد تحقيقه، عن طريق تحقيق الرواية وتحري الدقة في إثبات الأحاديث الصحيحة من عدمها، معتمدين على طرق أخذ العلم وتحمله، وهي السماع والإجازة والقراءة والمناولة والمكاتبة والإعلام والوصية والوجادة، التي تعني استخدام أحد الكتب والنقل عنه دون رواية عن مؤلفه أو عن راويه بغض النظر عن المعاصرة أو القدم.

ويقول المتحمل لهذا الطريق: وجدت في كتاب فلان، أو يقال: أو حدثت نحو ذلك، وحين عمت الوجادة في العصور الوسطى الإسلامية[2]، وما حملته من اضطراب وأخطاء إلى إضعاف وسائل تحمل العلم[3]، رأى علماء الحديث أنه لا مناص من وضع القواعد لضبط المؤلفات وتصحيحها وكيفية كتابتها على أسس واضحة في الضبط بالشكل واستخدام علامات مختلفة لإصلاح الخطأ أو تعديل العبارة أو حذف بعض أجزائها، أو إضافة جديد إليها وعمل الرموز المفهومة للاختصار في أسماء العلماء وأسماء الكتب وغير ذلك، وتعد هذه القواعد ودراستها في غاية الأهمية بالنسبة لنا الآن كما أنها تحمل في طياتها بذور « علم تحقيق النصوص » بمعناه الحديث[4].

إذا كان علماء العرب من فقهاء ونحاة على وجه الخصوص قد عرفوا كثيًرا من هذه المصطلحات، فإنهم لم يضبطوا للتحقيق قواعد معينة ثابتة، بل كانت أعمالهم تسير وفق اجتهاداتهم وتحاربهم الفردية[5].

لذا عني المتقدمون من علماء العربية الأوائل بالتحقيق والتدقيق، حتى تهيأ منهج قويم قائم على أسس متينة، وبهذا المنهج أخذوا أنفسهم بكل صرامة في سبيل الوصول إلى

---

[1] أحمد الجيلالي، المرجع السابق، ص *26*.

[2] رمضان عبد التواب، المرجع السابق، ص*28*.

[3] عبد الرحمن النجدي، **مناهج تحقيق المخطوطات**، توثيق ودراسة: عباس هاني الجراح، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، *2010*، ص*9*.

[4] رمضان عبد التواب، المرجع السابق، ص*28*.

[5] أحمد الجيلالي، المرجع السابق، ص*26*.

الحقيقة وأدل على ذلك الخدمة الصادقة التي أولوها للحديث الشريف فانتهت العناية بتوصيلهم إلى علوم الحديث[1].

ولكن لم يعرف هذا العلم سمته العلمية إلا في العصر الحديث وأسست له قواعد جعلته يرقى إلى درجة العلم ذي المنهج المتميز وفيه نبع وتخصص باحثون مستشرقون وعرب[2] وأنه يعد أدق منهج يحتذ به قله من المحققين المعاصرين ويفر منه الكثرة طلبا للاستخفاف.[3]

إن جهود علماء القدامى في التحقيق كان من شيوع الوجادة التي كانت منطلق التحقيق عند المتقدمين ونشوء فن تحقيق النصوص[4]، فالتحقيق عند العرب له مقوماته وتتمثل في:

1 ـ نسبة المخطوط إلى مؤلفه:

المراد بتوثيق النص: التأكد بالدليل من صحة نسبة النص إلى المؤلف ولقد فطنوا إلى أهمية تحقيق صحة النصوص ونسبتها أنها هي أولى عمليات النقد وأساسه المتين إذ كيف نحقق كتابا ولا نعرف مصدره، وأنهم لم يقفوا عند أسانيد الكتاب بل فحصوا مادته ومتنه وذلك لمعرفة الخلل في ألفاظ النص، وفحصها فحصا دقيقا مما ينفي أو يصح نسبته لصاحبه[5].

وينبهنا ابن الصلاح في مقدمته[6]إلى أنهيجب ألا ننقل نصًا عن نسخته دون أن تتحقق من صاحب النسخة فيقول:يطاع أحدهم كتابًا منسوبًا إلى منصف معين، وينقل عنه من غير أن يثق بصحة النسخة قائلاً : قال فلان كذا والصواب ما قدمناه من وجوب بالدقة في رواية ما يؤخذ بالوجادة[7].

وأوضح ما يدلنا في كتب الحديث التحقيق من هذا الأمر والاعتناء به وتفحص أصحابها للحديث ونقدها داخليا ما يسمى بعلل المتن أو نقده، والتمرس بأساليب الكتاب

---

[1] عبد المجيد دياب، المرجع السابق، ص21.

[2] أحمد الجيلايلي، المرجع السابق، ص 26.

[3] عبد المجيد دياب، المرجع السابق، ص21.

[4] سعيد فهمي وطلال مجذوب، المرجع السابق، ص6.

[5] عبد المجيد دياب، المرجع السابق، ص54.

[6] ابن الصلاح، المصدر السابق، ص 54 . 58.

[7] المصدر نفسه، ص179.

ومعرفة طريقته في التعبير من الوسائل التي تعين على معرفة صحة نسبة المخطوط إلى صاحبه في قواعد تحقيق المخطوط[1].

ومن المواضع التي يجد فيها المحقق معلومات وفوائد قيمة: الأغلفة الداخلية للمخطوط وفي جلدة الكتاب الداخلية وعلى ظاهر الكتاب وأحياًنا على وجه الجزء، وقد يستطيع المحقق في بعض الأحيان أن يفيد من الملاحظات والفوائد التي يجدها على الغلاف.

وكذا من تواريخ المخطوطات ومن العصر الذي عاش فيه هؤلاء العلماء، ومن الأمور المفيدة في تحقيق قضية تاريخية اختيار النساخ العبارات التقليدية التي تلي ذكر اسم المؤلف أو الأديب في كتاب كقولهم « رحمه الله »، أو « غفر الله له »، أو « أطال الله عمره » أو « أمده بالقوة »، أن الناسخ كان ينسخ في زمن المصنف فيه قدمات أو لا يزال حيًا، فهي تعين المحقق على تحقيق النص حين يريد أن يوثق نسخة المخطوط وذات أهميته بالغة بالنسبة للمحقق فهي تساعده أولا على تحديد تاريخ المخطوطة في حالة عدم وجوده، وإن وجد التاريخ فينبغي الاحتراس أمام هذا التاريخ المثبت في آخر النسخة، وذلك إلا لمن يعرف تطور الخط العربي وصوره المادية في العصور المختلفة، ويستطيع من يحسن التمييز بين صور الخط عند أسلافنا وتطورها الزمني أن يعين تاريخ النسخة التي ينص كتابها في نهايتها على تاريخ الفراغ من كتابتها وإذا فقدنا النسخة التي ينص كتابها في نهايتها على تاريخ الفراغ من كتابها وإذ فقدنا في النسخة المخطوطة إشارات التوقف والتملك[2].

والإجازات والسماعات وتوقيعات العلماء كما فقدنا فيها أسانيد رواتها كانت نسخة غير منسوبة، وفي هذه الحالة يحاول من يريد تحقيقها التوثق من نسبتها إلى مؤلفها بنفسه مستعينا في ذلك بوسائل كثيرة كأن يحيلها مؤلفها إلى نصوصها على مؤلفات أخرى وثيقة أو يروي عن رواة نصت كتب التراجم على أنهم كانوا من أساتذته.

وفي كتب أسلافنا ظاهرة عامة وهي كثيرة اقتباس المؤلفين ممن سبقهم وقد يطول الاقتباس وهو يدخل في الشهادة على نسبة الكتاب المأخوذ منه لمؤلفه وإنها نسبة صحيحة وقد ينقل الاقتباس عن نسخة منسوبة ويكون توكيده للنسخة غير المنسوبة إذا تطابق مع

---

[1] الصادق عبد الرحمن الغرياني، **تحقيق نصوص التراث في القديم الحديث**، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، ليبيا، *1989*، ص*21*.

[2] عبد المجيد دياب، المرجع السابق، ص*69*، *70*.

نصوصها، ومما يلقى أضواء قوية على صحة النسبة في النسخة ما يذكر في مقدمتها أو تضاعيفها من أسماء أشخاص عاصروا المؤلف.

وكان أسلافنا ما يهدون مصنفاتهم إلى بعض الوزراء والأمراء أو الشخصيات البارزة ويصرحون بذلك في فواتحها وقد ينوهون بهم دون تصريح بالإهداء.

وينبغي للمحقق ألا يقف في تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه عند مثل هذه الشهادات بل أن يعود إلى الكتب التي وضعت بعده لعله يجد فيها اقتباسا منه أو آراء مضافة إلى مؤلفه وهذه الأمور تكشف للمحقق عن قيمة المخطوط ومدى اهتمام الناس به في عصره وبعد عصره، بل بمدى الثقة به وبمؤلفه[1].

2 ـ جمع نسخ المخطوط والمقابلة بينها ورموزها:

كان القدامى يعرفون أن هناك مخطوطات أقرب إلى النص الأصيل من غيرها من مخطوطات، لذلك كان يحرصون على أوثق النسخ، وكانوا يوجبون منع التلفيق بين الروايات فلأصحاب الحديث نسخ مشهورة كل نسخة منها تشمل على أحاديث كثيرة فيذكر الراوي إسناد النسخة[2].

في أولها ثم يقول: بإسنادها إلى آخرها كما تشدد رجال اللغة والأدب أيضا في عدم التلفيق بين روايتين وكانت أعظم النسخ قيمة في نظر العلماء منذ القدم تلك التي كتبها المؤلف بنفسه وعليها توقيعه ثم تأتي في الدرجة الثانية وتكاد تحل محل المخطوطة الموقعة . المخطوطة التي نسخها أحد طلاب المؤلف وأجازها كما سمعها منه إملاء في حلقة الدرس أو بإشراف المؤلف نفسه أو تلك التي يكون المؤلف قد صححها وأجازها وإذا لم يستطيع المحقق الحصول على واحدة من هاتين المخطوطتين فإنه كان يسعى للحصول على نسخة من ذلك المصنف، كتبها عالم شهير أو كانت في حوزة رجل عالم أو كان قد تداولها أكثر من عالم واحد، فإن نسخة كهذه كانت أحرى من أن تكون موثقة النص وكانوا يعتبرون أن قدم المخطوطة نوعا من الضمان لصحتها[3].

---

[1] عبد المجيد دياب، المرجع السابق، ص*69، 70*.

[2] المرجع نفسه، ص*62، 64*.

[3] عبد المجيد دياب، المرجع السابق، ص *62، 64*.

والمقابلة جمع مخطوطات الكتاب الواحد والمقابلة بينها للخروج منها بنص مستقيم[1]، وفي عصر المخطوطات كانت الدقة والأمانة والمعارضة والمقابلة شرطًا أساسًيا يجب أن تتوفر لدى المحقق[2]، حيث تشكل المقابلة ركيزة أساسية في منهج التحقيق إذ عن طريقها يتم التأكد من سلامة النص وتصحيحه وتطابقه مع أصله الذي أخذ عنه أو نقل منه بعيدا عن التصحيف والتحريف والزيادة والنقصان، وقد تنبه العلماء قديما لأهمية المقابلة[3] والمعارضة التي عليها يدور تحقيق النص وهي عند علماء الحديث واحدة من أعلى طرق تحمل العلم الثمانية[4].

أما طريقة المقابلة فقد نبه إليها القاضي عياض وابن الصلاح وأنه على صاحب الشأن وقت المقابلة أن يكون مقيدا لما تختلف فيه الرواية جيد التمييز بينهما كيلا تختلط عليه وتشتبه فطريقته في ذلك أن يجعل الأم على رواية خاصة ثم كان من خلاف في غيرها كتبه في الهامش[5]، منسوبًا لأصله ذكرًا لاسمه بتمامه،أو رمزًا إليه بحرف من حروفه، على أن يبين المراد بذلك الرمز في مقدمة كتابه كي لا يطول عهده به فينسى أو يقرأ غيره فلا يهتدي إلى معناه برموزه، ويقول القاضي عياض: « مقابلة النسخة بأصل السماع معينة لا بد منها، ولا يحل للمسلم التقي الرواية مما لم يقابل بأصل شيخه أو نسخة تحقق ووثق بمقابلتها بالأصل، وتكون مقابلة لذلك مع الثقة المأمون على ما ينظر فيه فإذا جاء حرف مشكل نظر معه حتى يحقق ذلك »[6].

أما التوجه بضرورة اتحاد أصل المقابلة فهو أمر قرره علماء الحديث قديمًا، ويؤكد كل من كتب في منهج تحقيق المخطوطات حين يوصون بضرورة اختيار نسخة قيمة أو نفيسة أو غالية من بين النسخ المعتمدة لتكون النسخة الأم[7]، والإشارة في هوامش التحقيق إلى الزيادات والنقص واختلاف الرواية في النسخ الأخرى[8]، مع التقيد بما يلي:

---

[1] رمضان عبد التواب، المرجع السابق، ص *31*.

[2] عبد المجيد دياب، المرجع السابق، ص*63*.

[3] عبد الله عبد الرحيم عسيلان، المرجع السابق، ص*148*.

[4] الصادق عبد الرحمن الغرياني، المرجع السابق، ص*21*.

[5] ابن صلاح، المصدر السابق، ص*89*.

[6] القاضي عياض، المصدر السابق، ص*159*.

[7] القاضي عايض، المصدر السابق، ص*235*.

[8] رمضان عبد التواب، المرجع السابق، ص*29*

المقابلة مع الثقة المأمون الذي تكون له دراية ومعرفة.

مقابلته مع نفسه بأن يقابل نسخته من الأصل بنفسه حرفا حتى يكون على ثقة ويقين من معارضتها به ومطابقتها له ولا يصح مقابلته مع أحد غير نفسه.

. لا يكون بينه وبين كتاب الشيخ واسطة.

. أن لا ينخدع في الاعتماد على نسخ الثقة العارف دون مقابلة، نعم ولا على نسخ نفسه بيده ما لم يقابل ويصح فإن الفكر يذهب والقلب يسهو والبصر يزيغ والقلم يطغى، فقد روي عن يحي بن أبي كثير: « مثل الذي يكتب ولا يعارض، مثل الذي يدخل الخلاء ولا يستنجى »[1].

ويخبرنا الزمخشري أن طاووس قال لابنه: هل كتبت؟ قال نعم، قال أعارضت؟ قال لا، قال يا بني لم تكتب! ثم قال يا بني أعارضت؟ قال نعم، قال أعجمت؟ قال لا، قال أعجم فإن العجم نور الكتاب، فكانوا يقابلون بين المخطوطات لإخراج نص أقرب ما يكون إلى ما قاله مؤلفه إن لم يكن هو وإن العلماء المحققين كانوا حذرين وحريصين على أن لا يمسوا نص النسخة الخطية بإصلاح أو تعديل، فإنهم كانوا يدركون جيدا أن في الإقدام على العمل فيه كثير من المزالق التي لا يمكن تفاديها[2].

أما رموز النسخ المخطوطة عند المقابلة بين النسخ فهو ما فعله الحافظ شرف الدين اليوناني، عندما قابل صحيح البخاري بمحضر العلماء، فكان يرمز لكل رمز من النسخ التي يقابلها بحرف اسم صاحبها، وقال عن طريقته في العمل "وعلامة ما وقفت عليه أبا ذر الهزوي (هـ)، والأصلي(ص)، و الدمشقري (ش)، فأبى الوقت (ظ) فيعلم ذلك[3].

وقد نبه القاضي عياض إلى أنه لا ينبغي عند استعمال الرموز أن يصطلح الإنسان مع نفسه في كتابة ما لا يفهمه غيرها، فيوقع غيره في حيرة وأنه إذا استعمل الرموز بالحروف من أوائل كل اسم، فينبغي أن ينبه على ذلك في أول الكتاب وآخره مبيناً مراده منها[4].

---

[1] القاضي عياض، المصدر السابق،ص*235*، *236*.

[2]الزمخشري أبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد (ت *538*هـ / *1143*م)،**ربيع الأبرار وفصوص الأخبارفي المحاضرات**، ج*2*، ط*1*،منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، *2006*، ص*111*.

[3] الصادق عبد الرحمن الغرياني، المرجع السابق، ص*32*.

[4] القاضي عياض، المصدر السابق، ص*189*، ابن الصلاح، المصدر السابق، ص*90*.

3 ـ إصلاح الخطأ:

كان القدماء يحترمون النص وتصحيح الخطأ وما تبين الصواب منه ووجوب الإشارة إلى ما كان في الأصل مما صححه المحقق[1] ويقول القاضي عياض "الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ: نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها ولا يغيرونها من كتبهم حتى أطردوا ذلك من كلمات من القران واستمرت الرواية في الكتب عليها بخلاف التلاوة المجمع عليها، لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على خطئها عند السماع والقراءة في حواشي الكتب ويقرؤون ما في الأصول على ما بلغهم ومنهم يجسر على الإصلاح[2]، وكان أجزأهم على هذا من المتأخرين القاضي أبي الوليد هشام بن أحمد الكناني الوقشي.

لكن بعض هؤلاء المتقدمين كان يرى ضرورة إصلاح الخطأ الواقع في الاقتباسات القرآنية[3]، ويروي القاضي عياض في تفسير رموز التصحيح والتضبيب قوله: « كان شيوخنا من أهل الأدب يتعاملون أن الحرف إذا كتب عليه (صح) بصاد وحاء أن ذلك علامة لصحة الحرف لئلا يتوهم متوهم عليه خللاً ولا نقصًا، فوضع حرف كامل على حرف صحيح وإذا كان عليه صاد ممدودة دون حاء كان علامة أن الحرف سقيم إذا وضع عليه حرف غير تام ليدل نقص الحرف على اختلال الحرف ويسمى ذلك الحرف أيضا (ضبة) أي أن الحرف مقفل بها لا يتجه لقراءة كما أن الضبة مقفل بها »[4].

أما **التضبيب** ويسمى أيضًا التمريض، فيجعل على ما صح وروده كذلك من جهة النقل، غير أنه فاسد لفظًا أو معنى أو ضعيف أو ناقص، مثل أن يكون غير جائر من حيث العربية أو يكون شاذًا عند أهلها يأباه أكثرهم، أو مصحّفًا أو ينقص من جملة الكلام كلمة أو أكثر، وما أشبه ذلك فيمد على ما هذا سبيله خط أوله مثل الصاد (ص)، ولا يلزق بكلمة المعلم عليها كيلا يضن ضربًا وكأنه صاد التصحيح بمدتها دون حائها، وكتبت كذلك ليفرق بين ما صح مطلقًا من جهة الرواية وغيرها، وبين ما صح من جهة الرواية دون غيرها، فلم يكمل عليه التصحيح، وكتب حرف ناقص عل حرف ناقص إشعارًا بنقصه ومرضه مع صحة نقله وروايته وتنبيهًا بذلك لمن ينظر في كتابه على أنه قد وقف عليه

---

[1] رمضان عبد التواب، المرجع السابق، ص*31*.

[2] القاضي عياض، المصدر السابق، ص*259*، *260*.

[3] رمضان عبد التواب، المرجع السابق، ص*31*.

[4] القاضي عياض، المصدر السابق، ص*244*، *245*.

ونقله على ما هو عليه، ولعل أن غيره قد يخرج له وجهاً صحيحًا أو يظهر له بعد ذلك في صحته ما لم يظهر له الآن، ولو غير ذلك وأصلحه على ما عنده لكان متعرضًا لما وقع فيه غير واحد من المتجاسرين الذين غيروا، وظهر الصواب فيما أنكروه والفساد فيما أصلحوه[1].

4 ـ علاج السقط:

اعتاد كاتب المخطوط في القديم أنه إذا سقط منه شيء من النص سهوا ثم أراد أن يستدركه فإنه لا يقحمه بين السطور حتى يشوه جمال الصفحة وإنما يضعه على حاشية الصفحة ويشير إلى مكانه في النص ما يسمى (علامة الإلحاق) أو (علامة الإحالة)، وهي عبارة عن خط رأسي مائل نحو اليمين إذا كتب الاستدراك على الحاشية اليمنى أو نحو اليسار إذا كتب الاستدراك على الحاشية اليسرى للصفحة.

وكان القدماء يفرقون بين الحواشي التي هي من صلب النص وسقطت من الناسخ سهوا، وتلك الحواشي التي يفسر بها الكاتب كلمة أو يوضح غامضا أو يشير بها إلى رأي له بتلك العلامات أو الخطوط المنعطفة[2].

5 ـ علاج الزيادة:

جرت عادة القدماء أنه إذا وقع في الكتب زيادة أو كتب فيه شيء على غير وجهه تخيروا فيه ثلاثة أمور:

أ . الكشط هو سلخ الورق بسكين ونحوها.

ب . المحو وهو لإزالة من غير سلخ إن أمكن وهو عندهم أولى من الكشط.

جـ . الضرب عليه وهو أجود عندهم من الكشط والمحو لاسيما في كتب الحديث[3].

6 ـ علاج التشابه بين الحروف:

في الخط العربي بعض الحروف التي تتشابه في الكتابة إذا عريت من النقط كالباء والتاء والياء والثاء والجيم والحاء والخاء والدال والذال وغيرها، ولذلك تفرق الكتابة بين كل

---

[1] ابن الصلاح، المصدر السابق، ص*197*.

[2] رمضان عبد التواب، المرجع السابق، ص*35*، *36*.

[3] القاضي عياض، المرجع السابق، ص*247*، *248*، *249*.

مجموعة من هذه المجموعات المتشابهة بالنقط المفردة والمثنيات والمثلثة فوق الحرف أحيانًا وتحته أحيانًا، كما أن الكلمة العربية إذا أهمل ضبطها بالشكل صارت في بعض الأحيان لغز لا يحله إلا فهم المعنى أولا، ولذلك اهتم علمائنا القدامى في كتبهم بالنقط والشكل اهتماما بالغا حتى لا يؤدي إهمال الكتاب لهما في بعض الأحيان إلى اختلاف القراءة وحدوث اللبس ووقوع التصحيف والتحريف، وقد جرت عادة السلف أن يضبطوا الكلمة بالحروف كقولهم بالحاء المهملة والدال المهملة والتاء المثناة من فوق والياء المثناة من تحت والثاء المثلثة ونحو ذلك أن يضعوا في باطن الكاف الأخيرة كافا صغيرة أو همزة في باطن اللام الأخيرة كلمة (لام)[1].

وقد بالغ بعض القدماء فابتكروا علامات معينة تدل على إهمال نقط الحرف حتى لا يظن أن الناسخ قد غفل على نقطة[2].

7ـ صنع الحواشي:

يقصد بها الفراغ المجود على جانبي الصفحة وفراغ مهما كان كبيرًا، فإنه محدود المساحة على العكس من فراغ الهوامش، وفي عصر المخطوطات لا نجد أثرًا للهوامش بعكس الحواشي التي كان المؤلف يترك لها فراغًا على جانبي صفحة المخطوطة.

وفي عصر المخطوطات لا يكاد المؤلف نفسه يترك لنا حواشي، بل هي من صنع غيره ممن قرأ الكتاب وعلق عليه، إذ أن مؤلفي المخطوطات كانوا يعلمون حق العلم أن كل بشيء لا يدون في المتن عرضه لأنه يحذفه النساخ، من أجل هذا كان المؤلفون يدرجون ما يعن لهم من تعليقات على النص في صلب المتن وينبهون على ذلك ببعض العبارات التي سبقتها، « تنبيه » أو « فائدة » أو « تعليق » أو (حاشية »، غير أن قراء الكتب من علماء كانت تعن لهم بعض الملاحظات على نصوصها فكانت حواشي تلك الكتب مجالا لرصد هذه التعليقات.

ومن هنا وجب أن توضع الضوابط المختلفة لذلك، ولا بأس بحواشي من وفوائد متعلقة به ولا يكب في آخره (صح)، بل ينبه عليه بإشارة للتخريج الهندي، وبعضهم يكتب على أول المكتوب (ح)[3]، ولا ينبغي أن يكتب إلا الفوائد المهمة بذلك الكتاب[1].

---

[1] رمضان عبد التواب، المرجع السابق، *40.39*

[2] القاضي عياض، المصدر السابق، ص*149*، ابن الصلاح، المرجع السابق، ص*303*.

[3] رمضان عبد التواب، المرجع السابق، ص*41*.

فالحواشي في المخطوطات كانت تحتوي على معلومات وفوائد إضافية ذات قيمة عظيمة للمحقق نظرات قيمة في النقد فالمحقق الذي يدقق النظر في هذه الملاحظات التي يجدها في مقدمة المخطوط أو في آخره وفي الإجازات والسماعات وما شابهها من تعليقات مثبوتة هنا وهناك سيجد فوائد جليلة تعينه على تحقيق ما غمض في تاريخ الأدب[2].

8 ـ استعمال الرموز وعلامات الترقيم والاختصارات:

كانت كتب الحديث من أكثر الكتب استعمالاً للرموز حتى أصبحت بعض الرموز المستعملة فيها لشهرتها، وكثير استخدامها، ومن أقدم الرموز عندهم (ح) يعنون بها تحويل السند عندما يكون للحديث اسنادات أو أكثر، ويجمعون بينهما في متن واحد، ويكون التعدد أحيانًا في جزء من السند وأحيانا في السند بكامله[3].

ومن الرموز الشائعة أيضًا اختصار بعض عبارات تحمل العلم يمكن إيجازها فيم يلي: [إلخ / إلى آخره]، [ح / حينئذ]، [صلعم / صلى الله عليه وسلم]، [هـ / انتهى]، [تع / تعالى]، [ني / حدثني]، [ثنا / حدثنا]، [قثنا / قال حدثنا]، [رض / رضي الله عنه]، [ع / عليه السلام]، ولا يعني أنهم لم يعرفوا أقواس الاقتباس أنهم كانوا يتركون الاقتباسات تختلط بكلامهم لكنهم كانوا يعبرون عن انتهاء الاقتباس بعبارات شتى مثل[هذا كلام فلان]، [هذه ألفاظ فلان]، [هذا قول فلان]،[هذا ما قاله فلان]،[إلى هنا قول فلان]،[إلى هنا عبارة فلان]،[انتهى ما ذكره فلان]،[آخر كلام فلان][4].

أما علامات الترقيم التي نستخدمها اليوم لم تكن معروفة عند القدماء فلم يعرفوا الفاصلة والنقطة والفاصلة المنقوطة وعلامات الاستفهام والتعجب، مما نقلناه في العصر الحديث عن الغرب غير أنهم عرفوا ما يقابل النقطة للفصل بين الكلاميين، وكانوا يرسمونها دائرة وهي تلك الدائرة التي توجد في المصاحف فاصلة بين الآيات وقد استخدمت بعد ذلك لترقيم الآيات بوضع رقم الآية في داخلها ومن هنا نعرف السر في أن رقم الآية يقع بعدها لأنه يبدأ من الدائرة الأولى التي تقع بين الآية الأولى والثانية[5].

---

[1] الصادق عبد الرحمان الغرياني، المرجع السابق، ص33.

[2] عبد المجيد دياب، المرجع السابق، ص69.

[3] رمضان عبد التواب، المرجع السابق، ص44.

[4] رمضان عبد التواب، المرجع نفسه، ص43.

[5] المرجع نفسه، ص44.

9 ـ الضبط والتخريج:

ويقوم فيه المحقق بتخريج الآيات القرآنية والأحاديث وشواهد الشعر وتزييف نسبته غير الصحيحة وترجمة الأعلام وشرح الغريب والاستدراك على الوهم والإحالة على ما سبق ذكره من التراجم وضبط الغريب من الألفاظ إلى آخر ما يلزم المحقق من عمله[1].

فإصلاح الخطأ في القرآن يكون بعدم التدخل في النص بالتعبير عند بعضهم،فإذا جاءت في النص على وجه لا تحتمله القراءة، فإنها ترسم كما وردت وينبه على خطئها في الحاشية، ولكنها عند القراءة لا تقرأ إلا على الصواب، وذلك حماية للباب حتى لا يتساهل في إصلاح كتب الناس من غير إذنهم.

وقد استشهد السخاوي على أن الصواب إبقاء ما في الكتب وتقريره على الوجه الذي وقع فيه بقوله: « حتى أنهم سلكوه في أحرف من القرآن جاءت على خلاف ما في التلاوة المجمع عليها، بحيث لم يقرأ بها في الشواذ فضلاً عن غيرها، كما وقع في الصحيحين والموطأ وغيرهما »[2].

ولكن العلموي يرى أن عدم التدخل في النص بالتغيير محله في غير القرآن يقول:« لا يجوز أن يُصلح كتاب غيره بغير إذن صاحبه، قلت: وهذا محله في غير القرآن، فإن كان مغلوطًا أو ملحونًا فليصلحه »[3].

والرأي الأخير هذا أولى بالإتباع في باب التحقيق بأن يكتب ما وجد خطأ في المخطوطة من القرآن، ولا تحتمله قراءة صحيحًا وينبه على أصله المحرف بالهامش لأن القرآن حصرت ألفاظه وحروفه في قراءته المختلفة فلا يخاف من إصلاح ما لا يحتمله وجه من قراءاته ما يخاف في غيره من احتمال أن يكون لما ظن خطأ وجه من الصواب وذلك للإحاطة بألفاظ القرآن، وعدم إمكان الإحاطة بألفاظ غيره من اللغات والعلوم.

---

[1] الصادق عبد الرحمن الغرياني، المرجع السابق، ص*42*.

[2] السخاوي شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد (ت *902*هـ / *1496*م)، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، ج*2*، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، *2009*، ص*235*.

[3] العلموي عبد الباسط بن موسى بن محمد (ت *981*هـ / *1573*م)، **المعيد في أدب المفيد والمستفيد**، وقف على طبعه: أحمد عبيد، ط*1*، المكتبة العربية، دمشق، *1933*، ص*131*.

أما الخطأ في الحديث فاختلف الناس في الخطأ واللحن، فقد يروي في حديث رسول الله ﷺ هل يبقون عليه كما روى وينبهون على خطئه في الحواشي، أو يصلحونه ويرونه على الصواب ولا يلتفتون للرواية التي بان خطؤها.

فمنهم من أجاز كما ذهب إليه الأعمش والأوزاعي وأحمد بن حنبل وجماعة، إلى أنه لا بأس بإصلاح الحديث الذي جاءت به الرواية الخطأ، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل:« إذا مر أبي بلحن فاحش غيره وإذا كان سهلا تركه »[1]، ولما قيل للأعمش أن ابن سيرين يحدث بالحديث على لحنه قال: « إن كان ابن سيرين يلحن، فإن النبي ﷺلم يلحن يقول قومه »[2].

وكان الأوزاعي يقول: « لا بأس بإصلاح الخطأ واللحن والتحريف في الحديث »[3]، وإصلاح الخطأ المتيقن تارة يكون بالضرب على شيء ليس هو من أصل الكلام وتارة بالزيادة التي لا بد منها يقول الخطيب:« مما لا يتبع فيه الأصل أن يكون قد وقع فيه زيادة والوهم فيها ظاهر، فيجب حذفها إذ كانت أصول الأحاديث صحاحًا ورواتها عدولاً »[4]، أي يكون الإصلاح في الحديث بالضرب والحذف، أو يكون الإصلاح بزيادة السياق الحديث، وهكذا يرى الخطيب أن الزيادة الضرورية في نص الحديث لا بأس بإضافتها ولكن ينبه على ذلك.

وأحسن أحوال الإصلاح أن يصلح الحديث بالحديث ولذلك إذا وردت اللفظة المغيرة بمعناها وسياقها في حديث آخر حتى يأمن الكاتب أن يقول على النبي ﷺما لم يقل.

أما المانعون في ذلك، فقد ذهب جماعة من أئمة الحديث إلى عدم إصلاح الخطأ في الحديث ويتعين أن يحدث بالحديث كما روي وينبه فيه على الصواب،ومنهم قاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، ومحمد بن سيرين.

---

[1] ابن الصلاح، المصدر السابق، ص*138*.

[2] الخطيب البغدادي أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت (*463*هـ / *1070*م)، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق وتعليق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، *2012*، ص*186*.

[3] المصدر نفسه، ص*220*.

[4] الخطيب البغدادي، المصدر السابق، ص*215*.

فكان ابن سيرين يحكي صاحبه في الرواية حتى يلحن كما يلحن[1]، قال القاضي عياض: « الذي استمر عليه أكثر الأشياخ نقل الرواية كما وصلت إليهم سمعوها ولا يغيرونها من كتبهم، حتى اطردوا ذلك في كلمات من القرآن استمرت الرواية في الكتب عليها بخلاف التلاوة والمجمع عليها ولم يجيء في الشاذ من ذلك في الموطأ والصحيحين حماية للباب لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على خطئها عند السماع والقراءة وفي حواشي الكتب ويقرؤون ما في الأصول على ما بلغهم »[2].

وقال النووي: « إذا وقع في الرواية أو التصنيف غلط لا شك فيه فالصواب الذي قال الجماهير أنه يرويه على الصواب ولا يغيره في الكتاب بل ينبه عليه حال الرواية في حاشية الكتاب فيقول: كذا وقع، والصواب كذا»[3].

وعلى المحقق أن ينبه في الحاشية ما رآه صوابًا كما قال النووي، لأن الإحاطة بألفاظ الحديث ورواياته المختلفة متعذر فلا يأمن من تعاطي الإصلاح أن يخطئ صوابا، وردت رواية نفاها لعدم اطلاعه عليها وإذا ساغ لبعض الحفاظ أئمة الحديث أن يتعاطوا الإصلاح فذلك لسعة حفظهم واطلاعهم الواسع على اختلاف الروايات والألفاظ ومع ذلك لم يسلم بعضهم من الخطأ فيما أصلح.

صحيح أن هناك أخطاء هي من الوضوح في الخطأ،بحيث لا يحتمل أن تكون صوابا على الإطلاق ولكن مع ذلك تبقى كما هي ويتم التنبيه عليها في الهوامش حماية للباب من أصله حتى لا يقتحم فيأتي منه التحريف بإنكار الصواب وتخطئه الصحيح من الحديث هذا في الخطأ الناشئ عن الحق والتحريف أما الناشئ عن سقط خفيف يعلم قطعا أنه سهو (ابن وأبي والألف واللام والفاء والواو) فهذا مما يصلح ولا يختلفون فيه[4].

---

[1] المصدر نفسه، ص*169*.

[2] القاضي عياض، المصدر السابق، ص*185*.

[3] النووي أبو زكريا محي الدين يحي بن شرف الشافعي (ت 676هـ / 1277م)،**شرح صحيح مسلم**، ج1، ط1، المطبعة الأزهرية، مصر، 1929، ص36.

[4] الصادق عبد الرحمن الغرياني، المرجع السابق، ص*46*.

10 ـ الفهارس:

وضع الفهارس المعجمية من أهم الأعمال المتممة للتحقيق، فإن الفهارس مفتاح الكتب إذ لم يكن له فهارس يسهل الاستفادة منه انصرف الناس عنه وتركوه، يطلق عليها أحيانا الكشاف والفهارس، هي مفاتيح الحقائق الكامنة بين دفتي الكتاب[1].

والكتاب المحقق يحتاج إلى عدد من الفهارس تختلف في العدد والنوع حسب موضوعه، وفي كتب الحديث ما يسمى بالمعاجم؛ وهو نوع من التأليف ابتكره المحدثون ورتبوا فيه مرويا تهم على الشيوخ، بل إن رجال الحديث هم أول من استعمل كلمة معجم وذلك في القرن الثالث الهجري[2].

المطلب الثاني: التحقيق عند المحدثين (المستشرقين و العرب)

إن تحقيق النصوص ليس فنا غريبًا مستحدثاً، وإنما هو عربي أصيل قديم وضع أصوله أسلافنا العرب منذ زاولوا العلم وروايته من الحديث والشعر والأدب وسائر فنون الثقافة[3]، فاعتنوا بنشر نصوص الأدب القديمة اليونانية واللاتينية منذ القرن الخامس ميلادي، حتى انتهى بهم الأمر بوضع قواعد وأصول علمية لنقد النصوص ونشر الكتب القديمة في خلال القرن التاسع عشر[4]، وجعلوا منها علما له منهجيته طبقوا ذلك على كثيرا من المخطوطات العربية التي قاموا بنشرها[5]، ومن روائع النشر أمثال « النقائض »، و« ديوان الأعشى »، و« الكامل المبرد »، و«شرح المفضليات»، وعلى الرغم من ذلك فقد وقعوا في أخطاء كثيرة نبه عليها الباحثون العرب، بل إن بعض ما حققوه أعاد عدد من المحققين العرب تحقيقه وإن لم يكن إعادة التحقيق بسبب تلاقي الأخطاء العلمية دائمًا.

---

[1] محمد احمد مسعود أبو سالم، "**أصولّ تحقيق المخطوطات والسجلات والدفاتر وحفظها عند القدماء والمحدثين**"، مجلة رفوف، محبر المخطوطات الجزائرية في غرب افريقيا، جامعة أدرار، الجزائر، العدد*5*، مارس*2015*، *17*، ص*17*.

[2] عقد البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي (ت 256هـ / 869م)، في صحيحه بابًا، وألف الحافظ أبي يعلي أحمد بن علي (ت307هـ / 919م) المعجم، تناول فيه شيوخه،والبغوي عبد الله بن محمد (ت317هـ / 929م) المعجم في أسماء الصحابة، وللطبراني سليمان بن أحمد (ت 360هـ / 970م) ثلاثة معاجم الصغير والأوسط رتبها على أسماء شيوخه، والكبير على مسانيد الصحابة، وهذه للدلالة على أن للفهارس من الأمر القديم في كتب أسلافنا.

[3] هارون عبد السلام، المرجع السابق، ص*13*.

[4] رمضان عبد التواب، المرجع السابق، ص*57*.

[5] سعيد فهمي وطلال مجذوب، المرجع السابق، ص *6*، *7*.

ويقوم المنهج العام للتحقيق على جمع النسخ للكتاب المنوي تحقيقه، وجمع المصادر المتعلقة بالكتاب وبمؤلفه وبمادته وبما كتب حول كل ذلك بشتى اللغات، وترتيب كل ذلك ترتيبًا زمنيًا، ومقابلة النصوص بعضها بالبعض الآخر لفصل المصادر عن المراجع، وتمييز الناقل عن المنقول، ثم دراسة شخصيات المؤلفين والشارحين والمختصرين والمهذبين والرواة النساخ والنقاد كل في بيئته وزمنه وثقافته ونزعته، وأن يعنى المحقق بوضع مقدمة الكتاب وفهارسه التفصيلية وأن يوثق النص توثيقا دقيقا معتمدا على نهج واحد في عمله.

كما أنهم لم يهتموا بالتعليق على النص وتوضيحه وشرح غريبه أو تخريج النصوص من مضانها المختلفة وفي حالة تحقيق الدواوين فإنهم أثبتوا أوزان الأشعار أعلى كل قصيدة.[1]

نقرر أن المستشرفين كان لهم فضل السبق في نشر تراثنا العربي وأنهم أول من نبهنا إلى كتبنا ونوادر مخطوطاتنا وأنهم وضعوا بين أيدينا نصوصا لولاهم لم نعرفها وشاء العرب أن يحذوا حذو المستشرفين في تحقيق النصوص ولكن الذين فعلوا ذلك قلة.

وأن تحقيق النصوص يعني رده إلى الصورة التي كان عليها عندما أصدره مؤلفه[2]، حيث يتم الاعتناء بوجوه الخدمة الفنية والعلمية لنص المخطوط وفق ما يلي:

1 ـ اختيار المخطوط وجمع نسخه:

لتحقيق نص قديم لابد من معرفة نسخة المخطوطة في شتى مكتبات العالم المختلفة، وذلك للحصول على نسخ قديمة وصحيحة وهذه المرحلة من أهم مراحل التحقيق ويصعب التحقيق لمخطوط ليس له إلا نسخة واحدة فقط إلا في حالة تعذر العثور على نسخة أخرى أو أن، لا يعرف بوجود نسخة أخرى له ولا بد للمحقق من السعي إلى التعرف على نسخ المخطوطة[3]، ووسيلته إلى ذلك عدة خطوات علمية أهمها ما يلي:

---

[1] عبد الرحمن النجدي، المرجع السابق، ص*13*، *14*.

[2] رمضان عبد التواب، المرجع السابق، ص*06*.

[3] رمضان عبد التواب، المرجع نفسه، ص *60*.

أ ـ مراجعة كتب المشيخات والأثبات:

كتب المشيخات هي الكتب التي يذكر فيها العالم الكتب التي قرأها على شيخه ويذكر المحقق في حاشيته كل كتاب هل حقق وطبع؟ ويذكر نسخ الكتاب وأماكن وجودها، أما كتب الأثبات فهي قوائم الكتب التي يكتبها التلميذ ويختصر فيها كتب شيخه[1].

ب ـ سؤال أهل العلم والاختصاص:

والتأكد من وجود أكثر من نسخة للكتاب الواحد، وتقييد مواضيع النسخ وأرقامها والمصادر التي جمعت منها المعلومات.

جـ ـ فهارس المخطوطات المختلفة[2]:

ويتم ذلك بالرجوع إلى كتاب بروكلمان « تاريخ الأدب العربي»، وإذا كان الكتاب لم يتضمن كل شيء فمن المستحسن أن يرجع أيضًا إلى فهارس المكتبات العربية في المكتبات التي لم يتح لبروكلمان الاطلاع عليها أو التي ظهرت بعد ظهور ذيول كتابه.

وكذلك يمكن الرجوع إلى كتاب فوائد سيزكين عن « تاريخ التراث العربي »، وقد ظهر منه جزأين بالعربية، وإلى كتاب رمضان ششن عن « نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا »، صدر في ثلاث مجلدات واستدرك فيه ما فات بروكلمان وسيزكين[3]

وبعد ذلك لا بد من للباحث من دراسة تلك النسخ دراسة أولية[4]،بواسطة الفهارس وثم اختيار النسخ التي يحتاج إليها ثم يصورها لتكون تلك النسخ مطابقة للأصل.

أما النسخ التي توجد في مكتبات غير مفهرسة فتصور ثم تدرس[5] فهارس الميكروفيلم فهارس معهد المخطوطات التابعة لجامعة الدول العربية[6]. وما من ريب أن في الاطلاع على جميع النسخ إذا توافرت ذلك للباحث فائدة كبرى للتحقيق إذا النسخ عادة تتفاوت قيمتها بحسب بعدها أو قربها من زمان المؤلف أو بكمالها ونقصها ويضاف إلى ذلك أنها كتبت

---

[1] محمد بن إبراهيم الحمد، **خلاصة البحث العلمي وتحقيق المخطوطات**، دار الحضارة للنشر والتوزيع، الرياض، *2019*، ص*117*.

[2] محمد بن إبراهيم الحمد، **خلاصة البحث العلمي وتحقيق المخطوطات**، المرجع نفسه، ص *118*.

[3] صلاح الدين المنجد، **قواعد تحقيق المخطوطات**، ط*7*، دار الكتاب الجديد، بيروت، *1987*، ص *13*.

[4] محمد بن إبراهيم الحمد، المرجع السابق، ص*118*.

[5] صلاح الدين المنجد، **قواعد تحقيق المخطوطات**، المرجع السابق، ص *13*.

[6] محمد أحمد الخراط، المرجع السابق، *31.30*

بأدي نساخ متعددين وفي أزمنة متفاوتة والمقابلة بين النسخ توصل الباحث إلى أفضلها وأكملها[1].

وكذلك « تاريخ آداب اللغة العربية »لجرجي زيدان، الذريعة إلى تصانيف الشيعة آغا بزرك محمد محسن الطهراني« فهارس المكتبة العربية في الخافقين »ليوسف أسعد داغر، « الفهرس الإسلامي وذيله » لمؤلف ج. دبيرسن، رائد التراث العربي جان سوفاجيه[2]، وكتاب الفيكونت فيليب دي طراري يتيح لقارئه أن يعلم ضخامة عدد المكتبات العامة التي تناهز ألفا وخمسمائة مكتبة ويبقى عليه بعد ذلك المكتبات الخاصة وليس يمكن المحقق أن يدعي إلماما تاما بما فيها[3].

2 ـ ترتيب منازل النسخ:

النسخة التي كتبها المؤلف بخط يده وتسمى النسخة الأم[4]، وعند العثور على نسخة المؤلف يجب أن نبحث إذا كان المؤلف ألف كتابه على مراحل أو دفعة واحدة لنتأكد أن النسخة التي بين أيدينا هي آخر صورة كتب المؤلف بها كتابه[5].

النسخة التي قرأها المؤلف، أو قرئت عليه.

. النسخة التي عليها سماعات المؤلف (قرأها على فلان، وأجزته بما فيها).

. النسخة التي كتبها التلميذ وقرأها المؤلف وأجازها.

. النسخة التي نقلت عن نسخة المؤلف وكتبت في عصره عليها سماعات من العلماء.

. النسخة التي كتبت بعد عصر المؤلف وهذه النسخ يقدم فيها الأقدم على المتأخر والتي كتبها عالم أو قرأت على عالم وهكذا.

. النسخة المكتوبة في زمن قريب من زمن المؤلف وعليها شيء من السماعات لبعض العلماء المرموقين.

النسخة المكتوبة في عصر المؤلف وليس عليها سماعات.

---

[1] محمد بن إبراهيم الحمد، المرجع السابق، ص*118*.

[2] الهادي الفضلي، **تحقيق التراث**، المرجع السابق، ص *64-65*.

[3] هارون عبد السلام، المرجع السابق، ص*39*.

[4] محمد بن إبراهيم الحمد، المرجع السابق، ص*120*.

[5] صلاح الدين المجند، المرجع السابق، ص*13*.

. النسخة ليس عليها تاريخ النسخ أو أي إشارة تدل على تاريخ كتابتها يمكن عندئذ تحديد تاريخها بواسطة الخط الذي كتبت به، فإن لكل عصر من العصور نوعا من الخط عرف به وللطالب أن يكتسب الخبرة والمعرفة بخطوط المخطوطات أو مراجعة الكتاب صلاح الدين المجند (الكتاب العربي المخطوط الجزء الأول النماذج) أو فهارس مكتبة شسربتي، فقد ذيل المستشرق أدبري مجلداتها بنموذجات من أنواع الخطوط المستخرجة من المخطوطات.

يجوز نشر كتاب عن نسخة واحدة إذا كان للكتاب نسخ أخرى معروفة كما لا يجوز نشر كتاب عن مخطوطات متأخرة وفي مكتبات العالم نسخ قديمة منها لئلا يعوز الكتاب إذا نشر التحقيق العلمي والضبط[1].

ويذهب برجستراسير إلى أن أقدار النسخ الخطية ما متفاوتة جدا فمنها مالا قيمة له أصلاً في تصحيح نص كتاب ومنها ما يعول عليه ويوثق به، ووظيفة الناقد أن، يقدر قيمة كل نسخة من النسخ ويفاضل بينها، وبين سائر نسخ الكتاب متبعا في ذلك قواعد منها:

. النسخة الكاملة أفضل من النسخة الناقصة.

. الواضحة أفضل من غير الواضحة.

. القديمة أفضل من الحديثة.

التي قوبلت بغيرها أفضل من التي لم تقابل[2].

3 ـ فحص النسخ:

يواجه فاحص المخطوطة جوانب شتى يستطيع بدراستها أن يزن المخطوطة ويقدرها قدرها، فعليه مراعاة ما يلي:

. أن يدرس ورقها ليتمكن من تحقيق عمرها ولا يخدعه ما أثبت فيها من تواريخ قد تكون مزيفة، مما يجب التنبه له أن ليست أثار العبث أو الأرضية و البلى تدل دلالة قاطعة على قدم النسخة تلك الآثار نشاهدها في مخطوطات قد لا يتجاوز عمرها خمسين عاما وكما يزورها التجار بطريقة صناعية حتى تبدو أوراقها قديما باليا ولكنه يدلنا على أن التاريخ

[1] صلاح الدين المنجد، المرجع السابق، ص*14*.

[2] برجستراسير، **أصول نقد النصوص ونشر الكتب**، إعداد وتقديم، محمد الحمدي البكري، دار المريخ للنشر، الرياض، *1982*، ص*15*.

يحمل في بطونه دلائل على حدوث التزييف كما أن التزييف يحدث أيضا في الخط، وذلك بتقليد الخطوط تقليدا متقًنا.

. يدرس المداد فيتضح له قرب عهده أو بعد عهده[1]،لأن لكل زمن نوع من الحبر وبعض الحبر لم يكن موجودا في بعض الأزمنة[2].

الخط فإن لكل عصر نهجا خاصا في الخط ونظام كتابته يستطيع الخبير الممارس أن يحكم في ذلك بخبرته.

. أن يفحص اطرد الخط ونظامه في النسخة فقد تكون النسخة ملفقة فيهبط ذلك بقيمتها أو يرفعها[3].

. عنوان الكتاب وما يحمله صدره من إجازات وتمليكات وقراءات.

. أن ينظر إلى أبواب الكتاب وفصوله وأجزاءه حتى يستوثق من كمال النسخة وصحة ترتيبها، وكثيرا من الكتب القديمة يلتزم نظام (التعقبة)[4].

. أن ينظر في خاتمة الكتاب لعله يتبين اسم الناسخ وتاريخ النسخ وتسلسل النسخة[5]، أو في هوامشها وأمثال ذلك.

. أن ينظر في النسخة المسوّدة فقد لا يعثر المحقق على مسودة الكتاب الذي يريد تحقيقه وتعرف المسودة: « بما يشيع من اضطراب في الكتابة واختلاط الأسطر وترك البياض والإلحاق بحواشي الكتاب وأثر المحو والتغيير إلى أمثال ذلك »[6]، وقد يستطيع المحقق أن يدرك عدم خروج الكتاب من المسودة إلى المبيضة[7] عن طريق الرجوع إلى الفهارس وأمثالها

---

[1] هارون عبد السلام، المرجع السابق، ص*40*.

[2] إبراهيم بن حسن البلوشي، **علاقة اللغة العربية بتحقيق المخطوطات**، [د،ن]،[د،م]،[د،ت]،ص*8*.

[3] هارون عبد السلام، المرجع السابق، ص*41*.

[4] التعقبة: هي الكلمة التي تكتب في أسهل الصفحة اليمنى غاليا على بدا الصفحة التي تليها، ينظر: عبد السلام هارون، المرجع السابق،ص *41*.

[5] هارون عبد السلام، المرجع السابق، ص*41*، إبراهيم بن حسن بن سلمان البلوشي، ، المرجع السابق، ص*8*.

[6] الصادق عبد الرحمن الغرياني، المرجع السابق، ص*75*.

[7] ما نسخ من المسودة مهذّبا ومنقحًا محرر العبارة ومخلصًا من الأخطاء، ونعرف المسودة بكثرة الضرب والتغيير، واكتظاظ الحواشي والإلحاقات على حين أن المبيضة تكون خالية من ذلك أو لا يقع فيها إلا قليلاً، ينظر: الصادق عبد الرحمن الغرياني، المرجع السابق، ص*75*.

من الكتب الأخرى التي تذكر الكتاب ومؤلفه، فإنها قد تنص على عدم تبييض الكتاب من قبل مؤلفه بعد وضعه له بصورة مسودة[1].

4 ـ المقابلة بين النسخ:

يعطي رمز لكل نسخة من نسخ المخطوط بحرف يؤخذ من اسم صاحبه أو من اسم المكتبة الموجودة فيها أومن اسم البلد الذي فيه المكتبة ويرمز إلى النسخ المتشابهة بحرف من حروف الأبجدية (أ . ب . ج . د، ...)فتكون نسخة أو أكثر من فئة (أ) ونسخة أو أكثر من فئة (ب) وهكذا[2].

ويستعان على ذلك بالقرائن الدالة على أن هذه المجموعة أو تلك ترجع إلى أصل واحد كأن تتفق مجموعة منها على تكرار أخطاء بعينها أو تتفق في إسقاط بعض النصوص وحذفها في أكثر من موضع أو تتفق في شيء من الزيادات أو في الهوامش والتعليقات أو تنص على الأصول التي ترجع إليها، ويختار من كل مجموعة أفضل نسخها ويكتفي بالمقارنة بين أفضل النسخ في المجموعات ولا يغفل أن ينبه على ذلك في مقدمة دراسة الكتاب[3].

واعتماد النسخة الأصل وهي النص الأساسي للمخطوط ويرمز بالأصل ب(آ) و(صل) أو (أصل) أو بأي رمز آخر يشير إليها[4]، ثم تتعارض جميع النسخ الأخرى على هذا الأصل واحدة واحدة[5] تثبت في هامش المنسوخ بيد المحقق الفروق بين النسخ المعتمدة في التحقيق[6] والفروق تأتي بالزيادة والنقصان، أو بالخطأ أو التحريف أو التصحيف.

فأما الزيادة والنقصان: بمعنى وجود كلمة أو عبارة أو سطر أو أسطر أو صفحة أو ما مشاكل في نسخة أو أكثر وعدم وجودها في أخرى أو أخريات، وإن كان الفرق زيادة وكانت تلك الزيادة في الأصل فقط أو في الأصل وبعض النسخ يرقم أمام الزيادة من دون أن توضع بين الخطين العموديين، ويهمش أمام الرقم الهامشي بكتابتها بين الخطين

---

[1] هارون عبد السلام، المرجع السابق، ص30.

[2] سعيد، فهمي وطلال المجذوب، المرجع السابق، ص28، صلاح الدين المنجد، المرجع السابق. ص14.

[2] الهادي الفضلي، المرجع السابق، ص148.

[3] الصادق عبد الرحمن الغرياني، المرجع السابق، ص 75.

[4] الهادي الفضلي، المرجع السابق، ص148.

[5] بريجيسترايسر ،المرجع السابق، ص39.

[6] إياد خالد الطباع، المرجع السابق، ص53.

العموديين المتوازيين ويشار إلى عدم وجودها في نسخ الأخرى وإن كانت الزيادة في غير الأصل بمعنى أنها كانت ناقصة في الأصل وكان سياق النص يقتضيها فتوضع بين الخطين هكذا / / ويرقم بعدهما ويهمش بالإشارة إلى النسخة التي فيها هذه الزيادة أما إذا كان سياق النص لا يقتضيها فيرقم في موضوعها ويهمش بذكر الزيادة والإشارة إلى النسخة أو النسخ الموجودة فيها.

فإذا كانت النسخ غير متفاوتة في الزيادة والنقصان: الزيادة هنا هي وجود الفرق بين كلمة أو سطر أو مشاكل في بعض النسخ وعدم وجودها في البعض الآخر وفي هذه الحالة ينظر الباحث إذا كانت الزيادة مما يقتضيه سياق النص فعليه أن بذكرها في النص محصورة بين مرقمة برقم التهميش ثم يهمش لها بالإشارة إلى انسخ التي وجدت فيها أما في الخطأ والتحريف والتصحيف نتحدث عنها في تقويم النص[1].

وبالنسبة للمؤلفات التي تتوفر لها العديد من النسخ يجب من حيث المبدأ أن يختار لمقابلة نسخها 03 نسخ كحد أدنى و05 نسخ كحد أقصى[2]

ويتم الإشارة إلى الفروق النسخ بالشكل التالي:

. تستخدم إشارة زائد (+) عند وجود زيادة في النسخة، ش+ الأمر ومعناه أن في النسخة « ش » زيادة كلمة « الأمر ».

. نستخدم إشارة الناقص (–) عند وجود نقص في النسخة: ش– الأمر معناه أن كلمة « الأمر » ناقصة في النسخة « ش ».

5 ـ التثبت من عنوان الكتاب وصحة نسبته إلى مؤلفه:

الكتاب المحقق هو الذي صح عنوانه واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه[3].

وعلى ذلك فإن الجهود التي تبذل في كل مخطوط يجب أن تتناول البحث في الزوايا التالية:

أ ـ تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

---

[1] الهادي الفضلي، المرجع السابق، ص*149*، *150*.

[2] **أسس تحقيق النصوص، لمركز البحوث الإسلامية (ISAM)**، *2017/02/01*، ص*5*.

[3] هارون عبد السلام المرجع السابق، ص*45*.

وليس بالأمر الهين أن نؤمن بصحة نسبة أي كتاب كان إلى مؤلفه ولاسيما الكتب الخاملة التي ليست لها شهرة[1]، وأن من الكتب ما نسب إلى غير مؤلفه تعمدا الغاية تجارية أو نفسية أو اشتباها أو غفلة أو جهلا، كما أن من الكتب ما سقط منه اسم مؤلفه لعوامل طبيعية كالرطوبة والأرضة أو غير طبيعية كحذف اسم المؤلف ووضع اسم آخر موضعه لدوافع نفسية أو تجارية كما ألمحت.

وللتأكد من صحة النسبة يسلك طريقان، الأول قراءة نص الكتاب، فقد يعثر الباحث عند قراءته لنص الكتاب على ما يهديه إلى اسم المؤلف أو عصره، أو نفي نسبة الكتاب إلى صاحب الاسم المذكور عليه، والثاني الرجوع إلى فهارس المؤلفين والكتب،« كالفهرست »لابن النديم(ت385هـ / 995م)، و« الفهرست »للطوسي (ت460هـ / 1062م)، و« كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون » لحاجي خليفة (ت1068هـ / 1657م)، وغيرها.

ثم كتب التراجم والطبقات، مثل« وفيات الأعيان »لابن خلكان (ت681هـ / 1282م)،و« نور القبس المختصر من المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء والعلماء » لليغموري (ت673هـ / 1274م)،و« سير أعلام النبلاء » للذهبي (ت748هـ / 1347م) وغيرها.

ب ـ تحقيق العنوان:

الخطو الثانية من خطوات التحقيق هي التأكد من عنوان الكتاب وضبطه وذلك لأن المخطوطات تتنوع بالنسبة إلى عناوينها، فما يوقف على عنوانه الذي وضعه له مؤلفه،إما على صفحته الأولى، أو في مقدمته، أو في خاتمته، أو في غضون الكتاب،وكان مضبوطاً كما وضعه المؤلف[2].

وليس هذا بالأمر الهين، فبعض المخطوطات يكون خاليا من العنوان لفقدان الورقة الأولى منه، وأحيانا يثبت على النسخة عنوان واضح جلي ولكنه يخالف الواقع، إما بدع من

[1] المرجع نفسه، ص*45*.

[2] الهادي الفضلي، المرجع السابق، ص*139*.

دواعي التزييف، أو إما لجهل قارئ ما وقعت إليه نسخة مجردة من عنوانها فأثبت ما خاله عنوانها[1].

فيحتاج المحقق في الحالة الأولى إلى إعمال فكره في ذلك بطائفة من المحاولات التحقيقية كأن يرجع إلى كتب المؤلفات كابن النديم، أو كتب التراجم، أو أن يتاح له الظفر بطائفة منسوبة من نصوص الكتاب مضمنة في كتاب آخر، أو يكون له إلف خاص أو خبرة بأسلوب مؤلف من المؤلفين وأسماء ما ألف من الكتب فتضع تلك الخبرة في يده الخيط الأول للوصول إلى حقيقة عنوان الكتاب.

أما الانطماس الجزئي لعنوان الكتاب مما يساعد كثيرا على التحقق من العنوان الكامل متى وضح معه في النسخة اسم المؤلف فإن تحقيقه موكول إلى معرفة ثبت مصنفات المؤلف وموضوع كل منها متى تيسر ذلك.

وأما التزييف المعتمد فيكون بمحو العنوان الأصيل للكتاب، وإثبات عنوان لكتاب آخر أجل قدرا منه ليلقى بذلك رواجا أو يكون ذلك مطاوعة لرغبة أحد جماع الكتب وقد ينجح المزيف نجاحا نسبيا بأن يقارب ما بين خطة ومداده وخط الأصل ومداده فيجوز هذا على من لا يصطنع الحذر والريبة في ذلك[2].

جـــ تحقيق اسم المؤلف:

قد نجد في بعض المخطوطات وقوع غلط في اسم المؤلف وينتج عن هذا اشتباه اسم المؤلف باسم آخر، لاتفاقهما بالاسم واسم الأب معًا، أو لاتفاقها في الكنية واللقب[3].

فكل خطوة يخطوها المحقق لابد من أن تكون مصحوبة بالحذر فليس يكفي أن نجد عنوان الكتاب واسم مؤلفه في ظاهر النسخة أو النسخ لنحكم بأن المخطوطة من مؤلفات صاحب الاسم المثبت بل لا بد من إجراء علمي يطمئن معه الباحث إلى أن الكتاب نفسه صادق النسبة إلى مؤلفه

---

[1] هارون عبد السلام، المرجع السابق، ص*43*، الهادي الفضلي، المرجع السابق، ص*139*. عبد المجيد دياب، المرجع السابق، ص*137*.

[2] هارون عبد السلام، المرجع السابق، ص*43*.

[3] الهادي الفضلي، المرجع السابق، ص*145. 147*.

وأحياًنا تفقد النسخة النص على اسم المؤلف فمن العنوان يمكن التهدي إلى ذلك الاسم بمراجعة فهارس المكتبات أو كتب المؤلفات أو كتب التراجم التي أخرجت إخراجًا حديثاً، وفهرست فيها الكتب كمعجم الأدباء لياقوت الحموي وإنباه الرواة للقفطي، أو غير ذلك من الوسائل العلمية على أن اشتراك كثير من المؤلفين في عناوين الكتب يحملنا على الحذر الشديد في إثبات اسم المؤلف المجهول إذ لا بد من مراعاة اعتبارات تحقيقية ومنها المادة العلمية للنسخة[1]، ومدى تطويعها لما يعرفه المحقق من المؤلف وحياته العلمية وعن أسلوبه وعن عصره.

والمحقق إذا عثر على طائفة معقولة من الكتب منسوبة إلى مؤلف معين في نقل من النقول كان ذلك مما يؤيد ما يرجحه أو يقطع به في ذلك.

وأحيانا تدل المصطلحات الرسمية في الكتاب على ما يوجهنا إلى تعيين عصر المؤلف يظهر ذلك لمن قرأ شيئا من هذه المصطلحات في صبح الأعشى للقلقشندي، والتعرف بالمصطلح الشريف لابن فضل الله العمري.

وقد يعتري التصحيف والتحريف أسماء المؤلفين المثبتة في الكتب (الحسن بالحسين)، و(الخزاز بالخراز)، وكل أولئك يحتاج إلى تحقيق لا يكتفي فيه بمرجع واحد فقد يكون ذلك المرجع فيه عين ذلك التصحيف والتحريف آخر أقسى منه، فليس هنا بد من اجتلاب الطمأنينة في ذلك بالبحث العلمي الواسع[2].

د- تحقيق متن الكتاب:

ومعناه فحص المتن والتحقق من سلامته بكونه ما صح من نص لمؤلف في الأصول الموثوقة[3] وأن يؤدى الكتاب أداء صادقا كما وضعه مؤلفه كما وكيفا بقدر الإمكان فليس تحقيق المتن تحسينا أو تصحيحا وإنما هو أمانة الأداء التي تقتضيها أمانة التاريخ فإن متن الكتاب حكم على المؤلف وحكم على عصره وبيئته وهي اعتبارات تاريخية لها حرمتها كما أن ذلك الضرب من التصرف عدوان على حق المؤلف الذي له وحده حق التبديل والتغيير[4].

---

[1] هارون عبد السلام، المرجع السابق، ص44.

[2] المرجع نفسه، ص45.

[3] أحمد مولاي، المرجع السابق، ص15.

[4] هارون عبد السلام، المرجع السابق، ص 46-47-48.

وتحقيق نص الكتاب أمر جليل يحتاج من الجهد والعناية أكثر مما يحتاج إليه التأليف وهناك مقدمات رئيسية لإقامة النص فمنها:

. التمرس بقراءة النسخة فإن القراءة الخاطئة لا تنتج إلا خطأ، وبعض كتابات الأقدمين يحتاج إلى مراس طويل وخبرة خاصة، ولاسيما تلك المخطوطات التي لا يطرد فيها النقط والإعجام وكذلك تلك المخطوطات التي كتبت بقلم كوفي قديم أو بقلم أندلسي أو مغربي وللأندلسي والمغربي صورهما الخاصة ونقطهما الخاص ولكل كاتب بأحد القلمين لازمة لا تكون لأخيه، وتصوير يخالف تصوير أخيه بل رسمه الخاص[1]، ونجد كذلك كثيرا من الكتاب الأقدمين يكتبون على طريقة خاصة.

. التمرس بأسلوب المؤلف وأدنى صورة أن يقرأ المحقق المخطوطة المرة تلو المرة يخبر الاتجاه الأسلوبي للمؤلف ويتعرف خصائصه ولوازمه فإن لكل مؤلف خصيصة في أسلوبه ولازمة من اللوازم اللفظية أو العبارية كما أن لكل مؤلف أعلاما خاصة تدور في كتاباته وحوادث يديرها في أثنائها.

وأعلى صورة التمرس بأسلوب المؤلف أن يرجع المحقق إلى أكبر قدر مستطاع من كتب المؤلف ليزداد خبرة بأسلوبه ويستطيع أن يوجد ترابطا بين عباراته في هذا الكتاب وذاك ومعرفة ذلك ما يعين في تحقيق المتن والتهدي إلى الصواب فيه

. الإلمام بالموضوع الذي يعالجه الكتاب حتى يمكن المحقق أن يفهم النص فهمًا سليمًا يجنبه الوقوع في الخطأ حين يظن الصواب خطأ، فيحاول إصلاحه، وهذا إنما يتحقق بدراسته بعض الكتب التي تعالج الموضوع نفسه أو موضوعًا قريبًا منه ليستطيع المحقق أن يعيش في الأجواء المطابقة أو المقاربة حتى يكون على بصيرة نافذة.

. فإذا اجتمع لدى المحقق أقصى ما يمكن جمعه من المخطوطات واستطاع قراءتها قراءة سليمة وعرف أسلوب المؤلف وألم إلماما كافيا بموضوع الكتاب استطاع أن يمضي في التحقيق مستعينا بالمراجع العلمية التي يمكن تصنيفها على الوجه التالي:

. كتب المؤلف نفسه مخطوطاتها ومطبوعاتها

. الكتب التي لها علاقة مباشرة بالكتاب كالشروح والمختصرات والتهذيبات فنسخة الشرح هي من جهة نسخة أخرى من الكتاب

[1] عبد المجيد دياب، *138-139*، عبد السلام هارون، ص*53*.

. الكتب التي اعتمدت في تأليفها اعتمادا كبيرا إلى الكتاب وهذه كثيرا ما تحتفظ بالنص الأصلي للكتاب الأول.

. الكتب التي استقى منها المؤلف، فإذا تهدي المحقق إلى المنابع التي يستمد منها المؤلف[1]تأليفه كان ذلك معوانا له على إقامة النص وبعض المؤلفين القدماء ينصون في كتبهم على المصادر التي أستقو منها.

. الكتب المعاصرة للمؤلف التي تعالج نفس الموضوع قريبا منه.

. المراجع اللغوية وهي المقياس الأول الذي تسبر به صحة النص، فأحيانا يحكم المحقق العجلان أن في النص تحريفا وما به من بأس وهو حين يرجع إلى كتب اللغة تفتيه بصواب ما خاله غير الصواب وأعلاها « لسان العرب » لابن منظور.

. المراجع النحوية وهي كثيرة وأعلى المتداول منها وأجمعها « همع الهوامع » لجلال الدين السيوطي(ت *911*هـ / *1505*م)، و« حاشية الصبان على أن يشرح الأشموني على ألفية ابن مالك» للصبان الشافعي (ت 1206هـ / 1791م).

. المراجع الخاصة وهذه لا يمكن حصرها ولكل كتاب يكون موضوع التحقيق مراجع شتى يتطلبها[2].

6 ـ عملية التحقيق (إخراج النص) :

أ ـ تقطيع النص وتوزيع فقراته:

لابد للمحقق أن يتقيد بالنص الذي وجد عليه المخطوط حيث يذكر الأبواب والفصول كما وردت في المخطوط ولكن إذا وجد هذا في النص غير مرتب يمكنه وهو يسعى إلى تقديمه للقارئ العصري أن يهذبه بتقطيعه وتقسيمه إلى أبواب وفصول مرقمة وكذلك بتوزيع الفصول إلى فقرات وتوزيع الفقرات من ثم إلى جمل[3].

وإذا وجد المحقق أن النص لا عناوين له فيضع عناوين رئيسية للفصول وعناوين فرعية للفقرات مع وضع علامات الترقيم الحديثة من فواصل ونقط وغيرها وكذلك إشارات الاستفهام والتعجب.

---

[1] هارون عبد السلام، المرجع السابق، ص*59 . 61*.

[2] المرجع نفسه، ص*62*، *63*.

[3] سعيد فهمي، طلال مجدوب، المرجع السابق، ص*31*.

ولابد أن تبدأ الفقرات الجديدة من أول السطر ويمكن ترقيم سطور النص شعرا كانت أم نثرا خمسة خمسة أو ثلاثة وتوضع العناوين الرئيسية والفرعية بين معقوفتين للإشارة أنها من إضافات المحقق[1].

ب ـ ضبط النص وتقويمه:

إن أول خطوة في ضبط النص هي رسمه كما وضعه مؤلفه بخطه نفسه[2] لأن للنص حرمته وأمانته لكن جرت عادة المحقق على منشر النص بالرسم الذي نعرفه اليوم[3].

والطريقة الحديثة في ضبط الرسم والشكل تعني إضافة الحركات إلى الكلمات وكتابة أسماء الأعلام بالطريقة التي تكتب بها اليوم والمحافظة على التشكيل إذا كان موجودا في الأصل وتشكيل الآيات والأحاديث والأشعار وكل الألفاظ التي تلتبس معناها والأعلام الأعجمية المعربة فصل الأعداد[4].

جـ ـ الرسم الإملائي:

أن يثبت المحقق النص كما رسمه مؤلفه إذا كانت النسخة بخط المؤلف[5]، ولكن بما أن الكتابة القديمة تختلف عن الحديثة نظرًا لتنوع وتطور الخط العربي عبر العصور، وجب إذن أن نرسم نص المخطوط بالرسم المعاصر، وقد أجاز الأقدمون أنفسهم ذلك[6].

د ـ تكميل الاختصارات والرموز:

يجب على المحقق تكميل الاختصارات التي يجدها في النسخ ويرجعها إلى أصلها[7].

هـ ـ الشكل:

يرى العلماء أن الشكل هو من واجبات المحقق الأساسية في كثير من المواضع مثل الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة والأمثال والأعلام، والمواضع والبلدان، وذلك أن هذه العناصر معرضة للبس[8]، أما شكل النص فينبغي أن تشكل الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة وكل الألفاظ التي يلتبس معناها إذا أهمل شكلها[9].

---

[1] صلاح الدين المنجد، المرجع السابق، ص22.

[2] سعيد فهمي، طلال مجذوب، المرجع السابق، ص 32.

[3] هارون عبد السلام، المرجع السابق، ص 79-80.

[4] صلاح الدين المنجد، المرجع السابق، ص19-20.

[5] صلاح الدين المنجد، المرجع نفسه، ص19.

[6] عبد السلام هارون، المرجع السابق، ص 53، 54؛ عبد المجيد دياب، المرجع السابق، ص138.

[7] عبد المجيد دياب، المرجع السابق، ص141.

[8] إياد خالد الطباع، المرجع السابق، ص73.

[9] صلاح الدين المنجد، المرجع السابق، ص21.

ويرى برجستراسر أن الآيات القرآنية التي يؤتى بها لا يجوز أن يصحح الناشر حروفها ونقطها بناءً على ما يقرأ في نسخ مصاحفنا اليوم، وربما كان المؤلف قد اشتبه عليه الأمرين آيتين متشابهين، وربما كان قد قرأها غيره قراءة حفص أو عاصم الشائعتين عندنا اليوم، فيكون التصويب تغيير لكلام المؤلف وتباعدًا عنه[1].

و ـ تخريج النصوص المقتبسة:

بالرجوع إلى مصادر المؤلف أمر ضروري لأنه يضيف اطمئنانا إلى صحة النص المحقق من الوثوق بسلامته، على أن يكتفي في الهامش عند الرجوع إلى مصادر المؤلف سواء الأصلية أو الثانوية بالإحالة إلى المصدر دون حشد النصوص بكثير الهوامش التي لا فائدة منها في هذه الحالة فعلى المحقق أن ينقل العبارة التي تصحح المسألة إذا عثر عليها في مصدر من مصادر المؤلف[2].

ز ـ شرح الغريب:

ينبغي شرح الكلمات الغريبة ولا يسرف المحقق في ذلك بل يقتصر على شرح الكلمات التي لا يدرك معناها إلا باستعمال المعاجم فإن توضيح الواضح تزيد لا طائل من ورائه فالكلمة الواحدة تدل في كثير من الأحيان على معان متعددة ومتباينة ويقع للطلبة أحيانا أنهم لا يستعملون المعاجم استعمالاً صحيحًا، فيشرحون الكلمة التي يقطعها عن السياق ولا يزيدها إلا إبهامًا، ويلاحظ في إثبات المصدر من المعاجم أن يذكر الجزء والصفحة دون الاكتفاء بذكر المادة اللغوية كأن يقول انظر (اللسان) مادة حقق[3].

حـ ـ الحواشي والتعليقات:

هناك مدرستان لإثبات الحواشي من شروح وتعليقات؛ **الأولى:** الاكتفاء ببيان فروق النسخ فحسب ذلك أن عدم إثقال النص بتعليقات وحواشي هو أمر ليس من عمل المحقق فالتحقيق ليس شرحًا أو تحشية وإنما هدف التحقيق هو إبراز الكتاب كما أراده مؤلفه على الصورة التي ارتضاها.

والثانية: إثبات شروح وتعليقات من تخريج الأحاديث وبيان درجتها وتعريف الأعلام والأماكن وشرح للغريب وتخريج النصوص المقتبسة وإبداء الرأي في الغامض من العبارات والتعليق على ما يشكل فهمه، بحيث يكون النص واضحًا جاهزًا للبحث.

---

[1] برجستراسر، المرجع السابق، ص43.

[2] الصادق عبد الرحمان الغرياني، المرجع السابق، ص108-109.

[3] الصادق عبد الرحمان الغرياني، المرجع نفسه، ص110، إياد خالد الباع، ، المرجع السابق، ص72.

ولا شك أن التوسط في الشرح والتعليق من خلال قاعدة "توضيح النص وضبطه" هي الطريقة المثلى التي يجب اعتمادها وفيها تظهر مدى كفاءة المحقق العلمية والعملية[1].

ط ـ التخريج:

بتخريج الآيات القرآنية، حيث يجب على المحقق التأكد من صحة الآية، وذلك بالرجوع إلى كتب التفسير[2]،وتكون ذلك في حواشي الكتاب لما يترتب على جعلها في أثناء الكتاب من مخالفة الأصل وتشويه صورته فإن المحقق يذكر رقم الآية واسم السورة[3].

أما تخريج الأحاديث النبوية الشريفة، وذلك يجب على المحقق معرفة راوي الحديث وسنده وذلك بالرجوع إلى كتب السنة إذا كان الحديث المستشهد به مخرجًا في الصحيحين أو الموطأ مالك، يقال خرجه البخاري مع ذكر الجزء والصفحة وإذا لم يكن مخرج في الصحاح وهو في كتب السنن الأربعة (النسائي، أبو داوود، الترمذي، وابن ماجه)، أو في بعضها خرج منها.

وكذلك كتب المسانيد مثل مسند أحمد ومسند ابن أبي شيبة ومسند الدرامي، وفي المصنفات مثل مصنف عبد الرزاق وفي السنن مثل « السنن الكبرى للبيهقي »، وفي المعاجم مثل معاجم الطبراني « الصغير والأوسط والكبير »، وفي المجاميع الأخرى مثل « الجامع الصغير » للسيوطي، و«مجمع الزوائد » للحافظ الهيثمي[4].

أما البلدان فتخرج بواسطة كتب التعريف بالبلدان مثل « معجم ما استعجم » للبكري،و« معجم البلدان »لياقوت الحموي وغيرها، وأما الأعلام فيركز المحقق على الكنية والاسم واللقب واسم الأب، والنسب والشهرة وتاريخ وفاته[5]، إذا كان محدثاً أو أديبًا أو فقيهاً وذكر درجته من الجرح والتعديل من كتب التراجم والتسلسل الزمني في ذكر مصادر التخريج[6].

أما الشعر والأبيات إذا لم يكن البيت منسوبا نسبه المحقق لقائله وبين بحره وخرجه من ديوان الشاعر إن كان له ديوان وإذا كان للبيت رواية أخرى أشار إليها وبين وجه

---

[1] إياد خالد الطباع، المرجع السابق، ص*73*.

[2] عبد المجيد دياب، المرجع السابق، ص*234*.

[3] الصادق عبد الرحمن الغرياني، المرجع السابق، ص*108*.

[4] أحمد محمد الخراط، المرجع السابق، ص*67*.

[5] الهادي الفضلي، المرجع السابق، ص*189*.

[6] الصادق عبد الرحمن الغرياني، المرجع السابق، ص*71*.

الصواب فيه وكذلك إذا كان منسوبا إلى غير قائله خطأ نبه عليه ونسبه على الصواب وإذا لم يكن للشاعر ديوان أو لم يعثر عليه فيه بحث في المجاميع الشعرية التي جمعت للشعراء مثل « الأصمعيات » للأصمعي، و« المفضليات »للضبي، و« الحماسة » للبحتري، و« معجم شواهد العربية » وغيرها[1].

7 ـ علامات الترقيم:

إن علامات الترقيم من أهم وظائف المحقق فيها تنقسم الجمل ويتضح المعنى وتظهر فطنه المحقق في كثير من الأحيان بمكان وضع العلامة المناسبة في محلها الملائم وقد يقع كثير من المحققين في أوهام بسبب خطئهم في وضع علامة الترقيم في مكانها المناسب[2]، وفيما يلي بيان هذه العلامات: الفاصلة(،) الفاصلة المنقوطة(؛) النقطتان(:)القوسين () علامة الاقتباس(" ")القوسان المزهران القوسان المعكوفان[ ] الشرطة،علامة الخذف(...) علامة الاستفهام(؟)علامة التأثر(!)[3].

ولقد شرحت كثير من الكتب المؤلفة في أصول تحقيق المخطوطات علامات الترقيم وبينت مواضع استخدامها[4].

8 ـ الفهارس الفنية ومسرد المراجع:

مع أن الفهارس الفنية متعددة تعتبر من المكملات في عملية التحقيق إلا أنها ضرورة لا غنى عنها في المخطوطات المحققة حيث تعسر دراسة تلك المخطوطات بدونها لأن تلك الفهارس تخرج ما خفي في بطن المخطوط وهي معيار توزن به صحة النصوص بمقابلة ما فيها من نظائر، قد تكشف عن خطأ المحقق أو سهوه والفهارس الفنية أنواع مختلفة فمنها فهرس الأعلام وفهرس الأماكن وفهرس القبائل والعشائر وفهرس الآيات القرآنية وفهرس الأحاديث النبوية الشريفة وفهرس الأشعار وفهرس الموضوعات وفهرس المفردات والمصطلحات الحضارية وفهرس الأحداث التاريخية وفرس المواقع والمعارك الحربية وغيرها من الفهارس وقد يضم الكتاب كل هذه الفهارس أو بعضها وذلك حسب موضوعه

---

[1] الصادق عبد الرحمان الغرياني، المرجع نفسه، ص106.

[2] إياد خالد الطباع، المرجع السابق، ص74.

[3] الصادق عبد الرحمان الغرياني، المرجع السابق، ص118 . 121.

[4] إياد خالد الطباع، المرجع السابق، ص74.

واختصاصه وجميع هذه الفهارس ترتب ترتيبا هجائيا[1]لذا يجب أن يزيل المحقق كتابه بثبت بأسماء المصادر والمراجع التي اعتمد عليها في تحقيق كتابه وتكون في آخر الكتاب مع بيان مؤلفيها وناشريها وطبعاتها وسنيها ومحققيها ومترجميها.[2]

وللمحققين مذاهب في ترتيبها فمنهم من يرتبها بحسب شهرة المؤلف ثم يرتب الكتب المتعلقة بذلك المؤلف هجائيا، ومنهم من يرتبها على العنوان بحسب الترتيب الهجائي[3].

9 ـ مقدمة التحقيق:

هي آخر ما يحرره المحقق والمعالم الرئيسية للمقدمة تكون بتقديم ودراسة موجزة للكتاب وتوثيق نسبته إلى المؤلف والتأكد من صحة العنوان ووصف لمخطوطاته وقيمة كل منها مشفوعة بالرمز الذي يصطلحه لكل منها والترجمة للمؤلف والتعريف بمؤلفاته وأخيرا منهج التحقيق المتبع، ولا بد أن يشفع ذلك بصور لأوائل وأواخر أوراق المخطوطات المعتمدة توثيقا لعمل المحقق ولاسيما إذا كانت هناك قراءات وسماعات وبلاغات عليها[4].

هذا وقد اعتنى المحدثون بتقعيد قواعد وضوابط في التوثيق،وقاموا بتطبيقها تطبيقاً علمياً في كتبهم، والتي بقيت منهجا لمن بعدهم، فمنها ما يندرج في فن قواعد التحقيق، ومنها ما هو من الأمور المساعدة للمحقق على التحقيق.

---

[1] سعيد فهمي وطلال مجذوب، المرجع السابق، ص46، 47.

[2] إياد خالد الطباع، المرجع السابق، ص75.

[3] إياد خالد الطباع، المرجع السابق، ص75.

[4] المرجع نفسه، ص77.

الفصل الثاني

محققات النصوص الوسيطية للغرب الإسلامي بالجزائر بين تجربة المدرسة التاريخية وأفق الأطاريح الجامعية

المبحث الأول: تجربة المدرسة التاريخية الجزائرية في تحقيق المخطوطات

تحقيق المخطوطات علم مهم للأمة، ولتراثها العظيم، ورافد من روافد العلم والمعرفة، كما أنه علم دقيق يتطلب العناية والضبط والإتقان والدقة في المنهجية العلمية، يقول أسد رستم: « بأن التاريخ يقوم على الوثائق التي تعد أصولا وأساسا له، وإذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ معها »[1].

ولهذا تسعى كل أمة في سبيل بناء هويتها إلى الاهتمام ببعث تاريخها، وهو أمر لا يتأتى إلا بمرور مرحلة حاسمة، وهي الاعتناء بالوثائق والمخطوطات والشهادات والأدلة التي تثبت هذا التاريخ، وباعتبار الوثائق المخطوطة وسيلة وغاية في الوقت ذاته بالنسبة للمؤرخ، من حيث كونها وسيلة لاستخلاص الأخبار والأحكام ووصف الظروف التي كانت سائدة، وغاية من حيث كونها إنتاجا وانجازا للأمة في مرحلة من مراحل نموها وتطورها تعكس تفوقها ومساهمتها في الحضارة الإنسانية عامة، لذا فقد اهتم المؤرخون الجزائريون بهذا الموضوع وقد بدأ هذا الاهتمام منذ عهد الاستعمار الفرنسي الذي وقف ضد استغلال التحقيق وبعث التراث في إحياء الأمة الجزائرية.

إن المدرسة التاريخية الجزائرية ساهمت في عملية تحقيق المخطوط، مقتصرين على تحقيق المخطوط التاريخي العائد إلى العصر الوسيط[2]،الذي هو محور دراستنا في هذا البحث.

إن موضوع تحقيق التراث من المواضيع الهامة والخطيرة في نفس الوقت، إذ هي أمانة علمية في رقاب المحققين والمؤرخين والباحثين، وأحاول أن أعتمد هذا التسلسل في ترتيب فئة المهتمين بهذا التراث العربي الإسلامي.

المحققون هم أولى الفئات العاملة في هذا الحقل التراثي، ويأتون في المرتبة الأولى باعتبارهم أهل اختصاص ومعرفة بفن منهجية التحقيق، تليها فئة المؤرخين باعتبارهم منقبون عن الحقيقة التاريخية أينما كانت، وعبر مختلف الحقب التاريخية المتعارف عليها، لتأتي

---

[1] رستم أسد، **مصطلح التاريخ**، مذكرات تراث للبحوث والدراسات، مصر، *2014*، ص *53*.

[2] عبد القادر قويع، "**تجربة وإسهام المدرسة التاريخية في تحقيق المخطوط**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد*12*، العدد*1*، جامعة زيان عاشور . الجلفة، الجزائر، *21* أكتوبر *2019*، ص*112*.

المرتبة الثالثة فئة الباحثين باعتبارهم مهتمين بجزء من هذا التراث العربي، وتأتي الفئة الرابعة هم فئة الفضوليون على مجال التحقيق[1].

وتعتبر دراسة تحقيق المخطوطات من أهم المجالات التي يجب الاهتمام بها من طرف الباحثين والمؤسسات الفكرية والمعرفية، لأن المخطوط دعامة مهمة من دعائم التراث والتاريخ.

لقد بحثنا في واقع تحقيق المخطوطات في الجزائر نجد أنها لم تلق عناية كبيرة مقارنة بالثروة الهائلة التي تحتويها المكتبة الجزائرية من مخطوطات ضلت صامدة عبر التاريخ حاملة بين طياتها ذاكرة وتاريخ الأمة.

وفي الجزائر برزت جهود بعض الباحثين في هذا الميدان، وأخذوا على عاتقهم مهمة تحقيق التراث المخطوط لعلماء جزائريين وغيرهم، في ذلك جهد يجب التنويه به ومن بين المحققين الجزائريين نذكر لا الحصر . منهم:

1 ـ محمد بن أبي شنب:

ولد سنة 1869م بالمدية، درس القرآن الكريم وبعض مبادئ العلوم بها، ثم انتقل إلى العاصمة حيث درس بمدرسة المعلمين (النورمال)، يعد أول جزائري يتحصل على شهادة الدكتوراه في الأدب العربي وقتها، درس بالمدرسة الإسلامية الفرنسية في قسنطينة ثم الجزائر، كما درس بكلية الآداب بالجزائر، تأثر بالمستشرقين الذين دفعوه إلى نشر وتحقيق التراث العربي الإسلامي أمثال وليام مارسي ورينيه باصي وألفريد بيل، نشر إنتاجه في المجلة الإفريقية وفي عدد من الكتب، توفي سنة 1929[2].

ومن أعماله المحققة الجديرة نذكر[3]:

. « رحلة الورثيلاني نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار » لحسين بن محمد الورثيلاني (ت 1194هـ / 1780م).

. « الذخيرة السنية في تأريخ الدولة المرينية »لمؤلف مجهول.

---

[1] سيد أحمد حمدادوا، **منهج المؤرخين في تحقيق التراث الواقع والرهانات**، الملتقى الوطني الثالث البحث العلمي ودوره في خدمة التراث، *15 . 16*، أفريل *2008*، ص*48*.

[2] أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج *4*، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط*1*، *1996*، ص*156*.

[3] يسرى طسطاس، **إسهامات النخبة الجزائرية في التأصيل لمناهج تحقيق المخطوطات في الجزائر: محمد بن أبي شنب، انموذجا**، مذكرة ماستر، تاريخ معاصر، جامعة بسكرة، *2013 . 2014*، ص*91*، *92*.

. « عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة التاسعة ببجاية » لأبي العباس أحمد الغبريني (ت 704هـ/ 1304م)،.

. « البستان في ذكر العلماء والأولياء بتلمسان » لابن مريم التلمساني(كان حيًا سنة: 1014هـ / 1605م).

. « طبقات علماء إفريقيا » للخشني محمد بن الحارث بن أسد (ت 361هـ / 971م).

أما **منهجه في التحقيق** على الرغم من بعض النقائص التي تلاحظ عليه، فلقد كان رائد المحققين في الجزائر، فتميز عن معاصريه بإتباع منهج معين في التحقيق متأثرًا بأسلوب المستشرقين، ومن بين هذه الخصائص مقابلة أكثر من نسخة، ووضع مقدمة قصير في وصف طريقة التحقيق دون أن يعطي ترجمة المؤلف وعصره، وضع الفهارس، كفهارس الأعلام والأماكن والكتب والموضوعات، والشعر وغير ذلك.

كما كان يسلك في تحقيقه أرقى الأساليب من عناية بالضبط والتعليق والتدقيق في ضبط وترتيب الفهارس، وحافظ على الرسم الإملائي للنص وينبه على الأخطاء بطرق علمية[1].

لم يعن المحقق بوصف النسخ المعتمدة في التحقيق، ولم يبين العلاقة بينها ولم يشير إليها في كتاب الذخيرة السنية في تأريخ الدولة المرينية، والنص يخلو من الضبط وعلامات الترقيم، وهي العلامات المطبعية الحديثة التي تفصل بين الجمل والعبارات، او تدل على علامات الاستفهام أو التعجب وما يحمل عليها[2].

وفي كتاب « نزهة الأنظار في فصل علم التاريخ والأخبار »،تعذر عليه كثيرًا إصلاح التصحيف والتحريف، وذلك لكون الأصول التي راجعها عند الطبع مختلفة الروايات

[1] يسرى طسطاس، المرجع السابق، ص*94، 95*.

[2] مؤلف مجهول (كان حيًا سنة *780*هـ /*1320*م)، **الذخيرة السنية في تأريخ الدولة المرينية**، تحقيق: محمد بن أبي شنب، مطبعة جول كربونل، الجزائر، *1920*.

ومضطربة العبارات[1]، وكان المحقق معتنًيا بالمادة الشعرية في كتاب « البستان في ذكر أولياء تلمسان »[2].

2 ـ أبو القاسم سعد الله:

ولد عام 1930 بواد سوف، وبها حفظ القرآن الكريم، التحق بجامعة الزيتونة بتونس 1947م، تحصل على شهادة الأهلية[3]، ثم تحصل على شهادة الماجستير في التاريخ والعلوم السياسية 1962[4]، وكذلك شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، تقلد عدة مناصب لكنه رفض المناصب السياسية، وكان محبا للتراث الجزائرية المخطوط، فجسد هذا الحب في تحقيقه لعدة مخطوطات نفيسة منها[5] « رحلة ابن حمادوش الجزائري: لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والحال » لعبد الرزاق بن حمادوش الجزائري(ت 1200هـ/ 1785م).

أما **منهجه في التحقيق** فيعتبر من الأوائل الذين أدلوا بدلوهم في تحقيق المخطوطات فلقد اعتمد منهجًا علمًيا ثابتاً قوامه الدقة والموضوعية والأمانة العلمية والتاريخية[6]، نجده أنه يقرأ المخطوط عدة مرات مستفيدًا ومحققً ا، التعريف بصاحب النص وتوضيح عصره مع وصف المخطوط وإبراز القيمة العلمية للمخطوط المحقق، يعرض محتوى المخطوط من معلومات ويعززه بتعليقات وهوامش، وشرح ما غمض من عبارات مصححًا ما يراه قابلا للتصحيح دون إخلال بمادة الأصل أو تحريفها عن أصلها، والإشارة إليه في أسفل الصفحة اعتمد على نسخة واحدة من المخطوط فقط، تحديد التراجم المذكورة في المخطوط، وتقسيم

---

[1] حسن بن محمد الورثيلاني، **رحلة الورثيلاني: نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار**، مطبعة بيير فونتانا، الجزائر، *1908*، ص*9*.

[2] بشير كحيل، "**كتاب البستان لابن مريم وعمل تحقيقه لمحمد بن أبي شنب**"، مجلة اللغة العربية، العدد*25*، جامعة عنابة، *2012*، ص*170*، *171*.

[3] الحاج قويدر العيد، **فهرسته المخطوطات في الجزائر**، دراسة تطبيقية لمخبر مخطوطات الحضارة الإسلامية بشمال إفريقيا، مذكرة ماجستير، قسم علم المكتبات، جامعة وهران، *2011 . 2012*، ص*118*.

[4] محمد زاهي، "**أبو القاسم سعد الله ومساهمته في الحفاظ على التراث الثقافي الجزائري**"، مجلة الحوار المتوسطي، العدد*7*،جامعة الجيلالي اليابس . سيدي بلعباس،*2014*، ص*79*، *80*.

[5] أحلام بوعلاق، "**جهود العلامة أبو القاسم سعد الله في تحقيق المخطوط الجزائري**"، جامعة باجي مختار عنابة، ص*2*.

[6] نصر الدين لعوج، "**منهج وأبعاد التحقيق عند أبو القاسم سعد الله رحلة ابن حمادوش أنموذجًا**"، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية، المجلد*7*، العدد*2*، سبتمبر *2016*، الجزائر، ص*155*، *156*.

المتن إلى فقرات يقتضيها المعنى، ووضع الفهارس الضرورية، كفهرس الأسماء والأعلام، وتثبيت بعض مصادر التحقيق[1].

3 ـ محمود بوعياد:

لقد استفاد محمود بوعياد من إشرافه على إدارة المكتبة الوطنية الجزائرية باطلاعه على ما احتوته من مخطوطات، واتصاله بمراكز المخطوطات في خارج البلاد، لذا سعى إلى نشر ثقافة تحقيق المخطوط ودعا المؤرخين الجزائريين لذلك[2]، وقام بتحقيق « تاريخ بني زيان ملوك تلمسان مقتطف من نظم الذر والعقيان في بيان شرف بني زيان » لمحمد بن عبد الله التنسي (ت 899 هـ/ 1494م)[3].

أما **منهجه في التحقيق** فقد تحدث عن مؤلف الكتاب وأثاره التي استخرجها من المصادر المختلفة، واستعرض في مؤلفاته، وقد اعتمد على عدة نسخ، كما قابل النص بما سبقه من كتب تناولت الموضوع نفسه، ووضح جداول وخرائط وصور ومخططات وكشافات ككشاف القوافي والبلدان والأماكن والأنهار والأعلام أرفقها بالنص المحقق، وعناوين الكتب والمقالات والمجلات التي اعتمد عليها في تحقيقه[4].

4 ـ عبد الحميد حاجيات:

ولد سنة 1929 م بتلمسان وقد زاوج التعليم المزدوج في المدرسة القرآنية العربية والمدرسة الفرنسية، درس في الدار البيضاء بمدة قصيرة ثم عاد إلى الجزائر 1962م، اشتغل في الديوان الرئاسي كمستشار أول لرئاسة الجمهورية الجزائرية المستقلة، كما تقلد وظائف جامعية عدة في جامعة الجزائر وتلمسان من سنة 1966 إلى 2015 م[5]، جادت قريحة عبد

---

[1] عبد الرزاق ابن حمادوش الجزائري، **رحلة ابن حمادوش: المسماة لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب** والحال، تقديم وتحقيق وتعليق: أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، *1983*، ص*311 . 317*.

[2] ابن حمادوش، المصدر السابق، ص*315*.

[3] عبد القادر قوبع، المرجع السابق، ص*144*.

[4] هوارية بكاي، "**جهود الباحثين الجزائريين في تحقيق المخطوطات من خلال بعض النماذج**"، مجلة القرطاس، العدد*10*، نوفمبر *2018*، ص*192*.

[5] فطيمة مطهري، "**إسهام عبد الحميد حاجيات في تحقيق التراث المخطوط، سلوان المطاع في عدوان أنموذجًا**"، مجلة الحوار المتوسطي، جامعة الجيلالي اليابس . سيدي بلعباس، العدد *15 . 16* مارس *2017*، ص*93*، *94*.

عبد الحميد حاجيات بأعمال ترك فيها بصماته كمحقق يشارك له بالبنان، فمن هذه الأعمال التي قام بها تخص بالذكر منها[1]:

. « بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد » لأبي زكريا يحي بن خلدون(ت *780*هـ / *1378*م).

. «زهرة البستان في دولة بني زيان » لمؤلف مجهول.

. « تاريخ دولة الأدارسة من كتاب نظم الدر والعقيان » لأبي عبد الله التونسي (ت 899 هـ/ 1494م).

. « أخبار المهدي بن تومرت » لأبي بكر بن علي الصنهاجي الملقب بالبيدق (ت 1164هـ / 1750م).

. « الجواهر الحسان في نظام أولياء تلمسان »وكتبها محمد لمرابط.

. « أنس الوحيد ونزهة المريد » لأبي مدين شعيب بن الحسين الأنصاري (509هـ / 1115م).

. « سلوان المطاع في عدوان الأتباع » لأبي عبد الله محمد بن ظفر الصقلي (ت 565هـ / 1170م).

أما **منهجه في التحقيق** فقد اتبع عبد الحميد حاجيات في تحقيقه للمخطوطات، التعريف بالمخطوط وتعريفه بالمؤلف وعصره، ودوافع تأليفه ومضمونه ومصادره المعتمدة، وكذلك تصنيف النسخ فيحدد الأصلية والثانوية منها، ثم يقابلها بعضها ببعض وبرصد الاختلاف بينها من تأخير وتقديم، وزيادة ونقصان [2]، واعتمد على نسخة واحدة في تحقيقه لمخطوط زهر البستان في دولة بني زيان[3] أما الهوامش فيذكر فيها الاختلافات والزيادة والنقصان الحاصلة بين النسخ وهذه تسمى هوامش تحقيق النص، وأخرى يذكر فيها الأعلام والأماكن والكتب الواردة في النص، وكل ما يتطلب الإيضاح والتدقيق، وهذه تسمى هوامش

---

[1] أمحمد بوشريط، " **إسهامات عبد الحميد حاجيات في تحقيق التراث الإسلامي: كتاب أخبار المهدي بن تومرت أنموذجًا**"، مجلة الحوار المتوسطي، العدد *15 . 16*، مارس *2017*، ص*21*، *22*.حميد آيت حبوش، "**أضواء على الإنتاج العلمي للباحث عبد الحميد حاجيات**، مجلة الحوار المتوسطي، العدد *15 . 16*، مارس *2017*، ص*116*.

[2] هوارية بكاي، المرجع السابق، ص*168*.

[3] عبد القادر قوبع، المرجع السابق، ص*115*.

الشروح فهي تحتوي على معلومات لا يمكن الاستغناء عنها، كما يقوم بمقابلة النص المحقق بالمصادر التي تناولت الموضوع لتأكيد صحة الخبر من عدمها فهي تحتوي على معلومات لا يمكن الاستغناء عنها، ويختم تحقيقه بمجموعة من الملاحق والفهارس التي تدعم البحث، ثم قائمة المصادر والمراجع المستعملة في الدراسة والتحقيق وفهرس الموضوعات[1]، كما أنه لم يحافظ على الرسم الإملائي حتى لا يعتبر خطأ إملائي وينبه على هذه التصحيحات في مقدمة التحقيق[2].

5 ـ يحي بوعزيز:

ولد سنة 1929م بولاية برج بوعريريج، حفظ القرآن الكريم درس في جامعة الزيتونة بتونس، والتحق بكلية الآداب بجامعة القاهرة تحصل على شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث من جامعة الجزائر عام 1976.

اشتغل بالتدريس وعين عضوا في لجنة التأليف الوزارية عام 1963 م، وساهم في نشر عدة مخطوطات كانت معينا للباحثين في بحوثهم الجامعية والعلمية وأبرز المخطوطات التي نشرها ومنها « روضة النسرين في التعريف بالأشياخ الأربعة المتأخرين » لمحمد بن صعد الأنصاري التلمساني (ت 901هـ/1496م)[3].

أما منهجه في التحقيق فقد اعتمد على نسختين،جاعلاً نسخة الجزائر الأصل لأنها كاملة وواضحة، ونسخة الرباط مبتورة في الوسط والأخير، وليس لها عنوان، وأن ناسخها غير معروف.

ووضع عناوين حسب موضوعات لعدم وجودها في المخطوطة، وقام بترجمة مختصرة لمؤلف الكتاب وتراجم مختصرة للعلماء الأربعة المذكورين في المخطوطة حسب تاريخ وفاتهم أورد الهوامش في تحقيقه لنص الكتاب وذيل المتن بقائمة المراجع ذات صلة بالموضوع دون ذكرها في صفحات التحقيق.

---

[1] نصر الدين بن داود، "**الأستاذ عبد الحميد حاجيات ومنهجه في التحقيق والتأريخ**"، مجلة عصور جديدة، العدد*3 . 4*، *2011 . 2012*، ص*307*.

[2] أمحمد بوشريط، المرجع السابق، ص*33*.

[3] عبد القادر بوباية، "**الدكتور يحي بوعزيز محققا، كتابة روضة النسرين نموذجًا**"، مجلة الناصرية للبحوث الاجتماعية والتاريخية، العدد*1*، جامعة وهران، *2011*، ص*64*.

وختم الكتاب بفهرس الموضوعات للكتاب وعدم تثبيت فهارس مختلفة في التحقيق[1].

ومن خلال دراستنا لهذا المؤلف والعمل الذي قام به المحقق تبين لنا أنه لم يتبع القواعد المتعارف عليها في مجال التحقيق العلمي للتراث المخطوط[2]، ويضاف إلى ذلك أن يحي بو عزيز غير متخصص في تاريخ العصر الوسيط، رغم علو كعبة في حقل التاريخ الحديث والمعاصر، وهذا لا يشفع له في ما أهمله من قواعد وتقنيات التحقيق فهو لم يتبع منهج المستشرقين الذي يقوم على كتابة نص النسخة الأصلية وإثبات الاختلافات الموجودة بينها وبين النسخ الأخرى في الهامش، ولا بمنهج المحققين العرب الذي يقوم على أساس اعتماد نسخة أصلية، ومقارنتها مع بقية النسخ، وإثبات الاختلاف في الهوامش فضلاً عن تحقيق الأعلام البشرية والجغرافية، وتخريج الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة، وتحريك الأبيات الشريعة، وإثبات فهارس مختلفة في نهاية التحقيق.

كما أنه لم يقم بإثبات صور الصفحات الأولى والأخيرة للنسخ المعتمدة في التحقيق ليؤكد اعتماده على أكثر من نسخة، ولم يقم بتحريك الأبيات الشعرية الكثيرة التي وردت في متن الكتاب، كما أنه لم يخرج الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة، والاكثر من هذا أنه لم يقم بتعريف بالأعلام البشرية الواردة في المتن، ولم يقم المحقق بتصويب الأخطاء الواردة في النسخة المعتمدة في التحقيق[3]، وعدم ضبط عناوين المصادر المعتمدة عليها في التحقيق، وعدم الدقة في الإحالات وعدم الدقة بموضوع الكتاب[4].

6 ـ عبد القادر بوباية:

ولد سنة 1956م بولاية الشلف، نال شهادة الماجستير عام 1996 من جامعة وهران، ثم شهادة الدكتوراه سنة 2002م من نفس الجامعة، عمل أستاذًا في التعليم المتوسط،ثم الثانوي من سنة 1987م إلى غاية 1996م، بعدها التحق بالتعليم الجامعي سنة 1996م،

---

[1] محمد بن أبي الفضل بن سعيد الأنصاري التلمساني (ت *902*هـ */1496*م)، **روضة النسرين في التعريف بالأشياخ الأربعة المتأخرين**، مراجعة وتحقيق: يحي بوعزيز، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، *2009*، ص*3 . 7*.

[2] عبد القادر بوباية، "**الدكتور يحي بوعزيز محققا، روضة النسرين نموذجا**"، المرجع السابق، ص *67-68*.

[3] عبد القادر بوباية، المرجع نفسه، ص *69-70*، ينظر: عمر بلبشير، "**ملاحظات حول جهود يحي بوعزيز في مجالالتراث روضة النسرين، نموذجا**"، الناصرية للبحوث الاجتماعية والتاريخية، العدد *1*، جامعة معسكر، *2011*.

[4] عبد القادر بوباية، "**إسهام يحي بوعزيز في التأريخ للجزائر في العصر الوسيط، الموجز في تاريخ الجزائر، نموذجا**"، مجلة عصور جديدة العدد *13* أفريل *2014*، ص *223-224*.

وتقلد عدة وظائف أخرى إلى جانب مهمة التدريس بجامعة وهران، ومن أعماله المحققة نذكر منها:

. « تاريخ الأندلس » لمؤلف مجهول.

. « مفاخر البربر » لمؤلف مجهول.

. « الاكتفاء في أخبار الخلفاء أبي مروان عبد الملك »لابن الكردبو سالتوزري (كان حيًا سنة 575هـ / 1179م).

. « الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية » لابن السماك العاملي (ت 344هـ / 955م).

. « جغرافية وتاريخ الأندلس » لمؤلف مجهول.[1]

. « صلحاء وادي شلف »لأبي عمران موسى بن عيسى المغيلي المازوني (ت 833هـ / 1429م).[2]

أما **منهجه في التحقيق** فقد ركز على الحديث عن دوافع تحقيق المخطوط وأهميته، ولم يشر إلى النسخ المعتمدة في التحقيق،فهي لا تحمل في طياتها اسم الناسخ وتاريخ النسخ، ولم يذكر أحد من المؤلفين الذين اعتمدوا المخطوط اسما للمؤلف، الاعتماد على نسختين من المخطوط وتصحيح الأخطاء الواقعة في المخطوطتين، إتمام النقص الوارد في المخطوط مستعينا بالمصادر التاريخية التي تناولت تلك الفترة، فوضع هذه التكميلات بين حاصرتين، وإشارته عند التصحيح في الهامش، تصحيح الأخطاء التاريخية الواردة في المخطوط وأسماء الأعلام والأماكن وتاريخ ولادة ووفاة مشاهير القادة والحكام، استعان بالمصادر التاريخية المعاصرة للمؤلف والتعريف بها[3]،والتعريف بالمخطوط وعصر المؤلف، وضع فهارس الآيات القرآنية، وفهرس الحديث النبوي الشريف وفهرس الكتب الواردة في

---

[1] زهرة لكحل، "**منهج الأستاذ بوباية عبد القادر في تحقيق المخطوطات مناقب صلحاء وادي شلف لعيسى المازوني أنموذجًا**"، مجلة عصور جديدة، المجلد*8*، العدد*8*، *2017 . 2018*، ص*102*.

[2] مؤلف مجهول(كان حيًا سنة *712*هـ /*1209*م)،**مفاخر البربر**، دراسة وتحقيق: عبد القادر بوباية، دار أبي رقاق للطباعة والنشر، ط*1*، الرباط، *2005*، ص*16*، *17*.

[3] مؤلف مجهول(كان حيًا سنة *712*هـ /*1209*م)،**مفاخر البربر** المصدر نفسه، ص*24*.

المخطوط [1]، ملأ الفراغات إن وجدت، وضع ما أضافه داخل معقوفتين، شرح المصطلحات والكلمات الصعبة[2].

المطلب الثاني: تحقيق المخطوطات في الأطروحات الجامعية

إن منهج التحقيق له تاريخ مديد، لكونه لا يختلف عن بقية المعارف أو المناهج اللغوية، مر خلاله بمراحل من الصقل والبناء، والتشذيب والتهذيب إلى أن استقر على ما هو عليه في آخر مؤلفاته المتداولة بين الدارسين المختصين في الجامعات ومراكز الأبحاث[3].

اتجهت بعض الجامعات في الدراسات العليا إلى التوسع في قبول رسائل ماجستير ودكتوراه، بحيث يكون موضوعها تحقيق كتاب مخطوط وهذه الخطوة في ذاتها خطوة علمية، إذا أسند الأمر إلى أهل الخبرة والدراية والمعرفة، وأن بعض الجامعات قد فتحت الباب في هذا المضمار على مصراعيه، يلج منه ذوو القدرة والكفاية من الطلاب، ومن هم دون ذلك، ممن يتخذ من تحقيق المخطوطات مركبًا سهلاً يقدم عليه دون سابق خبرة ودراية، فيخرج لنا بعمل تقصر فيه الخطى دون الغاية بمراحل كبيرة، ويبتعد عن الأصول المعتمدة في التحقيق، إن لم يكن مشوهًا وضربًا من العبث، أو أن يسند الإشراف على طالب إلى أستاذ ليست لديه خبرة ودراية كافية بالمخطوطات وتحقيقها، سينعكس غالبا على الطالب، وقد ينتج عنها ذلك ضعف وهزال في هذه الرسائل[4].

فأصبحت المخطوطات بالجزائر تحظى باهتمام متزايد من قبل الباحثين والجامعيين الذين قاموا بتحقيق العديد منها[5]، ولقد اعتمدنا على بعض النماذج المحققة لكل من جامعة وهران والجزائر وباتنة وقسنطينة، ومن النماذج التي وقفنا عليها وقد قام أصحابها بتحقيقها تحقيقًا مبتسرًا يمكن الإشارة ما يلي:

---

[1] مجهول، **تاريخ الأندلس**، دراسة وتحقيق عبد القادر بوباية، ط*1*، دار الكتب العلمية، بيروت، *2007*، ص*32*.

[2] عبد القادر قوبع، المرجع السابق، ص*118*.

[3] بشير كحيل، المرجع السابق، ص*170*، *171*.

[4] عبد الله بن عبد الرحيم عسلان، المرجع السابق، ص*81*، *82*.

[5] الحاج قويدر العيد، المرجع السابق، ص*99*.

1 ـ « نظم المعتمد من الأقوال والكتب في المذهب المالكي » لمحمد النابغة الغلاوي الشنقيطي (ت 1245هـ / 1828م) :

لقد اعتمد الباحث لخضر بن قومار في تحقيقه لهذا المخطوط على المنهج المتمثل في ترجمة للمؤلف وعصره، و قد تحصل على خمس نسخ للمنظومة ولكنه اعتمد على ثلاثة نسخ، و لكن إحدى النسختين المتبقيتين مبتورة في آخرها وفيها أخطاء كثيرة والأخرى حديثة النسخ، ولقد كان يعود إليها حين الحاجة لفهم بعض الكلمات.

ولقد قام بالمقاربة بين النسخ وإثبات الفروق المختلفة بالهامش، ووضع ترقيم تسلسلي لأبيات المنظومة، وضبط كامل أبياتها بالحركات، وترقيم الآيات في النص وبيان السورة والآية مع ضبطها بالشكل، تخريج الأحاديث النبوية الشريفة، ترجمة الأعلام المغمورة، توثيق النصوص والأقوال وذلك بالرجوع إلى المصادر المخطوطة والمطبوعة، شرح المصطلحات والألفاظ[1]، وضع مختلف الفهارس كفهرس الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وفهرس تضمينات ألفية مالك وفهرس الأنظام الأخرى، فهرس الأعلام والكتب والمصطلحات فهرس المصادر والمراجع وفهرس الموضوعات.

ولعل ونظرًا لاشتغال الباحث وظيفة الإمام ويمارس مهنة الإفتاء والإرشاد، واهتمامه بالتراث المخطوط، جعله يحقق هذه المنظومة وما تقدمه من إفادة لمجال الإمامة والإفتاء، وأنه متخصص في أصول الفقه[2].

وقد اعتمد على ثلاثة نسخ رغم توفر نسختين إضافيتين ولم يعتمدهما، ولكنه رجع إليهما لفهم بعض الكلمات، وقد وقع في مزالق الخطأ لم ينسب بعض الأبيات إلى ناظمها إلى ديوانها وهذا أن لم يقم بتخريجها.

2. « شرح فرائض مختصر خليل » للقلصادي علي بن محمد بن علي التلمساني (ت 891هـ / 1486م) :

---

[1] لخضر بن قومار، **نظم المعتمد من الأقوال والكتب في المذهب المالكي لمحمد النابغة الغلاوي الشنقيطي(ت1245هـ /1828م)**، مذكرة ماجستير في الفقه والأصول، كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة، ص*5*، *6*.

[2] المرجع نفسه، ص*145 . 176*.

اتسم منهج محقق الكتاب بالتعريف بالمؤلف والمصنف، ووصف النسخ المعتمدة في التحقيق وجعل النسخة « أ » هي الأصل مراعيًا فيها القواعد الإملائية المتعارف عليها عند عملية نسخها، وإثبات ما صوبه الناسخ على الهامش في الأصل، دون الإشارة إلى ذلك، وإهمال ما تكرر من كلام، من غير الإشارة إلى ذلك.

وقام بمقابلة النسخ الثلاث المعتمدة لإخراج النص، وكما نبه على السقط والطمس الواقع بين جميع النسخ وكذلك الفوارق الواقعة بين النسخ وأشار إليها في الهامش، مع تخريج الآيات القرآنية وترجمة الأعلام وشرح المصطلحات الفرضية والفقهية.

كما أنه قام بالتعليق على المسائل الفرضية وجعل لها جداول، وألحق بالنص فهارس فنية تمثلت في فهرس الآيات القرآنية، وفهرس الألفاظ والمصطلحات المعرفة، والفقهية والفرضية وفهرس الملقيات الفرضية، وفهرس الألفاظ والمصطلحات المعرفة، والفقهية والفرضية، وفهرس المراجع المعتمدة في التحقيق وفهرس الموضوعات[1].

كما أنه معروف في الرسائل الجامعية تحديد فترة زمنية معينة لإنجازها مما اضطر إلى اختصار وحذف الكثير من المسائل وخاصة في جانب التعليق، وأنه خصص معظم الوقت في التراجم على حساب القسم التحقيقي، وقام بتوضيح الفرضيات بجداول كثيرة ولم يضع لها فهرس، والتي اعتمدها في جل دراسته.

وذكر الكلمات في الهامش وتبيان مكان وجودها في أرجاز الشعر ولم ينسب هذه البيت لصاحبه، ومضانه ولم يبين نوع بحره[2].

3. « شرح تحفة الإخوان في علم المجاز » لأبي البركات أحمد بن محمد بن أبي حامد العدوي الشهير بالدردير (ت 1201هـ / 1789م) :

[1] محمد بوجمعة، **شرح فرائض مختصر خليل لعلي بن محمد بن علي القلصادي (ت 891 هـ / 1486م)**، مذكرة ماجستير، تخصص شريعة وقانون، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر،ص*8*، *9*.

[2] المرجع نفسه، ص*117*.

اتبع المحقق عمرو رابحي التعريف بالمؤلف باستعراض مفصل لأهم أطوار حياته[1]، وقد اعتمد على أربع نسخ مخطوطة فضلاً عن متن التحفة وقام بترتيبها والمقابلة بين النسخ لإخراج الفوارق المختلفة بينها ووصفها، لم يتدخل في النص ويغير ولا كلمة من المؤلف أو قلم الناسخ وحافظ على النص الأصلي، شرح الكلمات اللغوية المستعصية، تخريج الآيات القرآنية وتخريج الأحاديث النبوية الشريفة مع ذكر رواتها، وعزو الأمثال إلى مصادرها مع ذكر مواردها وضع فهارس خاصة بالأشعار والأمثال وكذلك فهرس الأعلام والمصطلحات البلاغية، والأماكن وفهرس لكل من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة وفهرس المؤلفات والمصادر والمراجع وفهرس الموضوعات[2].

5. « النجم الثاقب فيما لأولياء الله من مفاخر المناقب » لمحمد بن صعد الأنصاري التلمساني (ت901 هـ / 1496م) :

بالنسبة للخطوات التي اتبعها بلحاج محمد في تحقيق المخطوط فهي التعريف بصاحب المخطوط وعصره، اعتمد على نسختين وصفهما ثم قارنهما مع بعض وأن فيها نقص والإشارة في الهامش على ما أضافه، تصحيح الأخطاء اللفظية والنحوية والإملائية والإشارة لها في الهامش أين وجد الخطأ، ترجمة الأعلام بمداد حامق في وسط الورقة، وإحالة هذه المصادر في الهامش، وضع بعض العناوين في ترجمة إبراهيم النازي، شرح الألفاظ الصعبة، وضع الزيادة والنقصان بين معقوفتين، تخريج الآيات والأحاديث[3]، وكذلك التعريف بالأشعار وأصحابها وبحورها والتعريف بالإمكان من مدن وقلاع والتعريف بالكتب الواردة في المتن مع ذكر أصحابها وتاريخ ومكان طبعها، وذيلها بفهارس فنية تشمل أسماء الأعلام والقبائل والأماكن والآيات القرآنية والأحاديث النبوية والكتب الواردة في المخطوط بالمتن وفهرس المواضيع[4].

---

[1] عمرو رابحي، **شرح تحفة الإخوان في علم المجاز لأبي البركات أحمد بن محمد بن أبي حامد العدوي الشهير بالدردير (ت 1201 هـ /1786م)**، مذكرة ماجستير، كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر، *2004 . 2005*.

[2] المرجع نفسه، ص*35 . 37*.

[3] محمد بلحاج، **النجم الثاقب فيما لأولياء الله من مفاخر المناقب لمحمد بن صعد الأنصاري التلمساني (ت 901هـ/ 1496م)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإسلامية، جامعة وهران، *2007، 2008*، ص*75، 76*.

[4] محمد بلحاج، **النجم الثاقب فيما لأولياء الله من مفاخر المناقب لمحمد بن صعد الأنصاري التلمساني (ت 901هـ/ 1496م)**، المرجع نفسه ، ص*12*.

والملاحظ أنه عند دراستنا لعمل المحقق نجده أنه لم يقم بتخريج بعض الأحاديث النبوية، وعدم ترجمته لكل الأعلام، كما أنه لم ينسب بعض الأبيات لأصحابها، لكن ذكر بحرها، وكذلك ذكر بعض أبيات الشعر وذكر أصاحبها وعدم ذكر بحرها.

ونخلص في الأخير من خلال هذا الطرح أن المخطوطات التي حققت في الحقل الجامعي كانت على العموم حسنة النية وذات حماسة واضحة، لكن تدقيقها في المفهوم العلمي للتحقيق لم يكن مرضيا أحيانا لجهل الطالب أو لمحاولة إسراعه من أجل إنجاز رسالته، أو لضعف مهارته في التحقيق، مع غياب ميزة التخصص في التحقيق.

وللافتقار الطالب لقواعد وأصول التحقيق العلمي وزجه أمام عملية التحقيق في رهن وقت لا يسع البحث المتأني السليم نجد الباحث يلجأ إلى التعليق على حساب التحقيق.

إن التحقيق في مرحلة ما بعد التدرج 'الماستر والدكتوراه) لا يعدو كونه نيلا للشهادة وليس تحقيقا بالمعنى التام.

6 ـ « الدرر المكنونة في نوازل مازونة » لأبي زكريا يحي بن موسى بن عيسى المغيلي المازوني (ت 883هـ / 1478م) :

يعد النص المحقق من النصوص التي تحتاج إلى دراسة وتحليل، يستدعي من المحقق الدقة في إبراز عيوب الناسخ التي تظهر في تصحيفاته اللفظية وتحريفاته الدلالية، التي وقع فيها بقصد أو بغير قصد، وإهمال كل شروط التحقيق يجعل القارئ يتلقى تراثه تلقيًا محرفًا، والوقوف على ما جاء في النصالمحقق يقتضي عدم التصرف في الكلام تصرفًا يخرج مدلوله الحقيقي كما حصل عند بعض المحققين[1].

ولما كان تحقيق مخطوط « **الدرر المكنونة في نوازل مازونة** »لمؤلفه أبو زكريا يحي بن موسى بن عيسى المغيلي المازوني (ت 883هـ /1478م) تحقيقًا ضعيفًا من طرف

[1] خدير المغيلي، "**النص العربي المحقق بين عيوب النسخ والطباعة وإشكالية التاويل والقراءة**"، مجلة رفوف، مخبر المخطوطات الجزائرية في غرب إفريقيا، جامعة أدرار، الجزائر، ديسمبر، *2014*، ص*66*، *67*.

الباحث مختار حساني، حيث لوحظ إغفاله للعديد المعطيات التي تستلزمها قواعد التحقيق، وقد عدّد الباحث إسماعيل بركات[1] أخطاءه يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

. عدم إشارته إلى مكان تواجد النسخ المعتمدة في التحقيق، ولم يصنفها.

. وضع نسخة المكتبة الوطنية الجزائرية هي الأصل، وهذا يعني أنه لم يقابل بين النسخ المعتمدة في التحقيق.

. لم يخرج النص كما وضعه مؤلفه، بل أخلط مسائله، ولم ينتبه إلى أخطاء الناسخ.

. انعدام حواشي ذيل المتن سواًء تعلق بتخريج الآيات القرآنية، أو الأحاديث النبوية الشريفة، أو شرح المصطلحات الغامضة أو ترجمة الإعلام.

.لم يضبط النص ضبطًا تامًا كالضبط النحوي والصرفي.

. ولم يراعي المحقق علامات التنصيص والأقواس الصغيرة في الاقتباس، ولم يراعى أيضًا استعمال الفواصل وأهملها، ووضعها في غير موضعها يؤدي إلى إفساد المعنى.

. لا وجود إطلاقًا لفهارس توضيحية لمتن الكتاب.

. غياب المصادر والمراجع المعتمدة في الدراسة والمساعدة في التحرير، وكذلك لم يراجع كتاب هو عند القيام بعملية الطبع.

فقد برزت عدة تحقيقات تمتلك ميزة التخصص في محاولة منها لإخراج نص المخطوط إخراجًا علميًا صحيحًا، حيث التزم الباحثان إسماعيل بركات وفريد قموحفي بالمنهجية العلمية المتبعة في تحقيق النصوص، وذلك لأنه متخصص في المخطوط العربي[2].

كما يمكن الإشارة إلى بعض المحققات الجادة لكنها غير متخصصة، حاولت إخراج نصوص مخطوط « الدرر المكنونة في نوازل مازونة » إلى حيز المطبوع في محاولات

---

[1] ينظر: أبي زكريا يحي بن موسى بن عيسى المغيلي المازوني (ت *883*هـ / *1478*م)، **الدرر المكنونة في نوازل مازونة**، دراسة وتحقيق: إسماعيل بركات، رسالة ماجستير، جامعة أحمد منتوري . قسنطينة، *2010*، ص (المقدمة / ق).

[2] أبو زكريا يحي بن موسى بن عيسى المغيلي المازوني(ت *883*هـ/*1478*م)،**الدرر المكنونة في نوازل مازونة**،دراسة وتحقيق: قموح فريد(مسائل الجهاد والإيمان والنذور)،مذكرة ماجستير، تخصص علم المخطوط العربي، جامعة قسطنطينية، *2009 . 2010*.

أكاديمية منها لنيل شهادات فيما بعد التدرج (ماجستير أو دكتوراه)، يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

1 . زهرة شرفي، تحقيق: مسائل البيوع، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر1، 2004 . 2005م.

2 . مسعودي مصطفى، تحقيق: مسائل الجهاد، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر1، 2004 . 2005م.

3 منصور سمية، تحقيق: مسائل الزكاة، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر1، 2004 . 2005م.

4 أق حمادة، تحقيق: مسائل الزكاة، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر1، 2007 . 2008م.

5 ماحي قندوز، تحقيق: مسائل الزكاة، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر1، 2007 . 2008م.

6 . مداح عيسى، تحقيق: مسائل من المعاملات والتبرعات والإجازات والصدقات والهبات، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر1، 2009 . 2010م.

7 مرابط عبد العزيز، تحقيق: مسائل من المعاملات المالية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر1، 2011 . 2012م.

8 الداوي محمد ياسين، تحقيق: مسائل الحُبس، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر1، 2011 . 2012م.

9 الكريف محمد رضا، تحقيق: مسائل النكاح و الإيلاء واللعان والظهار والعدد

ويرى الباحث إسماعيل بركات . على حد قوله[1] . إن العناية الأكاديمية الرسمية متوسطة المستوى بالرغم من وجود أيد متخصصة في دراسة ومعالجة النصوص المخطوطة وتحقيقها، كما تم إقحام المخطوط لطلبة غير متخصصين في مجال التحقيق، وإنما متمرسين على بعض قواعده وأصوله.

[1] إسماعيل بركات، "**محققات التراث النوازلي في الأطاريح الجامعية الجزائرية بين الإشكالات المنهجية واللغة الفقهية المستعصية**"، ص*140*.

وقد ترجم خطوات التحقيق الباحث الطاهر منزل لمخطوط «**النجم الثاقب فيما لأولياء الله من مفاخر ال مناقب** »لابن صعد الأنصاري (ت 901هـ/1496م)،فكان عمله خادمًا للنص من خلال التعريف بالأعلام و تخريج الشواهد الدينية والأدبية من مصادرها، وتثبيت قائمة الفهارس المختلفة (الآيات، الأحاديث، الأعلام، الأماكن وغيرها) والفهرس العام[1].

ذلك أن الباحث متخصص في علم المخطوط العربي، فلقد اتبع المنهج العلمي في تحقيق المخطوطات على عكس ما قام به بلحاج محمد في تحقيقه الجزء الأول من نفس المخطوط، حيث لم يتبع منهج التحقيق بل أنه متمرس لبعض قواعده وذلك لبعده عن ميزة التخصص التي تعطي بعدا تاريخيا ودينيا لفهم متن المخطوط وإخراجه كما أراد له مؤلفه.

وهناك بعض المخطوطات التي حققت، ولكن لم نحصل على محققاتها نظرًا لتوفرها بالمملكة المغربية، خاصة ما يتعلق بكتاب « العلوم الفاخرة في النظر في الأمور الآخرة » لعبد الرحمن الثعالبي (ت 875هـ / 1470م).

[1] الطاهر منزل، **النجم الثاقب فيما لأولياء الله من مفاخر المناقب لابن صعد الأنصاري (ت 901هـ/1496م)**، ج8، مذكرة ماجستير، تخصص علم المخطوط العربي، جامعة قسنطينة، *2011 . 2012*، ص5.

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع « واقع تحقيق النصوص الوسيطية للغرب الإسلامي في الجزائر المستقلة بين الهواية والاحتراف »، اتضحت لنا جملة من الاستنتاجات والتوصيات هي كالتالي:

. تجلت لنا إسهامات المحدثين في تأسيس علم المخطوط ورفده بجملة قواعد وأسس دقيقة من شأنها الحفاظ على صحة نص المحطوط من التزوير والانتحال، وأن من هذه القواعد ما يندرج في فن قواعد التحقيق، ومنها ما هو من الأمور المساعدة للمحقق على التحقيق.

. أن المتأمل لحركة تحقيق المخطوطات في الجزائر يقف على التباين الواضح في النهج الذي يسلكه المحققون، يحرص بعضهم على تتبع نسخ المخطوطات و دراستها، لاختيار ما يعتمد منها للتحقيق بينما يقتصر بعضهم في ذلك قصورا واضحا، بالاعتماد على نسخ سقيمة، أو على نسخة واحدة أحيانا مع وجود غيرها، أو أنفس منها.

. يعتني بعضهم بتصحيح النص وتحريرها من التصحيفات والتحريفات والأخطاء في حين أن بعضهم يهمل في ذلك، مما يؤدي إلى شيوع الأخطاء.

. يبدع بعض المحققين في توثيق نصوص الكتابات ودراسة روايته، وفروق نسخه دراسة متأنية دقيقة ويثبت ما يسفر عنه طول النظر والتدقيق والتمحيص مما هو صحيح او قريب منه، ونجد ما يهمل ذلك إهمالاً واضحًا ينم عن ضيق أفق وقلة دراية، أو يسرف في إثبات ما يصادفه من فروق النسخ دون وعي بما يستوجب الإشارة منها، أو لا يستوجب ذلك.

. يعتمد بعضهم إلى ضبط النص بالشكل ضبطاً كاملاً متقًنا عن علم ودراية ويغيب ذلك عند بعضهم، أو بشكل ضيق ومحدود.

. يلتزم بعضهم الاعتدال في التعليقات والاقتصار منها على ما تدعو إليه الحاجة في علم التحقيق و اجتهاده، ويهمل بعضهم هذا الجانب من خدمة النص إهمالاً واضحًا، وعلى النقيض نجد الإسراف في التعليقات الكثيرة وطويله وتعد ونقلا لا اجتهادا فيه على حساب تحرير النص وتصحيحه، ويشيع هذا المنهج بشكل واضح في الرسائل الجامعية، فيما يتقدمون به من تحقيق بعض المخطوطات في مرحلة الماجستير أو الدكتوراه.

. يتفنن بعض المحققين في صنع الفهرس اللازمة للكتاب بأنواعها المتعددة و تفصح عن العلوم والمعارف المبثوثة في ثناياه، وتخرج بعض الكتب خاوية من هذه الخدمة، أو يقتصر الأمر على بعض الأنواع من الفهرس بشكل لا يعطي صورة واضحة بما يحتويه الكتاب.

. يتجه بعض المحققين إلى العناية بمقدمة التحقيق التي تتحدث عن المؤلف، وتعرف بكتابه ونهجه فيه، وتصف والمخطوطات المعتمدة، وتحقيق في مدى صحة عنوان الكتاب و نسبته إلى مؤلفه، وعند بعضهم فلمحات عن بعض الجوانب.

. التباين الواضح في نهج التحقيق لدى بعض المحققين فيما يخرج هو نفسه من كتب سابقة وأخرى لاحقة، حيث نجد في كتب سابقة يتألف في بعضها عناية ودقةً والتزاًما بأسس التحقيق، بينما نجده في كتب لاحقة تقتصر في أمور عديدة مما يقتضيه التحقيق أو العكس نجد تحقيقاته اللاحقة أفضل من السابقة مثلما نجده عند محمد بن أبي شنب وعبد القادر بوباية ويحي بوعزيز وغيرهم.

. علم تحقيق التراث من من العلوم المهمة جدا غير أنه لا توجد منهجية علمية واحدة من ناحية التحقيق ومن ناحية المحافظة عليه.

. ننوه بجهود الأساتذة الباحثين الجزائريين في تحقيق هذه المخطوطات، إذ أنهم وعلى قلتهم أخرجوا هذه المؤلفات إلى النور، وحفظوها من الضياع والتلف، وتبقى جهود هؤلاء الباحثين غير كافية في ظل الكم الهائل من مؤلفات الجزائر المخطوطة.

. إن المحققين الجزائريين لهم قدم راسخة في تحقيق المخطوطات ومنطلقين في عملهم على ضوء ما تم التعارف عليه من أسس علمية للتحقيق، كتقديم المؤلف ومخطوطه، والنسخ المعتمدة في التحقيق، ومن ثمة مقارنة النسخ بعضها ببعض لرصد الاختلاف بينها، وذكر ذلك في الهوامش، ثم دعم الموضوع بمجموعة من الملاحق والفهارس المختلفة و الاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع في التحقيق التي تثبت في نهاية البحث مع وجود شيء من التفاوت عند بعضهم في تطبيق هذه الأسس.

. إن تحقيق المخطوطات في الحقل الجامعي كانت دائما حسنة النية، لكن تدقيقها في المفهوم العلمي للتحقيق لم يكن مرضيا أحيانا، لجهل الطلبة لبعض قواعد التحقيق، أو لإسراع في التحقيق لإنجاز رسالته، وهم لا يملكون متسعا من الوقت لصرفة في التحقيق الذي يتطلب جهودا جبارة في التنقيب والبحث وهذا النوع من التحقيق نسميه التحقيق النصف الأكاديمي.

. أن هناك محققون حصيفون أنتجوا لنا تحقيقات جيدة، وذلك أنهم متخصصون في علم المخطوط العربي، أي يخرج المخطوط محققا تحقيقا علميا و مضبوطا، وكذلك بسبب ما

حصلوه من خبرة في ممارسة التحقيق أولاً وأخيرًا على ما وهبوا من استعدادات نادرة كقدرته على تخيل الحلول لفك طلاسم الوثائق، ونقول عنهم أنهم محققون محترفون بأصول وقواعد التحقيق العلمية وميزة التخصص التي هي من ميزة تحقيق المخطوط .

. هناك من يتطاول من الباحثين على تحقيق المخطوطات ليست من تخصصهم أو لأنها في خزانتهم يريدون إخراجها للنور، تدفعهم روح تجارية أكثر منها علميه.

التوصيات:

. العناية بتدريس منهج تحقيق المخطوطات نظريا وتطبيقيا لطلاب المرحلة الجامعية، ضمن مادة منهج البحث، كمادة مستقلة باسم منهج تحقيق المخطوطات، على أن يقوم بتدريسها أساتذة متخصصين ولديهم خبرة وممارسة في تحقيق المخطوطات، ولا شك أننا بهذه الخطوة نضع المعالم التي تنير الطريق أمام الطلاب الراغبين في تحقيق التراث ونبصرهم بأصوله ومنهجه الأمثل.

. تشجيع وتوجيه الطلبة والباحثين و مخابر البحث إلى تحقيق المخطوطات وخدمة التراث وخاصة الجزائري منه في مذكرات وأطروحات تخريجهم في مرحلة التدرج وما بعد التدرج، ولكنه يحتاج إلى دعم ودفع أكثر.

. نقترح إنشاء مركز وطني أكاديمي متخصص في تجميع وحفظ وصيانة وترميم وخدمة المخطوطات.

. حث أصحاب وملاك المخطوطات على التبرع بها ووقفها على المكتبات والمراكز التي تعتني بها بدل تخزنها وضياعها وتلفها في الخزائن، أو على الأقل تقديمها للمراكز المختصة لتصويرها ورقمنتها وإعادتها لهممن أجل حفظها وتمكين الباحثين من الاستفادة منها.

كشاف المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

المصادر

. القرآن الكريم.

. ابن الصغير (كان حيًا سنة 290هـ / 903م)، **أخبار الأئمة الرستميين**، تحقيق: محمد ناصر وابراهيم بحاز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، [د، ت].

. ابن حمادوش عبد الرزاق الجزائري، **رحلة ابن حمادوش: المسماة لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب** والحال، تقديم وتحقيق وتعليق: أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1983.

. ابن خلدون أبو زكريا يحي بن محمد الحضرمي (ت 780هـ / 1378م)، **بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد**، تحقيق: عبد الحميد حاجيات، عالم المعرفة، الجزائر، 2011.

. ابن صعد محمد بن أبي الفضل بن سعيد التلمساني(ت 902هـ /1496م)، **روضة النسرين في التعريف بالأشياخ الأربعة المتأخرين**، مراجعة وتحقيق يحي بوعزيز، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

. التنسي أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأموي (ت899هـ /1494م)، **تاريخ ملوك بني زيان بتلمسان مقتطف من نظم الدر والعقيان في شرف بني زيان**، تحقيق: محمود بوعياد، موفم للنشر، الجزائر، د.ت.

. الورثيلاني حسن بن محمد، **رحلة الورثيلاني: نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار**، مطبعة بيير فونتانا، الجزائر، 1908.

. عياض القاضي أبو الفضل بن موسى اليحصبي السبتي (ت 544هـ / 1149م)، **الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع**، تحقيق: أبي همام محمد بن علي الصومعي البيضاني، مكتبة العزيزية الجنوبية، مكة، 1437.

. الثعالبي أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف ، **العلوم الفاخرة في الأمور الآخرة** ، (ت 875هـ 1470م). تحقيق: مالك بن محمد مصطفى كرشوش، ج*2*، دار الكتاب العربي، الجزائر، *2005*.

. الخطيب البغدادي أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت (463هـ / 1070م)، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق وتعليق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان،2012.

. الزمخشري أبي القاسم جار الله محممود بن عمر بن أحمد (ت *538*هـ / *1143*م)،**ربيع الأبرار وفصوص الأخبارفي المحاضرات**، ج*2*، ط*1*،منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، *2006*

. الزمخشري أبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد (ت 538هـ / 1143م)، **أساس البلاغة**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ج1، ط1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، 1998

. السخاوي شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد (ت 902هـ / 1496م)، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، ج2، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، 2009.

. العلموي عبد الباسط بن موسى بن محمد (ت 981هـ / 1573م)، **المعيد في أدب المفيد والمستفيد**، وقف على طبعه: أحمد عبيد، ط1، المكتبة العربية، دمشق،1933.

. النووي أبو زكريا محي الدين يحي بن شرف الشافعي (ت 676هـ / 1277م)،**شرح صحيح مسلم**، ج1، ط1، المطبعة الأزهرية، مصر، .1929

. مؤلف مجهول، **تاريخ الأندلس**، دراسة وتحقيق عبد القادر بوباية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007.

. يحي أبي زكرياء المغيلي المازوني (ت 883هـ / 1478م)، **الدرر المكنونة في نوازل مازونة**، ج1، تحقيق: مختار حساني، محبر المخطوطات، جامعة الجزائر، 2004.

ابن صلاح أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمان الشهروزي (ت 643هـ / 1246م)، **علوم الحديث**، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، بيروت، د.ت.

مؤلف مجهول (كان حيًا سنة 712هـ /1209م)،**مفاخر البربر** دراسة وتحقيق، عبد القادر بوباية، دار أبي رقاق للطباعة والنشر، ط1، الرباط، 2005.

مؤلف مجهول(كان حيًا سنة 780هـ / 1320م)، **الذخيرة السنية في تأريخ الدولة المرينية**، تحقيق محمد بن أبي شنب، مطبعة جول كربونل، الجزائر، 1920.

ثـانـيـًا : الـمـراجع

. إبراهيم البلوشي بن حسن، **علاقة اللغة العربية بتحقيق المخطوطات**، [د.م]، [د.ن]، د.ت.

. أسد رستم، **مصطلح التاريخ**، مذكرات تراث للبحوث والدراسات، مصر، 2014.

. الصادق عبد الرحمن الغرياني ، **تحقيق نصوص التراث في القديم الحديث**، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، ليبيا، 1989.

. الطباع إياد خالد، **منهج تحقيق المخطوطات**، دار الفكر، دمشق، 2003.

. الهادي الفضلي، **تحقيق التراث**، مكتبة العلم، جدة، 1983.

. برجستراسر، **أصول نقد النصوص ونشر الكتب**، إعداد وتقديم، محمد الحمدي البكري، دار المريخ للنشر، الرياض، 1982.

. رمضان عبد التواب ، **مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين**، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1985.

. سعيد فهمي وطلال مجذوب، **تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق**، عالم الكتب، بيروت، 1993.

. صلاح الدين المنجد ، **قواعد تحقيق المخطوطات**، ط07، دار الكتاب الجديد، بيروت، 1987.

. عبد الرحمن النجدي ، **مناهج تحقيق المخطوطات**، توثيق ودراسة: عباس هاني الجراح، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2010.

. عبد المجيد دياب ، **تحقيق التراث العربي منهجية وتطوره**، دار المعارف، القاهرة، 1993.

. عسيلان عبد الله بن عبد الرحيم ، **تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل**، مكتبة الملك فهد، الرياض، 1994.

. مطاع الطربيشي، **في منهج تخطيط المخطوطات**، دار الفكر، سوريا، 1983.

. هارون عبد السلام، **تحقيق النصوص ونشرها**، ط7، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998.

. أحمد محمد الخراط ، **محاضرات في تحقيق النصوص**، دار المنارة للنشر والتوزيع، السعودية، 1988.

. أمالي مصطفى جواد ، **في فن تحقيق النصوص**، مجلة المورد، بغداد، ع*1*، مج*6*، *1977*

. حسان تمام ، **الأصول، دراسة إستيمولوجيا الفكر اللغوي عند العرب**، النحو، فقه اللغة البلاغة ، عالم الكتاب، القاهرة، 2000.

. محمد زكرياء عناني ورمضان محمد سعيدة، **في مناهج البحث وتحقيق المخطوطات**، ط: *1*، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، *1999*

.الحلوجي عبد الستار ، **المخطوط العربي**، ط*2*، مكتبة مصباح، المملكة العربية السعودية، *1989*

.السيد،النشار السيد ،**في المخطوطات العربية**، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية، *1997*

.بنبين أحمد شوقي ، **دراسات في علم المخطوطات والبحث الببليوغرافي**، ط*2*، المطبعة والوراقة المحمدية، مراكش، *2004*

.مصطفى عليان ربحي ،**المكتبات في الحضارة العربية الإسلامية**، ط*1*، مطابع الأرز، عمان، *1996*

سعد الله أبو القاسم ، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1996.

مطلوب أحمد ، **نظرة في تحقيق الكتب علوم اللغة والأدب**، مج*1*، ج*1*، مجلة معهد المخطوطات العربية، الكويت، *1980*.

ثـالـثًـا : الـمعـاجم والـقـوامـيس

. إبراهيم أنس وآخرون،**المعجم الوسيط** ج1، ج2، دار إحياء التراث العربي، لبنان،د.ت.

. ابن منظور جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي بن أحمد بن قاسم بن الجيقة، (ت711هـ / 1311م)، **لسان العرب**، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، 1981.

. أحمد مختار وآخرون، **المعجم العربي الأساسي**، المنظمة العربية للتربية والثقافية والعلوم (لاروس)، تونس، 2003.

. **المنجد في اللغة العربية المعاصرة** [د، ن]، [د، م]، [د، ت].

. مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، ط4، جمهورية مصر العربية، .2004

. **المعجم المفصل في الأدب العربي**، ج1، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت . لينان، 1999

. بطرس البستاني، **محيط المحيط**، مكتبة لبنان، بيروت، *1987*.

رابـعـا : الـمجلات

. أبو سالم محمد أحمد مسعود، "**أصول تحقيق المخطوطات والسجلات والدفاتر وحفظها عند القدماء والمحدثين** "، مجلة رفوف، محبر المخطوطات الجزائرية في غرب افريقيا، جامعة أدرار، الجزائر، العدد5، مارس2015.

. أحلام بوعلاق ، **جهود العلامة أبو القاسم سعد الله في تحقيق المخطوط الجزائري**، جامعة باجي مختار عنابة.

. إسماعيل بركات ، "**محققات التراث النوازلي في الأطاريح الجامعية الجزائرية بين الإشكالات المنهجية واللغة الفقهية المستعصية، الدرر المكنونة في نوازل مازونة.أنموذجا**"، مجلة البحوث التاريخية، المجلد 5، العدد 2، جامعة المسيلة، 2021.

. أمحمد بوشريط ، **إسهامات عبد الحميد حاجيات في تحقيق التراث الإسلامي، كتاب أخبار المهدي بن تومرت أنموذجا**، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 15 . 16، مارس 2017.

. بشير كحيل ، "**كتاب البستان لابن مريم وعمل تحقيقه لمحمد بن أبي شنب**"، مجلة اللغة العربية، العدد 25، جامعة عنابة، [د، ت].

. بناني شهرة زاد، **واقع تحقيق المخطوطات في الجزائريين الحفاظ على الهوية والمعالجة الرقمية.**

. حفيظة طالب ، **مناهج تحقيق المخطوطات عند العرب والمحدثون أنموذجا**، مجلة متون، جامعة وهران، العدد 01، أفريل 2019.

. حميد آيت حبوش ، **أضواء على الإنتاج العلمي للباحث عبد الحميد حاجيات**، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 15 . 16 مارس 2017.

. خدير المغيلي ، **النص العربي المحقق بين عيوب النسخ والطباعة وإشكالية التاويل والقراءة**، مجلة رفوف، مخبر المخطوطات الجزائرية في غرب إفريقيا، جامعة أدرار، ديسمبر، 2014.

. زهرة لكحل ، **منهج الأستاذ بوباية عبد القادر في تحقيق المخطوطات مناقب صلحاء وادي شلف لعيسى المازوني أنموذجا**، مجلة عصور جديدة، المجلد 8 العدد 8، 2017-2018.

. عبد القادر بوباية ، **الدكتور يحي بوعزيز محققا كتاب روضة النسرين نموذجا، الناصرين** للبحوث الاجتماعية والتاريخية، العدد 1، جامعة وهران، 2011.

. عبد القادر قوبع ، "**تجربة واسهام المدرسة التاريخية في تحقيق المخطوط**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 1، جامعة الجلفة، الجزائر، 21 أكتوبر 2019.

. عبد الله بابا ، **جهود عبد القادر بوباية في تحقيق المخطوطات مخطوط مفاخر البربر أنموذجًا**، مخطوط، مجلة رفوف، مخبر المخطوطات الجزائرية في غرب إفريقيا، جامعة أدرار (الجزائر)، العدد 5 مارس 2015.

. عمر بلبشير ، "**ملاحظات حول جهود يحي بوعزيز في مجال التراث روضة النسرين نموذجا**"، الناصرية للبحوث الاجتماعية والتاريخية، العدد 1، جامعة معسكر، 2011.

. فارس لزهر ، **قضايا تحقيق المخطوطات عند الأستاذ هادي نهر**، مجلة التنوير، جامعة تبسة، العدد 4، ديسمبر 2017.

. فاطمة حموني ، **ثقافة التخصص في تحقيق المخطوطات**، مجلة دراسات، العدد 05، ديسمبر 2014.

. فطيمة مطهري ، **إسهام عبد الحميد حاجيات في تحقيق التراث المخطوط، سلوان المطاع في عدوان أنموذجا**، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 15 . 16 مارس 2017.

. مناري عز الدين صالح، **مراحل تحقيق المخطوط**، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، المجلد4، العدد8، 2020.

. نصر الدين بن داود ، **الأستاذ عبد الحميد حاجيات ومنهجه في التحقيق والتأريخ**، مجلة عصور جديدة، العدد 3 . 4، 2011 . 2012.

. نصر الدين لعوج ، **منهج وأبعاد التحقيق عند أبو القاسم سعد الله رحلة ابن حمادوش أنموذجا**،المجلة المغاربية للدراسات التاريخية، المجلد 7، العدد 2، الجزائر، سبتمبر 2016.

. هوارية بكاي ، **جهود الباحثين الجزائريين في تحقيق المخطوطات من خلال بعض النماذج**، مجلة القرطاس، العدد 10، نوفمبر 2018.

. **يحي بوعزيز إسهام في التأريخ للجزائر في العصر الوسيط الموجز في تاريخ الجزائر نموذجا**، مجلة عصور جديدة العدد 13 أبريل 2014.

. محمد زاهي ، "**أبو القاسم سعد الله ومساهمته في الحفاظ على التراث الثقافي الجزائري**"، جامعة تيارت، العدد 7، د.ت.

. وداد القاضي، **قضية المرجعية بين الشرق والغرب ومستقبل الدراسات العربية والإسلامية في العالم الجديد**، مجلة التسامح، السنة الثانية، ع*6*، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، عمان، *31* مارس . آذار *2004*.

خامسا : الملتقيات

. أحمد الجيلايلي ، **منهج تحقيق المخطوط، الملتقى الوطني الثالث البحث العلمي ودوره في خدمة التراث:** ، جامعة ورقلة، أدرار، 15-16 أفريل 2008.

. سيد أحمد حمدادوا ، **منهج المؤرخين في تحقيق التراث –الواقع والرهانات-:** الملتقى الوطني الثالث، البحث العلمي ودوره في خدمة التراث، جامعة وهران، 15-16 أفريل 2008، أدرار، 2008.

سادسا: الرسائل الجامعية:

. ابن صعد التلمساني (ت 901هـ/1496م)،**النجم الثاقب فيما لأولياء الله من مفاخر المناقب**ج8، دراسة وتحقيق: منزل الطاهر، مذكرة ماجستير، تخصص علم المخطوط العربي، جامعة قسنطينة، 2012/2011.

. أبو زكريا يحي بن موسى بن عيسى المغيلي المازوني (ت 883هـ / 1478م)، **الدرر المكنونة في نوازل مازونة: من مسائل الطهارة إلى مسألة النزاع بين طلبة غرناطة**، دراسة وتحقيق: إسماعيل بركات، مذكرة ماجستير، تخصص المخطوط العربي، جامعة قسنطينية، 2009/ 2010.

. أبو زكريا يحي بن موسى بن عيسى المغيلي المازوني (ت 883هـ / 1478م)، **الدرر المكنونة في نوازل مازونة مسائل الجهاد والإيمان والنذور**، دراسة وتحقيق: قموح فريد، مذكرة ماجستير، تخصص المخطوط العربي، جامعة قسطنطينية، 2009/ 2010.

. أبو زكريا يحي بن موسى بن عيسى المغيلي المازوني (ت 883هـ / 1478م)، **الدرر المكنونة في نوازل مازونة** لمسائل الطهارة حتى مسائل الضحايا والعقيقة، دراسة وتحقيق: ماحي قندوز، أطروحة الدكتوراه، تخصص فقه وأصول، جامعة وهران، 2010/ 2011.

. أبي البركات أحمد بن محمد بن أبي حامد العدوي الشهير بالدردير (ت 1201 هـ/1786م)،**شرح تحفة الإخوان في علم المجاز**، دراسة وتحقيق: رابحي عمرو، مذكرة ماجستير، كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر، 2005/2004.

. الصديق حاج أحمد، **مقدم العي المصروم على نظم ابن أب الأجروم لمحمد بن بادي بن باي الكنتي (ت 1388هـ)**، مذكرة ماجستير، في اللغة والآداب تخصص تحقيق مخطوطات، جامعة الجزائر، 2004، 2005.

. العيد الحاج قويدر، **فهرسة المخطوطات في الجزائر: دراسة تطبيقية لمخبر مخطوطات الحضارة الإسلامية بشمال إفريقيا**، مذكرة ماجستير، علم المكتبات والعلوم الوثائقية، جامعة وهران، 2012/2011 .

. بن قومار لخضر، **نظم المعتمد من الأقوال والكتب في المذهب المالكي لمحمد النابغة الغلاوي الشنقيطي (ت1245هـ/1828م)**، مذكرة ماجستير في الفقه والأصول، كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة (د، ت).

. محمد بوجمعة ، **شرح فرائض مختصر خليل لعلي بن محمد بن علي القلصادي (ت 891 هـ)**، مذكرة ماجستير، تخصص شريعة وقانون، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، [دت].

. ابن صعد التلمساني (ت 901هـ / 1496م)،**النجم الثاقب فيما لأولياء الله من مفاخر المناقب، دراسة وتحقيق:** بلحاج محمد، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإسلامية، جامعة وهران، 2007، 2008.

. أحمد مولاي ، **المخطوط والبحث العلمي: دراسة تقييمية لنشاطات مخابر البحث في المخطوطات الجامعات الجزائرية، وهران، الجزائر، قسنطينة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، جامعة وهران، الجزائر، 2008-2009.

كشاف الموضوعات

الـمـوضـوع	الـصفـحة
أهمية الموضوع.....	1
إشكاليات الموضوع.....	3
المنهج والرؤية.....	3
خطة الموضوع.....	4
مصادر ومراجع أساسية (عرض وتحليل).....	5
صعوبات الموضوع.....	6
الفصل التمهيدي **التحقيق لوازمه وبداياته وآفاقه**	7
المبحث الأول: مفهوم التحقيق	7
المطلب الأول: التعريف اللغوي للتحقيق.....	7
المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي للتحقيق.....	8
المبحث الثاني: مفهوم المخطوط.....	10
المطلب الأول: التعريف اللغوي للمخطوط.....	10
المطلب الثاني: التعريف الإصلاحي للمخطوط	10
المطلب الثالث: تحقيق المخطوطات والكتب والنصوص.....	11
المبحث الثالث: صفات وشروط المحقق.....	12
المطلب الأول: صفات المحقق.....	12
1 ـ الالتزام والرغبة بتحقيق المخطوطات.....	13
2 ـ دقة الملاحظة والخبرة.....	13
3 ـ الصبر والأناة وسعة الصدر.....	14
4 ـ الأمانة في أداء النص صحيحًا دون تزيد أو نقصان	14
5 ـ المؤهلات العلمية.....	15

المطلب الثاني: شروط تحقيق المخطوط 16
المبحث الرابع: ميزة التخصص وصعوبات التحقيق 16
المطلب الأول: ميزة التخصص في تحقيق المخطوط..... 16
المطلب الثاني: صعوبات التحقيق..... 17
الفصل الأول 24
الأصول العلمية لتحقيق النصوص الوسيطية
عند القدامى والمحدثين
المبحث الأول: التحقيق عند القدامى والمحدثين 24
1- نسبة المخطوط إلى مؤلفه 25
2- جمع نسخ المخطوط والمقابلة بينها ورموزها 27
3- إصلاح الخطأ 30
4- علاج السقط 31
5- علاج الزيادة 32
6- علاج التشابه بين الحروف 32
7 - صنع الحواشي 32
8- استعمال الرموز وعلامات الترقيم والاختصارات 33
9- الضبط والتخريج 33
10- الفهارس 37
المبحث الثاني: التحقيق عند المحدثين (المستشرقين والعرب) 37
1- اختيار المخطوط وجمع نسخه 38
أ - مراجعة كتب المشيخات والأثبات..... 38
ب - سؤال أهل العلم والاختصاص 39
جـ - فهارس المخطوطات المختلفة..... 39
2- ترتيب منازل النسخ 39

3- فحص النسخ 42
4- المقابلة بين النسخ 43
5- التثبت من عنوان الكتاب وصحة نسبته إلى مؤلفه 45
أ ـ تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه 45
ب ـ تحقيق العنوان 46
جـ ـ تحقيق اسم المؤلف 47

د ـ تحقيق متن الكتاب 48
6- عملية التحقيق (إخراج النص) 50
أ ـ تقطيع النص وتوزيع فقراته 50
ب ـ ضبط النص وتقويمه 50
جـ ـ الرسم الإملائي 51
د ـ تكميل الاختصارات والرموز 51
هـ ـ الشكل 51
و ـ تخريج النصوص المقتبسة 51
ز ـ شرح الغريب 52
حـ ـ الحواشي والتعليقات 52
ط ـ التخريج 52
7- علامات الترقيم 54
8- الفهارس الفنية ومسرد المراجع..... 54
9- مقدمة التحقيق 55

الفصل الثاني
محققات النصوص الوسيطية للغرب الإسلامي بالجزائر
بين تجربة المدرسة التاريخية وأفق الأطاريح الجامعية 56

المبحث الأول: تجربة المدرسة التاريخية الجزائرية في تحقيق المخطوطات..... 57
1- محمد بن أبي شنب..... 58
2- أبو القاسم سعد الله..... 60
3- محمود بوعياد..... 61
4- عبد الحميد حاجيات..... 61
5- يحي بوعزيز..... 63
6- عبد القادر بوباية..... 65
المبحث الثاني: تحقيق المخطوطات في الأطروحات الجامعية..... 66
1- نظم المعتمد من الأقوال والكتب في المذهب المالكي لمحمد النابغة الغلاوي الشنقيطي (ت 1245هـ / 1828م) 67
2 ـ شرح فرائض مختصر خليل للقلصادي علي بن محمد بن علي التلمساني (ت 891هـ / 1486م)..... 68
3 ـشرح تحفة الإخوان في علم المجاز لأبي البركات أحمد بن محمد بن أبي حامد العدوي الشهير بالدردير (ت 1201هـ / 1789م)..... 69
4 ـ النجم الثاقب فيما لأولياء الله من مفاخر المناقب لمحمد بن صعد الأنصاري التلمساني (ت901 هـ / 1496م)..... 69
5- الدرر المكنونة في نوازل مازونة لأبي زكريا يحي بن موسى بن عيسى المغيلي المازوني (ت 883هـ / 1478م)..... 70
الخاتمة 74
كشاف المصادر والمراجع 78
كشاف الموضوعات 86

الـمـلـخص:

هذا البحث يهدف إلى تقريب أبحاث التحقيقات في المخطوطات العلمية، وذلك من خلال بيان أهمية تحقيق المخطوطات والجهود في ذلك، وبيان أهم مراحل تحقيق المخطوطات بصورة ميسرة، وقد خلصت من خلال هذا البحث أن التحقيق يعني: استخراج نص مخطوط على حالته التي كتبت فيها من قبل المؤلف، إسناداً إلى نسخه من أجل إعداده للنشر، والهدف الأساس منه هو الوصول إلى المتن على حالته الأصلية، فالغاية من التحقيق هي تقديم نص صحيح من المخطوط المحقق، وقد كان علمائنا السبق في جميع هذه المعارف وتحقيقها، كما أن للباحثين المعاصرين والمؤسسات العلمية فصل في اخراج هذه الأعمال في ثوب جديد يتناسب وتقنيات العصر ووسائله.

الكلمات المفتاحية: المخطوطات، التحقيق، منهج

Abstract:

This research aims to approximate investigations research in scientific manuscripts, by showing the importance of manuscript investigation and efforts in that, and showing the most important stages of achieving records in an easy way, and I concluded through this research that investigation means: extracting a manuscript text in the state in which it was written before The author, based on his copy in order to prepare it for publication, and the main objective of it is to reach the text in its original state. The purpose of the investigation is to present a correct text from the verified manuscript, and our scholars were the first in all this knowledge and its realization, and contemporary researchers and scientific institutions have a chapter in Reproducing these works in a new dress commensurate with the techniques and means of the era.

Keywords: *manuscripts, investigation, method.*